الأمم المتحدة S/PV.7007

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٠٧**

الثلاثاء، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة ديكارلو/السيد ديلورنتيس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1340296 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وإكوادور وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وأيسلندا والبرازيل وبنغلاديش ووبيرو وتركيا والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وجيبوتي وسري لانكا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وقطر وكوبا وكوستاريكا ولبنان وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية والهند واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد، أقترح أن يقوم مجلس الأمن بدعوة المراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى للمشاركة في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأقترح على المجلس دعوة المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عبده سلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيري.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بأطيب تمنياتي للزملاء المسلمين بمناسبة شهر رمضان المبارك.

بينما لا يزال الشرق الأوسط يمر بأزمة متفاقمة، مع استمرار تدهور الكارثة الإنسانية في سوريا والتطورات السياسية المهمة في مصر، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط تظل أمرا حاسما فيما يتعلق بمصير المنطقة. فسيكون لإحراز التقدم في عملية السلام وزيادة الحراك البناء بين الطرفين آثار سياسية إقليمية هامة وإيجابية. وعلى العكس من ذلك، فإن استمرار حالة الجمود سيزيد من تقويض الأمل في الحل القائم على وجود دولتين. وفي الجهود الرامية إلى تجديد حوار جاد بين الطرفين، يعتبر عامل الوقت عاملا أساسيا.

وفي ظل هذه الخلفية العصيبة، رحب الأمين العام بالجهود الدبلوماسية المكثفة لوزير خارجية الولايات المتحدة كيري في الأشهر الأخيرة وإعلانه في عمان عن وضع أساس مباشر لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونحن نفهم أن الاتفاق لا يزال قيد وضع اللمسات الأخيرة عليه، وأن المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين سينضمون إلى السيد كيري في واشنطن العاصمة

في المستقبل القريب للبدء في محادثات أولية. كما نلاحظ أنه في الفترة المقبلة سيتطلب الأمر من كلا الجانبين اتخاذ بعض الخيارات الصعبة للغاية. وسيكون على كلا الزعيمين كسب دعم جماهيريهم المحلية لاستئناف المفاوضات. والاجتماعات التي عقدها الرئيس عباس مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة فتح دليل على ذلك. وقد دعا الأمين العام، إذ شجعته التطورات الإيجابية نحو إجراء المفاوضات، الطرفين إلى إظهار روح القيادة والشجاعة والمسؤولية من أجل دعم هذا الجهد صوب تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

وفي حين أن مشاركة الولايات المتحدة تعد أمرا مركزيا، فإننا على اقتناع بالحاجة إلى دور إقليمي ودولي أوسع نطاقا في دعما لأي مبادرة سياسية، فضلا عن مواصلة بذل الجهود الرامية إلى كفالة استمرار السلطة الفلسطينية مفاوضا وشريكا قادرا على البقاء. وفي ذلك الصدد، نقدر الاجتماعات الوزارية للجنة جامعة الدول العربية مع وزير الخارجية كيري والرئيس عباس في عمان؛ وأحدثت اللجنة أثرا كبيرا ببيان الدعم الذي أصدرته. ونحن نشيد بشكل خاص بالمساهمة الهامة التي قدمتها الأردن في الجهود الحالية. ومن المهم الاستفادة من الفرصة التي أتاحها إعادة تأكيد اللجنة الوزارية للجامعة العربية مؤخرا على مبادرة السلام العربية وإمكانية إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وتحقيق السلام الإقليمي. ولا نزال نأمل في أن تجد إسرائيل سبيلا بناء للاستجابة لها.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، فليطمئن المجلس إلى أنني والأمين العام سنواصل مشاركتنا في الميدان لدعم الجهود الحيوية الجارية لإحياء مفاوضات مجدية. وقد أكد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مجددا في استنتاجات مجلسهم في ٢٢ تموز/يوليه على أنهم سيقدمون دعما فعالا وملموسا للمساعدة على كفالة نجاح المفاوضات بين الطرفين. وقد أحيط مبعوثو المجموعة الرباعية علما في الآونة الأخيرة بالجهود الجارية، وهم يعتزمون الاجتماع قريبا لاستعراض الحالة وتقييم الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي قاطبة دعم المفاوضات المستأنفة.

إن الجهود الرامية إلى سد الفجوات بين الطرفين جديرة بالثناء، لكن هناك مزيد من العمل الشاق بانتظارنا. وكما لاحظ وزير الخارجية كيري، من المهم تحقيق تقدم ملموس قبل الدورة الجديدة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وقد أعربت الأمم المتحدة بوضوح أنه لا يمكن توقع إحراز تقدم هذا العام إلا إذا ظهر أفق سياسي ذو مصداقية من أجل التوصل إلى حل الدولتين عن طريق المفاوضات. وبالمثل، إن خطط دعم الاقتصاد الفلسطيني من خلال إعطاء دفعة كبرى لتنمية القطاع الخاص محمودة بل ضرورية بالتأكيد. لكنها الآن يجب أن تُستكمل بتحقيق تقدم على المسار السياسي. وفي هذه الفرصة التي تكاد تكون الفرصة الأخيرة للحفاظ على إمكانية تحقيق حل الدولتين، ما زلنا نأمل أن تكون المفاوضات المستأنفة موضوعية وأن تحدد مسارا واضحا نحو ذلك الحل، أي إنهاء الصراع وتحقيق السلام الدائم والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين. ولا يمكن لأي أحد سوى الأطراف ذاتها اتخاذ الخيارات الصعبة اللازمة لتحقيق السلام، ولكن ينبغي أن يتعاون المجتمع الدولي والمنطقة بطريقة متضافرة وملتزمة لدفع عملية السلام إلى الأمام.

كما ينبغي أن نواصل التشديد على أن أي مفاوضات يجب أن تقترن برؤية متجددة لتحسين الحالة في الميدان بصورة واضحة وملموسة.

يجب على الطرفين القيام بكل خطوة ممكنة لتحسين الظروف المفضية إلى استئناف المفاوضات في العملية السياسية والامتناع عن الأعمال التي تقوض الثقة. ولتحقيق ذلك، علينا أن لا ننسى الحالة في غزة حيث أن اتخاذ خطوات عملية لتحسين الحالة الإنسانية والأمنية في أعقاب عمليتي الانتقال في مصر قد

يكون عنصرا ممكِّناً على جانب من الأهمية بالنسبة للسلم والأمن. ونشعر أن هذا الوقت مناسب لاتخاذ خطوات جريئة لتعزيز الفهم بشأن وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ من خلال المساعي الحميدة المصرية.

إنني إذ أنتقل إلى الأحداث في الميدان، يمكنني تلخيص الحالة عن الفترة المشمولة بالتقرير بوصفها هادئة نسبيا، ولكنها متوترة ومتقلبة في نفس الوقت. إن إمكانية خطورة زيادة عدم الاستقرار والعنف في الضفة الغربية قد تجلّت في ١١ تموز/يوليه عندما أبلغت قوات الأمن الإسرائيلية عن مصادرة بنادق وعتاد وقنبلتين أنبوبيتين خلال عملية مداهمة قامت بها في نابلس. وواصلت قوات الأمن الفلسطينية العمل للحفاظ على القانون والنظام في الضفة الغربية بالتنسيق مع القوات الأمنية الإسرائيلية. بتاريخ ١٢ تموز/يوليه قامت وحدة الهندسة الفلسطينية المختصة بالمتفجرات بشكل آمن بإبطال ذخائر غير منفجرة بالقرب من بلدة قلقيلية.

نشعر بالقلق إزاء احتجاجات السجناء، بمن فيهم عدد أضرب عن الطعام لمدة استمرت أكثر من شهرين. بتاريخ ١٤ تموز/يوليه، نُقِلَ السجين الأردني عبد الله البرغوثي من السجن إلى مستشفى إسرائيلي في حالة خطرة بعد استمرار إضرابه عن الطعام لمدة ٧٦ يوما. ونلاحظ أن الرئيس عباس، كخطوة نحو بناء تدابير الثقة، ظل يطالب إسرائيل بالالتفات إلى الشواغل المشروعة للمساجين الفلسطينيين، النظر في إطلاق سرح المساجين، بمن فيهم من أدينوا قبل تاريخ توقيع اتفاق أوسلو. ولا يخامرني أي شك في أنه مع موافقة الطرفين على استئناف المفاوضات، فإن أي إطلاق سراح ذي مغزى للمساجين سيساعد على بناء الثقة وتحسين الحالة في الميدان.

لقد قامت قوات الأمن الإسرائيلية بما مجموعه ٣٦٠ عملية تفتيش واعتقال في الضفة الغربية، بما في ذلك في المنطقة أ. مما أسفر عن ذلك إطلاق الرصاص على فلسطيني وقتله بتاريخ ٢ تموز/يوليه، وجرح ١٣٤ فلسطينيا، بمن فيهم ٢٤ طفلا وست نساء. كذلك جُرح ثلاثة أفراد من قوات الأمن الإسرائيلية. واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية ٤١٩ فلسطينيا. وهذا يشمل عضو المجلس التشريعي عن حماس، محمد أبو طير وذلك بتاريخ ٢ تموز/يوليه بعد أن تم إبعاده في السابق من القدس.

وفي أعقاب تقرير لليونيسيف في شهر آذار/مارس الماضي عن معاملة القوات الإسرائيلية للأطفال الفلسطينيين، انزعجنا أيضا من احتجاز طفل فلسطيني يبلغ من العمر خمس سنوات لعدة ساعات في الخليل وذلك في ٩ تموز/يوليه نتيجة قذفه للحجارة. وأُبلغ عن أن قوات الدفاع الإسرائيلية تدقق في هذا الحادث وتستعرض سياساتها فيما يتعلق باحتجاز الأطفال.

أعلنت القوات الإسرائيلية عن تضييق الخناق على الإسرائيليين المشتبه بقيامهم بعمليات الانتقام المسماة ”دفع الثمن“ مع عدد من عمليات إلقاء القبض المبلَّغ عنها، بما في ذلك إلقاء القبض على مشتبه بتدنيس دير اللطرون في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. ولا تزال التوترات مستمرة في الميدان نتيجة هجمات المستوطنين التي أدت إلى جرح ١٣ فلسطينيا والتسبب بأضرار جسيمة بالممتلكات الفلسطينية. وقد نجم أيضا عن هجمات الفلسطينيين على المستوطنين جرح اثنين وإلحاق بعض الأضرار المادية.

في أعقاب الإبلاغ في الشهر الماضي عن خفض وتيرة تدمير الممتلكات الفلسطينية في المنطقة ج وفي القدس الشرقية، ازدادت مرة أخرى تلك الأعمال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم هدم ما مجموعه ٨٣ مبنى مما أدى إلى تشريد ١٢٩ فلسطينيا بمن فيهم ٤٥ طفلا.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس أنه على الرغم من التقارير التي صدرت في وقت سابق عن وقف إسرائيل للأنشطة الاستيطانية، فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض الخطوات الجديدة في التخطيط الاستيطاني في الضفة الغربية، وبدرجة أقل في

القدس الشرقية. وقد اتخذت خطوات نحو اعتماد تشييد ٧٠ وحدة سكنية في مستوطنة حار حوما الواقعة بين بيت لحم والقدس، وبناء ٨٤ وحدة سكنية في نوكديم جنوب الضفة الغربية، وبناء ٧٠٠ وحدة سكنية في منطقة موديعين عيليت. ولاحظ المراقب المالي الإسرائيلي في تقريره الصادر في ١٧ تموز/يوليه أنه لا يوجد إنفاذ للقانون الجنائي في المستوطنات فيما يتعلق بانتهاكات قانون التخطيط والبناء، وبأنه نادرا ما يتم تنفيذ الإجراءات الإدارية المتعلقة بهدم المنازل.

مما تجدر ملاحظته، أنه في ١٧ تموز/يوليه قامت المفوضية الأوروبية استنادا إلى النتائج التي توصل إليها المجلس في السابق، بإصدار مبادئ توجيهية تنص على أنها ستقدم المساعدة وتبقي على العلاقات مع المؤسسات الإسرائيلية الموجودة فقط داخل خطوط ١٩٦٧. إن تلك المبادئ التوجيهية التي ستدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تقضي بأن أي كيان قانوني إسرائيلي يتلقى التمويل من الاتحاد الأوروبي يتعين عليه أن يعلن بأنه لا توجد لديه أي صلات مع الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ومرتفعات الجولان. وقد أعرب المسؤولون الإسرائيليون عن اعتراضهم الشديد على هذه المبادئ التوجيهية.

إن موقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمستوطنات واضح لا لبس فيه؛ أي أنها تتعارض مع القانون الدولي والتزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق. وإن استمرار النشاط الاستيطاني لن يفضي إلى تهيئة بيئة مؤاتية للمفاوضات.

وفي تطور إيجابي، تقوم إسرائيل بإعطاء سكان فلسطين في الضفة الغربية عددا من التصاريح لزيارة القدس وإسرائيل خلال شهر رمضان وتطبيق قوانين أكثر مرونة عند نقاط التفتيش ونقاط المرور خلال فترة العيد. ومع ذلك فإن الزيارات التي قامت بها مجموعات الإسرائيلية بما في ذلك زيارة كبار المسؤولين، إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف، في الفترة بين ١٠ و ١٧ تموز/يوليه، نجم عنها صدامات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية التي كانت ترافق هذه المجموعات. ونحض جميع الأطراف على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والإبقاء على الهدوء في هذا الموقع المقدس.

أما في غزة، فإن الهدوء النسبي الذي تمت مراعاته في حزيران/يونيه قد تم الإبقاء عليه بدرجة كبيرة خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وأطلق ما مجموعه ثلاث قذائف من قطاع غزة على إسرائيل من دون أن ينجم عنها أي إصابات أو أضرار. ولم يتم الإبلاغ عن أي غارات جوية إسرائيلية على غزة. وقد قامت القوات الإسرائيلية بستة اجتياحات محدودة داخل غزة وفي بعض الحالات أرغمت البحرية الإسرائيلية زوارق صيد فلسطينية على المضي إلى الساحل بإطلاق النار في المنطقة التي كانت تتواجد فيها. ولم يبلغ عن وقوع إصابات في أي جانب من الجانبين.

أما الحالة في الميدان في غزة فقد تأثرت بالتطورات السياسية في مصر. وقد تم إغلاق معبر رفح لأسباب أمنية لمدة أسبوع تقريبا، وأعيد افتتاحه جزئيا منذ ١١ تموز/يوليه لتمكين فئات محدودة من الناس وممن تقطعت بهم السُبل على جانبي المعبر من العودة إلى ديارهم. وقد نشرت مصر أيضا وحدتين عسكريتين إضافيتين في سيناء للتصدي للشواغل الأمنية. ومهما يكن من أمر، سُمع في ٤ تموز/يوليه انفجاران في جنوب مدينة إيلات الإسرائيلية، من دون وقوع أي إصابات أو أضرار، وكان قد أُبلغ عن أن تلك التفجيرات جاءت نتيجة صواريخ أطلقت من سيناء. وقد أعلنت مجموعة سلفية، أنصار بيت المقدس، عن مسؤوليتها عن عملية الإطلاق. ونُدين بشدة عمليات الإطلاق هذه.

كذلك اتخذت السلطات المصرية إجراءات شديدة ضد الأنفاق المؤدية إلى غزة. ونتيجة لهذه الإجراءات ضد النشاط غير الشرعي، وفقا لبعض التقديرات ٨٠ في المائة من الأنفاق

لم تعد تعمل الآن. وبدأت غزة تشهد بعض النقص الشديد في الوقود ومواد البناء الأساسية التي كانت الأنفاق النقطة الرئيسية لدخولها بسبب القيود الشديدة على الواردات من خلال المعابر الرسمية والتكلفة المرتفعة للوقود المتوفر من الضفة الغربية وإسرائيل.

وبينما لا يزال معبر كيرم شالوم المعبر الإسرائيلي الوحيد الذي لا يزال مفتوحا لدخول السلع ويقوم بمناولة كميات متزايدة من السلع الاستهلاكية، نشعر بالقلق إذ أن الظروف الاقتصادية والإنسانية الصعبة أصلا في غزة سوف تزيد من تدهور الحالة إذا لم يتم رفع القيود عن دخول السلع الأساسية من قبيل مواد البناء إلى غزة من خلال المعابر الشرعية. ونعرف أن السلطة الفلسطينية قد اتصلت بالحكومة الإسرائيلية بشأن المسألة وطلبت منها أن تعمل على رفع القيود المتبقية على دخول مواد البناء عن طريق معبر كيرم شالوم.

نحض جميع الأطراف على أن تُبقي في الأذهان الحالة المحفوفة بالمخاطر في غزة وأن تستغل التحسن في الأفق بين الطرفين لرفع الحظر على الإغلاقات المتبقية في غزة. ونهيب بإسرائيل أن تفرج عن دخول مواد البناء الرئيسية إلى غزة، ليتسنى للقطاع الخاص شراء هذه المواد بصورة قانونية للوفاء باحتياجات الهياكل الأساسية في غزة. ونهيب بمصر أيضا الإبقاء على معبر رفح مفتوحا أمام الناس مع إيلاء الاعتبار الواجب للمتطلبات الأمنية المصرية.

إن فتح المعابر المؤدية إلى غزة ورفع الإغلاقات المتبقية جزء من التفاهم الذي تم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بشأن وقف إطلاق النار. والجزء الآخر هو التقيد بالهدوء التام. لذلك نشيد بسلطات الأمر الواقع في غزة أن تتقيد بالتزاماتها. فأي انتهاك لوقف إطلاق النار عند هذا المنعطف الحساس سياسيا بإطلاق الصواريخ ليس فقط عملا غير مقبول بل أنه أيضا عمل غير مسؤول بالكامل.

أود أن أذكر بإيجاز بضع تطورات أخرى. قام قسم إزالة الألغام في الأمم المتحدة بالإبلاغ عن إزالة أكبر كمية من الذخائر غير المتفجرة خلال فترة الأشهر الستة الماضية والتي كانت مخزنة على نحو خطير في مدينة غزة، وبذلك حسن بدرجة كبيرة من حماية المدنيين هناك. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ تم بصورة آمنة تدمير أكثر من ٢ ٠٠٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء أحكام الإعدام في غزة، خارج الإطار القانوني الفلسطيني. وبالإضافة إلى صدور أربعة أحكام وتنفيذ عمليتي إعدام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الحكم على رجل بالإعدام في غزة في ١٤ تموز/يوليه. ونطلب من سلطات الأمر الواقع في غزة الامتناع عن تنفيذ مزيد من الإعدامات.

وقد استمع الجميع هنا إلى التقارير عن الحالة البائسة في سوريا في الأسبوع الماضي من منسقة الإغاثة الطارئة آموس، والمفوض السامي للاجئين غوتيريس، ومساعد الأمين العام لحقوق الإنسان سيمونوفيتش. إن إراقة الدماء في سوريا ما تزال مستمرة من دون هوادة. ولا تزال الحكومة تستخدم قوتها العسكرية ضد المناطق المدنية بينما تجتذب بصورة متزايدة المقاتلين الأجانب وتستخدم القوات شبه العسكرية. ولا تزال أطراف الصراع مستمرة في عدم الوفاء بالتزامها بحماية المدنيين. إن الاحتياجات الإنسانية تتجاوز جهودنا الرامية إلى زيادة إيصال المساعدة إلى جميع أرجاء سوريا.

ويثير الانزعاج البالغ تزايد التهديدات وأعمال العنف الطائفية في سوريا وفي جميع انحاء المنطقة. وتتحول سوريا بشكل متزايد إلى ساحة معركة اقليمية، إن لم تكن عالمية.

وللأسف، لم تستجب الأطراف المتحاربة للنداءات من اجل وقف أعمال العنف خلال شهر رمضان. وينبغي تذكير جميع المقاتلين في سوريا بان المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي سيخضعون للمساءلة. وينبغي ألا تنشئ

التقارير الأخيرة عن تحقيق الحكومة انتصارات عسكرية ثقة زائفة بانه يمكن كسب النزاع بالوسائل العسكرية. ولا يمكن تحقيق المطالب الشرعية للشعب في سوريا باستخدام الأسلحة، بل لا يمكن تحقيقها إلا برؤية جميع السوريين وقيادتهم، الحكومة والمعارضة على السواء.

وفي ذلك الصدد، سنواصل بذل قصارى جهدنا لضمان عقد مؤتمر جنيف في أقرب وقت ممكن. وواصل الممثل الخاص المشترك الابراهيمي مشاوراته وعقد في جنيف جولتين للاجتماعات الثلاثية مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بغية التحضير لمؤتمر جنيف بشأن سوريا. ومع أنه تم احراز تقدم وتقارب بين الدولتين المبادرتين بعقد المؤتمر، لا يزال عدد من المعالم قيد المناقشة.

وفي ٦ تموز/يوليه، انتخب الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية قيادة جديدة. كما زاد المجلس الوطني للائتلاف عدد اعضائه من ٦٣ إلى ١١٤ ليشمل، في جملة امور، ممثلين للمنبر الديمقراطي السوري بقيادة قدامى الشخصيات المعارضة. ومن المأمول أن يثبت التوسيع المحمود للائتلاف أنه تعبير عن الطيف السياسي السوري، بدلا من كونه مجرد استجابة لعوامل خارجية.

ولا يزال الأمين العام يشعر ببالغ القلق من التقارير عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سوريا. وتلقت الأمم المتحدة حتى الان ١٣ من تلك التقارير. واضافة إلى ذلك، وفي ٩ تموز/يوليه، قدم الاتحاد الروسي إلى الأمين العام تحليله لإحدى حالات الاستخدام المزعوم لهذه الأسلحة. وحاليا تجري بعثة للتحقيق دراسة لذلك التحليل وغيره من المعلومات. وستقوم الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح أنغيلا كين والسيد آكي سيلستروم بزيارة إلى دمشق هذا الأسبوع لاستكمال المشاورات بشأن طرائق التعاون المطلوبة لإدارة بعثة الأمم المتحدة للتحقيق بطريقة سليمة ومأمونة وفعالة. ويأمل الأمين العام أن تسفر الاجتماعات في دمشق عن تفاهم مشترك بشأن توفير امكانية وصول البعثة للاضطلاع بأنشطتها لتقصي الحقائق واستجلاء الحقائق المتعلقة بالتقارير التي تلقاها الأمين العام.

ولا تزال الحالة مضطربة في الجولان، مع وقوع صدامات عنيفة بين القوات المسلحة السورية واعضاء المعارضة المسلحة داخل المنطقة الفاصلة. وابلغت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بانه خلال الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بالقرب من القطانية في ١٦ تموز/يوليه، سقطت عدة طلقات مدفعية على مقربة من مواقع الأمم المتحدة، وأيضا عبر الخط ألفا. ولدى تلك الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة امكانية تصعيد الحالة بين إسرائيل وسوريا، وتعريض وقف إطلاق النار بين البلدين للخطر.

وفي بيانه الرئاسي بتاريخ ١٠ تموز/يوليه (S/PRST/2013/9)، ذكر المجلس بكل وضوح الحاجة إلى مضاعفة الجهود لحماية لبنان من انتشار النزاع من سوريا. ويشيد الأمين العام بوحدة المجلس ومواصلة اهتمامه، ودعمه لجهود الرئيس سليمان والقوات المسلحة اللبنانية للمحافظة على الوحدة الوطنية والاستقرار.

وفي اعقاب القتال الذي دار الشهر الماضي بين مؤيدي الشيخ السلفي الأسير والقوات المسلحة اللبنانية، اعتقلت قوات الأمن عشرات المشتبه بهم. ووجهت الاتهامات إلى سبعة وعشرين شخصا، بمن فيهم الأسير. واندلعت أعمال عنف ذات صلة في طرابلس في ٢٩ حزيران/يونيه، ومرة اخرى في ٢ تموز/يوليه، موقعة ثلاثة وفيات. وثمة خطر حقيقي لزيادة تصعيد أعمال العنف الممتدة من النزاع في سوريا. وفي ٩ تموز/يوليه، ادى انفجار قنبلة في الضواحي الجنوبية الشيعية لبيروت إلى اصابة ٥٣ شخصا والحق ضررا ماديا واسعا. وفي ٧ تموز/يوليه، اصيب ثلاثة اشخاص، بمن فيهم جنديان، حينما انفجرت قنبلة بالقرب من الهرمل، وفي ١٦ تموز/يوليه اصيب اثنان على الاقل من اعضاء حزب الله بانفجار قنبلة على جانب طريق المصنع الرئيسي.

وعلى الصعيد السياسي، أرجئت جلستان للبرلمان كان من المقرر عقدهما في ١ و ١٦ تموز/يوليه للتصويت على تمديد فترة عمل قائد الجيش ومسائل اخرى بسبب عدم اكتمال النصاب. وواصل رئيس الوزراء المكلف سلام جهوده لتشكيل حكومة. ويشكل التأخير في تشكيل الحكومة داعيا للقلق. ونكرر دعوتنا جميع الجوانب إلى الانخراط بصورة بناءة في ذلك الصدد.

وفي زيارة إلى لبنان في ٣ تموز/يوليه، شدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس على ضرورة نأي الفلسطينيين في لبنان بأنفسهم عن النزاع في سوريا وعن أي توترات داخلية في لبنان.

وفي ١٤ تموز/يوليه، استولت قوات الأمن اللبنانية على مركبة محملة بالأسلحة والمواد تفيد تقارير بأنها كانت في طريقها إلى سوريا. وفي ١٦ تموز/يوليه، كرر الرئيس سليمان دعوته إلى تنفيذ إعلان بعبدا. وأوضح اعتزامه الدعوة إلى عقد جلسة للحوار الوطني لمناقشة استراتيجية دفاعية للبنان والنظر في إيجاد حلول للأزمات الحالية.

ولا تزال الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى طول الخط الأزرق هادئة بشكل عام. واحتجت قوة الأمم المتحدة على انتهاك جنود قوة الدفاع الإسرائيلية للخط الأزرق في ١٢ تموز/يوليه لتأمين المناطق المجاورة لضريح الشيخ عباد خلال زيارة للحجاج على الجانب الإسرائيلي. وتستمر الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني على أساس يومي تقريبا.

وشهد الأسبوع الماضي انفراجا واعدا في الجهود المستمرة الرامية إلى تطوير مبادرة سياسية ذات مغزى بشأن المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. ووصلنا الآن إلى مرحلة حاسمة. وفي الأعوام الأخيرة، شاطرنا الآخرين الشعور بالإحباط من حالة الجمود السياسي. وهذه لحظة لترجمة دعوتنا الجماعية إلى العمل إلى شعور مشترك بالإلحاح لدعم القادة في كلا الجانبين، إذ أن عليهم إدراك أن هذه فرصة لا يمكنهم تحمل إضاعتها.

ومن المؤكد أن إحراز التقدم يجعل من الضروري قطع التزامات سياسية جدية إذا أريد للقادة على كلا الجانبين تحقيق رؤية الحل القائم على وجود دولتين الذي اتفق عليه كلا الجانبين. ونحن لا نستهين بصعوبة اتخاذ مبادرة جوهرية ينبغي أن توفر أفقا موثوقا للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين في نهاية المطاف. ولا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على أن هذه لحظة للعمل المتضافر والدعم المستمر للطرفين. وينبغي أن يكون خطر ضياع الفرصة الحالية واضحا لكلا الجانبين. وبصفتنا الأمم المتحدة، فإننا لا نزال مقتنعين بان تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ ووضع حد للنزاع على النحو الذي تتوخاه قرار المجلس أمور تصب في مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشيد بقيادتكم المحنكة، سيدتي الرئيسة، بما في ذلك الجهود الحالية التي تبذل للنهوض بالسلام وكفالة أن ينعم الشرق الأوسط بالمزيد من الاستقرار والأمن. كما نعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة على قيادتها الفعالة لأعمال المجلس في حزيران/يونيه. وأشكر السيد روبرت سيري، الممثل الشخصي للأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية وعلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها على أرض الواقع.

إننا نجتمع في منعطف حرج في التاريخ الطويل لمحاولات المجتمع الدولي لتسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بصورة

سلمية وعادلة. وبالرغم من المبادرات والعمليات والتشريعات التي استمرت عقودا – بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الصارمة القائمة على أساس المبادئ الواضحة للقانون الدولي، وفي المقام الأول عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وحق الشعوب في تقريرا المصير – لا يزال الشعب الفلسطيني محروما من الحرية ولا يزال تحقيق السلام بعيد المنال.

بيد أننا وصلنا الآن إلى نقطة تحول. وبفضل الجهود الدولية والإقليمية الحالية، وفي مقدمتها الجهود التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، بالتعاون مع الشركاء العرب في اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية وبدعم الدول المعنية من جميع قارات العالم، فإن أمامنا فرصة لجعل السلام واقعا. وستحدد القرارات التي تتخذ هذه المرة ما إذا كان سيتحقق الحل القائم على وجود دولتين – دولة فلسطين ودولة إسرائيل اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ – أو ما إذا كان ذلك الحل سيصل إلى نهاية الطريق من جراء السياسات غير القانونية لإسرائيل. وستكون العواقب في ذلك الصدد بعيدة المدى، بما في ذلك بدء جهود بديلة – سياسية وقانونية وشعبية – لوضع حد لهذا الظلم ولاستيفاء الحقوق الإنسانية غير القابلة للتصرف والتطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وتدرك القيادة الفلسطينية أهمية هذه اللحظة وهي على استعداد لاغتنام هذه الفرصة. وفي ظل قيادة الرئيس محمود عباس، تعاونت القيادة الفلسطينية بروح المسؤولية مع مبادرة الوزير كيري والجهود العالمية لإعادة إطلاق عملية السلام لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، على أساس معالم العملية المجسدة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

أقر المجتمع الدولي، في مناسبات عديدة، بأن الجانب الفلسطيني قد أوفى بالتزاماته وتصرف على الدوام بحسن نية، على الرغم من التحديات الهائلة التي تواجهه في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، لم تضع القيادة الفلسطينية أبدا شروطا فيما يخص عملية السلام. حيث أنها دعت فقط بحق، إلى احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تشكل الأساس لهذه العملية.

تؤمن دولة فلسطين إيمانا راسخا بسيادة القانون. ويقع على جميع الدول، بما في ذلك إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الالتزام باحترام سيادة القانون؛ ولا يمكن لأي ذريعة أن تبرر خرق القانون. وهذا الاحترام أمر حيوي لتجاوز العقبات التي تسببت باستمرار في فشل عملية السلام، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع على أرض الواقع. وسيضمن بأن تفضي المحادثات الرامية إلى حل جميع قضايا الوضع النهائي المتبقية، المتعلقة بالقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والأمن والأسرى والمياه، في نهاية المطاف إلى التوصل إلى السلام العادل والدائم الذي نسعى إلى تحقيقه منذ عقود. وعلاوة على ذلك، نود أن نؤكد، كما أكد ذلك المجتمع الدولي مرارا وتكرارا، أنه لا بد من وضع معايير واضحة وإطار زمني لعملية سلام ناجحة.

وفي الواقع، فإن الموقف الدولي الذي يحظى بتوافق الآراء الداعم لحل الدولتين القائم، في جملة أمور، على معالم حدود عام ١٩٦٧ كأساس للدولتين، مع القدس كعاصمة للدولتين، والتوصل إلى حل متفق عليه لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس القرارات ذات الصلة، هو ما التزم به الشعب الفلسطيني وقيادته، على مدى عقود قولا وفعلا. في الواقع، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سيحتفل الشعب الفلسطيني بمناسبة مرور ٢٥ عاما على قبوله رسميا بحل الدولتين مع اعتماد إعلان الاستقلال الفلسطيني، في عام ١٩٨٨. ويشكل ذلك التنازل الهام لإقامة دولتنا على ٢٢ في المائة فقط من وطننا التاريخي، من أجل استعادة حقوقنا وإنهاء الصراع، أحد أكثر أوجه التجسيد جرأة لالتزامنا بمسار السلام والتوافق، رغم الظلم التاريخي الذي وقع على شعبنا.

وكان ذلك الالتزام في صلب تحلينا بالواقعية، من التوقيع على اتفاقات أوسلو، قبل ٢٠ عاما في أيلول/سبتمبر، إلى مشاركتنا في كل ما تم من تجسيد لعمليات السلام منذ مؤتمر مدريد، وإلى إجراءاتنا المشروعة على الساحة الدولية من أجل حماية حقوق الشعب الفلسطيني والنهوض بها طيلة عقود. وقد ساد هذا الالتزام بشكل ملحوظ، رغم العديد من النكسات الناجمة عن السياسات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي الأرض التي تشكل دولة فلسطين. وقد قوضت هذه الإجراءات غير القانونية وفشل المجتمع الدولي في مساءلة إسرائيل باستمرار عملية السلام والحل القائم على الدولتين، مما تسبب في معاناة كبيرة لشعبنا. ومع ذلك، فإن القيادة الفلسطينية قد تقيدت بصبر بالأهداف النبيلة للسلام والتعايش، مع إعادة التأكيد على التزامها في جميع المراحل، بما في ذلك اليوم أمام المجلس.

ولكن، من أجل الحفاظ على عملية مجدية حقا، يجب معالجة الحقائق على أرض الواقع. ورغم أننا نثني على المبادرة الجارية حاليا، يجب علينا التصرف بمسؤولية لضمان توافق هذه البيئة مع أهداف العملية ودعمها لها. كيف يمكننا جميعا النجاح في حين تستمر إسرائيل في تنفيذ سياساتها غير القانونية لاحتلالها العسكري المستمر منذ ٤٦ عاما، مؤكدة بشكل يومي لشعبنا عدم رغبتها في تحقيق السلام؟ لا يمكننا ذلك. وستستمر التوترات وانعدام الثقة وعدم الاستقرار بالتالي في الازدياد، وسوف تستمر ثقة الشعب في إمكانية تحقيق السلام في التراجع، وسوف تضيع هذه الفرصة الأخيرة لتحقيق حل الدولتين.

كما أكدنا في رسائل إلى المجلس، منذ أحدث مناقشة مفتوحة، واصلت إسرائيل للأسف سياستها العدوانية والاستيطان، والعقاب الجماعي والقمع، وتعميق الاحتلال ومعاناة الشعب الفلسطيني، في انتهاك صارخ للقانون مع تجاهلها للدعوات الموجهة لها من أجل الامتثال لمحاولات إحياء عملية السلام. وقد تضمن ذلك بناء المستوطنات والجدار، لا سيما داخل وحول مدينة القدس الشرقية المحتلة وبيت لحم، وكذلك غور الأردن، والإعلان عن خطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية، ومصادرة مئات الدونمات من الأراضي، والتشريد القسري للمدنيين ونقلهم، خصوصا أسر البدو، وهدم المنازل، والغارات العسكرية العنيفة التي تنفذها قوات الاحتلال في المدن الفلسطينية والقرى ومخيمات اللاجئين، والاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين المدنيين؛ والاعتقالات اليومية واحتجاز المدنيين، بمن في ذلك طفل عمره خمسة أعوام، واستمرار سجن ما يقرب من ٥ ٠٠٠ فلسطيني، يعانون من ظروف اعتقال مروعة وسوء المعاملة، مع معاناة العديد من السجناء المضربين عن الطعام من أمراض خطيرة، وإعاقة حرية الحركة بالنسبة للأغلبية، والحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة، الذي دخل عامه السابع، مما تسبب في معاناة إنسانية كبيرة، وفاقم الحساسيات الدينية، مع تهديد المقدسات، خصوصا في الحرم الشريف، واحتجاز مفتي القدس، والاعتداءات والمضايقات التي يتعرض لها المصلون، بما في ذلك أثناء الاحتفالات بعيد الفصح المسيحي وشهر رمضان المبارك.

في هذه الأثناء، يواصل المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون هجماتهم الإجرامية في جميع أنحاء بلدنا، وإرهاب المدنيين، والهجوم على المنازل وتدمير الأراضي الزراعية والآلاف من الأشجار، وتخريب الكنائس والمساجد مع إظهار مشين للكراهية والعنصرية، وتهديد قدسية الحرم الشريف. ويتصرف المستوطنون بدعم وتشجيع كافيين من طرف المسؤولين الحكوميين، الذين يواصلون تشجيع الاستعمار الاستيطاني والضم غير المشروع للأراضي الفلسطينية. كما تفضح التصريحات الأخيرة لنائب وزير الخارجية الإسرائيلي، ووزيري الإسكان والاقتصاد وأعضاء في الكنيست المواقف المتطرفة لأطراف داخل حكومة إسرائيل، وكشفت رفضهم لحل الدولتين وحقوق الشعب الفلسطيني. ويشكل ذلك مدعاة حقيقية للقلق، ونحن نسعى إلى التغلب على هذا المأزق السياسي الخطير.

وفي ذلك الصدد، يجب علينا أن نكرر أنه لا يمكن التوفيق بأي حال من الأحوال بين الحل القائم على الدولتين وحملة الاستيطان الإسرائيلية. إن الأنشطة الاستيطانية غير شرعية وتشكل عقبة رئيسية على طريق السلام. كما يمثل الحديث عن السلام والانخراط في نفس الوقت في تدميره استهزاء من دعم المجتمع الدولي لحل الدولتين وتخريبا لمجمل الجهود الرامية للتوصل إلى حل سلمي. كما هو الحال أيضا مع إظهار الاستعداد للتفاوض من دون شروط، مع فرض شروط على الأرض مثل التدابير غير القانونية التي ترسخ الاحتلال، وتقلل من استمرارية حل الدولتين وتعرقل التوصل إلى اتفاق سلام. للأسف، كانت تلك هي سياسة إسرائيل حتى الآن، مع تزايد عدد المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بنسبة ٣٥٥ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٣ وحده.

وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد من جديد أن الاستيلاء على أراضي الغير، وتهجيرهم القسري والاستعمار جرائم حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها الإضافي ١ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونذكر أيضا بأن توافق الآراء بشأن عدم شرعية الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية يعود إلى عقود مضت، منذ أول قرار لمجلس الأمن بشأن المستوطنات، القرار ٢٥٢ (١٩٦٨)، إلى أوائل قرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، وهما القراران ٢٢٥٢ (دإط-٥)، و ٢٢٥٤ (دإط-٥)، الصادرين تباعا في ٤ و ١٤ تموز/يوليه ١٩٦٧.

ويجب ألا يتردد المجتمع الدولي، وأن يستمر في المطالبة بوضع حد لهذه الأعمال غير القانونية. وما من مبرر لاستمرار الأنشطة الاستيطانية، مهما كان الشكل الذي تتخذه. لا بد أن تكون هذه الرسالة واضحة لإسرائيل، كما أعادت التأكيد عليها مؤخراً المبادئ التوجيهية الهامة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي، والتي تتماشى مع القانون الدولي والموقف العالمي فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. ويستحق الأوروبيون ثناء كبيراً لاتخاذهم هذه الخطوة، حيث أنها يمكن أن تسهم بشكل ملموس في تعزيز الامتثال للقانون ومن ثم النهوض بحل سلمي.

الحقائق تبدو مؤلمة، إلا أننا نتحلى بالأمل. وكما ذكرنا آنفاً، فإننا ندرك أننا نقف عند مفترق للطرق. ونحن مستعدون للانخراط بجدية في مفاوضات مباشرة وبحسن نية. ولو أهدرت الفرصة السانحة أمامنا للسلام، لن يكون مرد ذلك إلى افتقار الجانب الفلسطينيين للالتزام، أو غياب جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية، التي لا تزال مبادرتها للسلام قائمة.

وحتى يتسنى لعملية أصيلة وإحراز تقدم حقيقي أن تمضيا قدماً. لا بد أن تؤكد إسرائيل التزامها المعلن بالسلام وبحل الدولتين، لا بالكلام فحسب، وإنما بالأفعال. يجب أن يتوقف بناء المستوطنات، يجب إطلاق سراح السجناء، يجب أن يتوقف كل العقاب الجماعي والعمليات العسكرية، ويجب أن تأتي إسرائيل إلى طاولة المفاوضات بحسن نية. يجب أن تختار إسرائيل السلام والأمن والتعايش عوضاً عن استمرار الاحتلال والهيمنة على شعب آخر.

وإذا استمرت إسرائيل في انتهاكاتها، يجب أن يخضعها المجتمع الدولي للمساءلة، وأن يعمل بشكل مسؤول من أجل إعلاء القانون وتلافي المزيد من زعزعة الاستقرار والحفاظ على فرصة السلام. وعلى مجلس الأمن أن يضطلع بواجباته، حيث أن بقاءه مكتوف الأيدي، بينما يتعرض السلام والأمن وحل الدولتين، المكرس في قراراته، للخطر، هو أمر غير مقبول. ولذلك، ما فتئ الشعب الفلسطيني يناشد المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات الضرورية لدعم عملية السلام تحقيقاً للوعد الذي قطعه قبل عقود بمساعدته على نيل حقوقه والعدالة والحرية في دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، يعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن

على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، أساس السلام في الشرق الأوسط.

وقبل أن أختتم بياني، يتعين على مرة أخرى أن أعرب للمجلس عن قلقنا البالغ إزاء حالة المخيمات الفلسطينية في سوريا. فمع احتدام النزاع، تستمر معاناة اللاجئين الفلسطينيين، كغيرهم من المدنيين في ذلك البلد، من فقد للأرواح وإصابات وتدمير للبيوت والممتلكات، إلى جانب النزوح الواسع النطاق. وهذه التطورات تؤكد مرة أخرى الحاجة إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام نهائي وتحقيق السلام في المنطقة. وإذ ننوه بالجهود غير العادية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والمنظمات الإنسانية الأخرى لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في وقت الشدة هذا، بما في ذلك الذين فروا إلى لبنان والأردن، فإننا نطالب بمضاعفة الجهود الدولية لضمان حماية المدنيين كافة، طبقاً للقانون الدولي، وإيجاد حل سياسي لهذا النزاع المأساوي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئة وفد الولايات المتحدة، بقيادة السفيرة ديكارلو، على قيادته لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكر الولايات المتحدة، ولا سيما وزير الخارجية جون كيري، على الريادة والتفاني من أجل عملية السلام والجهود الرامية لاستئناف محادثات السلام.

وإسرائيل ملتزمة بالسلام، وترحب بالفرصة لاستئناف المفاوضات المباشرة. وتواجه إسرائيل الكثير من التحديات الاستراتيجية، إلا أنها مستعدة لتحمل المخاطر في سبيل إنهاء النزاع. ويقول إبراهام لنكولن: ”لا يمكنك أن تهرب من مسؤولية الغد بالتملص منها اليوم“. وفي عام ٢٠١٣، لا يمكن للمرء ببساطة أن يقول إنه لم ير أو لم يسمع، أو إنه ما كان يعرف.

وإذ نتكلم الآن، تتأجج النيران في الشرق الأوسط. فقد خرج الملايين إلى الشوارع مطالبين بحياة أفضل، واقتصادات أفضل وفرص أكبر. وواجهة ما يسمى بالربيع العربي قد سقطت وحل مكانها سفك الدماء والقمع والفوضى وعدم الاستقرار الذي طالما عرفت به المنطقة. وعلى هذا المجلس أن يوحد كلمته في التنديد بتلك الدول والمجموعات والأفراد الذين يحولون بيننا وبين السلام بتكديس الأسلحة الخطيرة واستخدام الرعب لترويج أيديولوجياتهم أو قتل الأبرياء. والعالم يشهد وينتظر ما سيفعله هذا المجلس. والقرارات – أو إن شئنا التقاعس عن اتخاذ القرارات في هذه القاعة، أحياناً، سوف تشكل العالم الذي سنتركه لأطفالنا وأحفادنا. ومسؤولية المجلس تكمن هنا والآن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر المجلس على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى. قوات الأمم المتحدة المرابطة في المنطقة تواجه تحديات جمة. وأود أن أشكر كذلك الأمين العام والسيد إرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والدول التي تقدمت للمشاركة حفاظاً على الوجود الاستراتيجي للأمم المتحدة.

إن التقارير التي خرجت من سوريا قد أصابت العالم بالصدمة. وفي هذه اللحظة، يقوم نظام الأسد الوحشي بتعذيب وقتل رجال ونساء وأطفال. وفي ظل هذا النظام، فإن القمع بالقبضة الحديدية هو القاعدة بالنسبة للشعب السوري. لقد آن الأوان لمساءلة بشار الأسد عن جرائمه. لقد ذبح ١٠٠ ٠٠٠ شخص، ولا تلوح في الأفق نهاية لذلك.

والعنف الذي تهتز له سوريا يرسل موجاته في أنحاء منطقتنا. فمنذ عامين، يعيش الإسرائيليون في ظل حرب تهدد بامتداد شرارتها إلى فِنائهم الداخلي. وقذائف الهاون تنهمر على ضواحينا، والدبابات والمدرعات السورية تنتهك المنطقة العازلة في تحد لاتفاق الفصل بين القوات لعام ١٩٧٤.

وإسرائيل تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس وليست لديها النية للتدخل في النزاع السوري. إلا أننا لن نسمح بسقوط مواطنينا ضحايا للهجمات. فإذا استمرت استفزازات الحكومة السورية، لن يكون أمام إسرائيل بديل عن الرد المناسب.

الحالة على الحدود الشمالية لإسرائيل محفوفة بالمخاطر. قلت آنفاً وأقولها مرة أخرى، إن الأسد لديه أسلحة كيميائية، وقد ثبت أنه مستعد لأن يفعل أي شيء للتمسك بالسلطة. والحالة تزداد خطورة جراء حصول الأسد على نظم أسلحة متقدمة، وإسرائيل لا يمكن أن تسمح بذلك ببساطة. لا يمكن أن نسمح بأن تقع أسلحة من هذا القبيل في أيدي مجموعات إرهابية كحزب الله.

إن حسن نصر الله، زعيم حزب الله المتواطئ مع الأسد، يفلت هو أيضاً بما يقوم به من قتل في الشرق الأوسط، بكل معنى هذه الكلمة. ولسنوات طوال، سمعنا أعضاء في المجتمع الدولي، ومنهم أعضاء في هذا المجلس، يجادلون بأن حزب الله قوة باعثة على الاستقرار في لبنان. ويصر أولئك على أن حزب الله حزب سياسي يمثل أفضل مصالح الشعب اللبناني. وهم يتقبلون كون أن حزب الله لديه جيشه الخاص وأنه يستخدمه في احتجاز لبنان رهينة.

ولعلي أفترض أن نفس البلدان تعتقد أن نصر الله كان يفكر ببساطة في أفضل مصالح الشعب اللبناني عندما أرسل جيشه لقتل الأشقاء العرب والشقيقات العربيات في سوريا. وأفترض أن ما يسمى بالاستقرار الذي تتكلم عنه بعض الدول يمكن رؤيته من خلال السيارات الملغومة والصواريخ التي تنفجر في وسط بيروت.

كان نصر الله واضحاً في نواياه. ففي الشهر الماضي، قال: ”إننا سوف نتحمل أي تضحيات وكل العواقب“ في سبيل بقاء الأسد في السلطة. تلك هي كلمات مقصودة أطلقها إرهابي مستعد للزج بلبنان في أتون الصراع السني – الشيعي واستدراج المنطقة الأوسع إلى الحرب.

وعلى الرغم من كل ذلك، لا تزال بعض الدول ترى أن هناك اختلافا بين جناحي حزب الله السياسي والعسكري. ويشبه ذلك محاولة التمييز بين يديك اليمنى واليسرى. وللمفاجأة فإنهما تنتميان إلى الجسم نفسه بصرف النظر عن الطريقة التي تنظر بها إليهما.

وبالأمس وافق الاتحاد الأوروبي على تصنيف الجناح العسكري لحزب الله بوصفه منظمة إرهابية. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي ذاك باعتباره خطوة أولى وهامة نحو إغلاق جميع القنوات الأوروبية التي يستخدمها حزب الله لغسل الأموال وتمويل حملته الإرهابية. فعلى مدى العقود واصل حزب الله قتل عدد لا يحصى من الأشخاص الأبرياء من أفريقيا إلى أمريكا الجنوبية، ومن آسيا إلى أوروبا. لكن وفي نهاية المطاف، فقد أدرك الاتحاد الأوروبي مدى خطورة حزب الله وقدرته، فعمد مؤخرا إلى إدانة ”حزب الله“.

ولم يوافق الاتحاد الأوروبي على النظر في إدراج الجناح العسكري لحزب الله في قائمة المنظمات الإرهابية إلا بعد أن ثبت قتل حزب الله للعديد من الأوروبيين في بلغاريا، ومحاولة القيام بذلك في قبرص. وتتيح تلك الخطوة نفسها للاتحاد الأوروبي الاقتراب من موقف الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وهولندا التي صنّفت حزب الله برمته جماعة إرهابية منذ وقت طويل.

وحزب الله ليس سوى صناعة إرهابية تعمل على مدار الساعة من أجل توسيع نطاق عملها في أسواق جديدة. ولها ذراع متخصص في الأعمال التجارية ومكرس لغسل الأموال وجمعها. وهناك شعبة للموارد البشرية تعمل على تجنيد أعضاء جدد. وهناك ذراع تسويق يستخدم شبكة الإنترنت لنشر المعتقدات الأساسية للحزب. وبطبيعة الحال، هناك قسم عملياتي يعمل على تنفيذ الحملات الدموية.

وهذه المنظمة متطورة بقدر ما هي مترابطة أيضا. وعليه، فإن أي محاولة للتمييز بين الجناحين العسكري والسياسي لحزب الله، لن تكون عملية البتة، على الرغم من أن ذلك قد يبدو ملائما للبعض من الناحية السياسية. ذلك أن الجناح السياسي يعمل على جمع الأموال من أجل تمويل الأنشطة الإرهابية التي ينفذها الجناح العسكري. و لم يكن حتى هوديني العظيم (الساحر) يستطيع إقناعنا بخدعة أن هناك فرقا بين هذين الجناحين.

لقد اتخذت أوروبا خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. غير أن عليها أن تتخذ خطوة أخرى كي تثبت إدانتها القاطعة للإرهاب. وبذلك، فإنها ستمنع قتل المزيد من الضحايا الأبرياء، وتعمل على تحقيق العدالة لضحايا الإرهاب، علاوة على المساعدة على وقف أنشطة تلك الجماعة الإجرامية تماما.

وهناك ضرورة لاتخاذ العديد من القرارات الجريئة، غير أن التوقيت هو كل شيء كما يقول المثل. وفي حين لا تزال الولايات المتحدة تعمل على إعادة الطرفين إلى مائدة المفاوضات، يؤثر الاتحاد الأوروبي اتخاذ التدابير الانقسامية والمسببة للضرر. وبدلا عن توجيه المسار نحو السلام، يعمل الاتحاد الأوروبي على توجيه الفلسطينيين في الاتجاه الخاطئ. فالمفاوضات المباشرة – ولا شيء سواها – هي الطريق الوحيد إلى المضي قدما.

وعلى مدى سنوات ظل المعارضون يكررون القول أن الجزاءات المفروضة على إيران لن يكون لها أي أثر. وقال هؤلاء إن الجزاءات تؤدي إلى نتائج عكسية ولن تفعل شيئا سوى تأجيج المشاعر المعادية للغرب. ولكن للمفاجأة فعندما توجه الشعب الإيراني إلى صناديق الاقتراع في الشهر الماضي – بعد سنوات من الشلل الذي سببته الجزاءات – إنما كان يبغي التغيير. ومن أسواق طهران إلى المساجد في قم طالب ملايين الأشخاص بإتاحة الفرصة لهم لحياة أفضل.

وقد كان أمل الكثيرين في المجتمع الدولي أن تأتي الانتخابات بقائد جديد قادر على إنقاذ إيران من حافة هاوية الدمار الذاتي. لكن وعلى الرغم من كل تلك الأماني، فإن الحقائق في الميدان تروي قصة مختلفة جدا. ذلك أن آية الله خامنئي يتحقق بنفسه من سيرة جميع المرشحين الرئاسيين ويستبعد كل مرشح مناوئ للمؤسسة القائمة، أو ذي فكر حر أو غير ذي وعي ذكوري. وفيما يبدو فقد حظي السيد روحاني بدور النجم في ذلك العرض الديمقراطي الهزلي، غير أن الممسك بخيوط اللعبة فيها بالفعل هو السيد خامنئي.

ويجب على المجتمع الدولي أن يحكم على السيد روحاني ليس على أساس أقواله بل أفعاله. والواقع أن روحاني يعتزم نشر آلاف من الجنود في الميدان في سوريا. وأرى أن بوسعنا أن نعتبر روحاني قائدا معتدلا، إن كان أولئك الجنود سيكتفون بقتل عدد معدود فقط من الأشخاص هناك. وإن لم يغير روحاني سياسات إيران إزاء سوريا، فلماذا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأنه سيعمل على تغيير سياسات إيران إزاء برنامج أسلحتها النووية؟ فحتى في ظل وجود قائد جديد، لا يزال برنامج الأسلحة النووية يمضي مسرعا. وعلى نقيض ذلك، فإن جهود المجتمع الدولي لا تزال تمضي ببطء ولا تكف عن التوقف بين برهة وأخرى لتنضم دول إليها وتتخلف عن الركب دول أخرى.

ولا يزال برنامج إيران النووي يمثل أكبر تهديد وحيد، ليس للشرق الأوسط فحسب، بل للعالم بأسره. ويجب على المجلس وجميع أعضاء المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة. ولا تزال الجزاءات تؤدي دورا، غير أنها ليست كافية. ويجب على المجلس زيادة الضغط الذي يمارسه على إيران حتى تكف عن جميع أنشطتها المتعلقة بالتخصيب، وتزيل جميع المواد المخصّبة، وتغلق جميع مرافقها النووية غير المشروعة في قم، علاوة على وقف دعمها للإرهاب.

وتفتتح المناقشات بشأن الشرق الأوسط كل شهر – كما هي الحال في المناقشات اليوم – بتقرير مفصّل عن جميع انتهاكات

إسرائيل المزعومة. ولن نخطئ القول أن لتلك الإفادات سمتين رئيسيتين: فهي طويلة جدا وخاطئة في معظمها. ولا تنفك تلك التقارير توفر شهرا بعد شهر أدق التفاصيل عن كل شرفة في يهودا والسامرة. وليس من قبيل المصادفة أن تفشل في تناول آلاف الهجمات التي يشنها الفلسطينيون على الرجال والنساء والأطفال الإسرائيليين. ويبدو أن الشواغل الأمنية الإسرائيلية لا تشكل سوى اهتمام ضئيل للغاية بالنسبة للبعض في هذه القاعة.

والتقرير الذي استمعنا إليها هذا الصباح أحادي الجانب وقصير النظر. وإذ يستمع المرء إلى بعض هذه التقارير ينشأ لديه انطباع بأن الفلسطينيين الذين تحتجزهم قوات الدفاع الإسرائيلية ليسوا سوى قديسين. وأود أن أكون واضحا: فهؤلاء ليسوا من طراز القديسة الأم تيريسزا وتكتسي قوات الأمن الإسرائيلية أهمية حاسمة لكفالة الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بسيادة القانون التي ذكرها زميلي للتو، فإن الشيء الوحيد الذي ينبغي الثناء فيه على الفلسطينيين يتمثل في ابتكاراتهم المعمارية. ويبدو أن لديهم براءة اختراع في بناء أول سجن ذي باب دوار على نطاق العالم بأسره. وبفضل معجزة إلهية فقد فر كل من يحتجز هناك من السجن مباشرة في اليوم التالي، ويا لها من أعجوبة.

ولماذا لم يستمع المجلس إلى التقارير القائلة أن الهجمات الإرهابية الفلسطينية قد تضاعفت بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢؟ ولماذا لم يستمع المجلس إلى ٣٤ محاولة اختطاف منعت حدوثها قوات الأمن الإسرائيلية في غضون الأشهر الستة الأولى فقط من عام ٢٠١٣؟ ويمكن أن نتصور الآثار المحتملة في حال نجاح أي من عمليات الاختطاف تلك. وأود أن أذكر أرقاما أخرى لا يزال يتعين على المجلس الاستماع إليها: فقد كان هناك ٢٧٣٦ هجوما على الإسرائيليين في العام الماضي، بما في ذلك إطلاق النار والصواريخ، واستخدام الأجهزة المتفجرة المحلية الصنع وقنابل المولوتوف.

ولا يتطلب الأمر مهارات المحقق شرلوك هولمز لكي يدرك أن تلك الأرقام متوفرة ويسهل الحصول عليها مجانا لكل من يبحث عنها. ويتوقع المرء أن تشمل المناقشة بشأن الشرق الأوسط مصادر متاحة للجمهور. من البديهي، في نهاية المطاف، أن الحقائق عنيدة. ولكن الأكثر عنادا من ذلك هو الإصرار على تقديم تقارير غير متوازنة في كل شهر. وبدلا عن تلقي التقارير التي تضفي الغموض على الحالة، فقد حان الوقت لأن يستمع المجلس إلى تقارير تساعد على توضيح الحالة. ويجب على أصدقاء الفلسطينيين الحقيقيين أن يذكروا أصدقاءهم بأن الدولة الفلسطينية لن تبنى إلا عبر المفاوضات المباشرة والعمل الشاق.

وإسرائيل ملتزمة بعملية السلام، وتتطلع قدما إلى استئناف المفاوضات المباشرة مع السلطة الفلسطينية. وتتمثل رؤيتنا في وجود دولتين لشعبين – أحدهما عربي والآخر يهودي – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولقد حققت إسرائيل السلام مع مصر والأردن. وهاتان المعاهدتان دليل على إمكانية تحقيق السلام من خلال بذل الجهود المخلصة وتوفر القيادة الملتزمة. بيد أن تحقيق السلام يتطلب توفر قادة ينبذون الإرهاب ويرحبون بالشراكة، ويرفضون الحض على الكراهية ويدعون إلى التحلي بالتسامح، قادة قادرون على النهوض بشعوبهم بدلا عن هدم إسرائيل.

وبينما نتكلم الآن، فإن هناك زلزالا يهز أركان الشرق الأوسط بأسره. فهو يهز الهياكل والمؤسسات السياسية التي تسببت باستمرار الركود في المنطقة على مدى عقود عديدة. ولا يزال العالم بأسره يشعر بتوابع هذا الزلزال. وقد شقت هزات الحقيقة طريقها إلى هذه القاعة. وكما قال وينستون تشرشل ذات مرة ”فقد تتعثر أقدام البعض فوق الحقيقة أحيان، غير أن معظمهم ينهض من عثرته ويمضي في سبيله مسرعا وكأن شيئا لم يكن“.

لقد رأينا الصور، وشاهدنا الأخبار، واستمعنا إلى ملايين الناس الذين يصرخون منادين بالحرية، وبإتاحة الفرصة لهم، وتمكينهم من بناء حياة أفضل. وتقع المسؤولية على كل عضو من أعضاء المجلس، وعلى كل دولة، وكل زعيم، للنهوض بقضية السلام. سيكون هناك دائما عذر للانتظار أو التأخير، لكن حان الآن وقت العمل. لقد حان الوقت لإدانة الإرهاب، وشجب الطغيان، والوقوف مع ملايين الأشخاص الذين باتت حياتهم على المحك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد روبرت سيري، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين على بيانيهما.

نعقد هذه المناقشة المفتوحة في وقت تشهد فيه المنطقة نشاطا دبلوماسيا مكثفا تقوم به الإدارة الأمريكية بهدف جمع الإسرائيليين والفلسطينيين مرة أخرى على طاولة المفاوضات. يشيد بلدي بالجهود التي بذلها وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، ويرحب بما توصل إليه الطرفان، على إثر الزيارات الست التي قام بها الوزير إلى المنطقة، من اتفاق مبدئي على استئناف المحادثات المباشرة على وجه السرعة، بعد ثلاث سنوات من الانقطاع. ونرحب بالإعلان عن عقد اجتماع أولي في واشنطن العاصمة هذا الأسبوع، حيث سوف يشرع المفاوض الفلسطيني، السيد صائب عريقات، ونظيرته الإسرائيلية، السيدة تسيبي ليفني، في تبادل الآراء بشأن الأعمال التحضيرية للمحادثات المقبلة.

وهكذا فإن مناقشة اليوم تتيح لنا فرصة طيبة لندعو الطرفين إلى الانخراط بنية حسنة في المفاوضات الجديدة هذه، التي ما فتئ وفدي يراها الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى تسوية دائمة للصراع، وما تتطلبه من إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ينبغي ألا يكون حل الدولتين وعدا فارغا. بل يجب أن يتحقق لأنه يجسد السلام في الشرق الأوسط.

وإذ نتكلم عن المستقبل، الذي نأمل أن يكون مشرقا ومزدهرا، يجب أن نتطرق أيضا للحاضر، الذي لا يبعث على الطمأنينة. في الواقع، لا يزال العنف مستشريا، ويذكرنا إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل في ٢٤ حزيران/يونيه و ١١ تموز/يوليه بأن الجماعات المسلحة الإسلامية، التي تعمل بدون أن تخشى العقاب في قطاع غزة، أبعد ما تكون عن السلام أو المفاوضات. بيد أن خيار العنف لم يساعد في تسوية الصراع؛ بل على العكس من ذلك، فقد جعل السلام بعيد المنال. ولهذا السبب نطلب من قادة حماس أن يتخذوا خطوات عاجلة لضبط الجماعات المتطرفة التي ترفض نبذ العنف.

على الجانب الآخر، يجب أن توقف الحكومة الإسرائيلية بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. كما ينبغي أن تتخلى عن مشروعها الرامي إلى بناء مساكن جديدة في شمال الضفة الغربية. ونحثها أيضا على فعل المزيد لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة، إذ إن تدابير التخفيف لوحدها لا تكفي في نهاية المطاف لمعالجة ما يعانيه سكان غزة من الفقر وهشاشة الوضع.

كما يساور بلدي القلق إزاء قضية السجناء الفلسطينيين الذين يشكلون، بلا شك، سببا آخر للعنف. ولئن كنا نرحب بما أعلنته السلطات الإسرائيلية من قرب إطلاق سراح عدد أكبر من السجناء، فإننا نحثها على أن تفعل ما هو أكثر بكثير

في ذلك الصدد، نظرا للعدد الكبير من السجناء الذين لا يزالون رهن الاحتجاز.

ما برحت مسألة اللاجئين الفلسطينيين تثير قلقا بالغا لدى بلدي. لا يمكن تسوية تلك المسألة إلا في إطار الحل الشامل للصراع، الذي نتمنى أن نراه يتحقق. في ذلك الصدد، نجدد التحية للأمم المتحدة على كل الجهود التي تبذلها من خلال وكالة الأمم المتحدة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لمساعدة من يعيشون على الهامش.

لقد علمنا التاريخ الطويل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أن الطريق إلى السلام محفوف بالعقبات. ورأينا أيضا أنه في كل مرة تتخذ فيها خطوات إيجابية، يقوم المتطرفون في كلا الجانبين بأعمال عنف بغية تقويض الجهود المبذولة. نجد بين كلا الطرفين أناسا يريدون السلام وآخرين يقاتلون لإبقاء الوضع على ما هو عليه. لهذا السبب على الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتحلوا على الدوام باليقظة، وأن يثبتوا للعالم أنهم مصممون على إيجاد حل دائم لأقدم الصراعات في العالم. على المجتمع الدولي أن يدعمهما على طريق السلام. كما ينبغي للمجموعة الرباعية أن تشارك في المفاوضات القادمة لكفالة أن تسفر عن نتائج حقيقية.

فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، لقد تسبب الصراع في مقتل أكثر من ٩٥ ألف شخص ودمر أسس البلد تقريبا. التقتيل والمجازر والاعتقالات والاحتجاز التعسفي مستمرة، ومما يزيد انشغالنا هروب السكان من البلد. لقد ضُحِّي بجيل من الشباب، واتخذ الصراع بعدا طائفيا، من سماته الانقسام العقائدي، الأمر الذي يجعلنا نخشى ما هو أسوأ على الأقليات الدينية. يعطينا قتل القس الكاثوليكي، فرانسوا مراد، في ٢٣ حزيران/يونيه، الذي ينسب إلى بعض الجماعات الجهادية، لمحة عن مستقبل سوريا، في حال استمرت الأطراف في إيمانها بتحقيق النصر بقوة السلاح.

لم يتمكن مجلس الأمن في وقف المجزرة، لكن بإمكانه على الأقل الضغط على الطرفين ليتفاوضا على السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن يعمل من أجل وحدته حتى يتكلم بصوت واحد. ومن الواضح أن الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من الصراع، بما له من انعكاسات سلبية خطيرة على البلدان المجاورة، لا سيما لبنان، الذي دفع أغلى الأثمان. مرة أخرى، نود أن نعرب عن تأييدنا للمبادرة الروسية الأمريكية إلى عقد مؤتمر ”جنيف“ الثاني، الذي ينبغي أن يفضي إلى وضع سياسة انتقالية تستند إلى بيان جنيف الصادر بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق). وندعو إلى تنفيذه في أقرب وقت ممكن.

يظل التوصل إلى تسوية سياسية هو بلا شك أفضل السبل لإنهاء الصراع، وخلق سوريا جديدة مسالمة ومتصالحة مع نفسها.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيري، على إحاطته الإعلامية، وممثلَي فلسطين وإسرائيل على بيانيهما.

فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، تشيد أذربيجان بالجهود الدبلوماسية الجارية وتؤيدها، لا سيما الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإحياء المفاوضات والمساهمة في تحقيق المزيد من الاستقرار في المنطقة. ولقد شجعنا ما أُعلن مؤخرا عن إرساء الأساس لاستئناف المحادثات وقرار الطرفين العودة إلى طاولة المفاوضات. ونلاحظ أيضا استمرار اهتمام أصحاب المصلحة الأصليين، ونؤكد على أهمية مبادرة السلام العربية، التي توفر الدعم الإقليمي اللازم للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم. وقد ذكر الأمين العام أيضا أن الأمم

المتحدة ستدعم أي جهد لإجراء مفاوضات هادفة، والتوصل إلى سلام شامل في المنطقة.

غني عن القول إن حالة انعدام الأمن الراهنة في المنطقة لم تتطلب مطلقا من قبل تحقيق تقدم في عملية السلام. من الضروري أن يظهر الطرفان المسؤولية تجاه استدامة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حل الدولتين وأن يتجنبا الإجراءات التي قد تقوض تحقيق هذا الهدف. على الطرفين احترام التزاماتهما بموجب اتفاق وقف إطلاق النار في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوضه.

لا تزال الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تمثل إحدى أكبر العقبات والمخاطر التي تهدد عملية السلام. من حيث المبدأ والقانون، أدانت أذربيجان باستمرار الممارسات الاستيطانية ورفضتها. وبصرف النظر عما إذا كانت المستوطنات جديدة أو قديمة، فهي غير قانونية بموجب القانون الدولي ويجب وقفها فورا وبصورة كاملة.

تتطلب الحالة الاقتصادية والمالية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة استمرار الاهتمام الدولي وتقديم المساعدة، ولا سيما من أجل كفالة توفير المعونة الإنسانية دون عراقيل في جميع أنحاء المنطقة.

استضافت أذربيجان، في ١١ حزيران/يونيه، مؤتمر وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن إنشاء شبكة أمان مالية إسلامية لدعم فلسطين، ومؤتمر المانحين لدعم مدينة القدس. وتعهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية التي حضرت المؤتمر بالمساهمة في تحسين الاقتصاد الفلسطيني والرعاية الصحية والتعليم ومشاريع الهياكل الأساسية لمدينة القدس.

تشكل الوحدة والمصالحة الفلسطينية مسألة أخرى هامة نشير إليها بانتظام. نحن نؤيد الجهود الجارية تحقيقا لهذه الغاية بقيادة الرئيس عباس ونعرب عن أملنا في تنفيذ اتفاق أيار/مايو ٢٠١٣ بين حركتي فتح وحماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية في الإطار الزمني المتفق عليه.

وتشعر أذربيجان ببالغ القلق إزاء استمرار زعزعة الاستقرار والعنف والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في سوريا. ألحق الصراع في سوريا أضرارا جسيمة بالبلد وشعبه، والمنطقة بأسرها. لا تتضح الآثار الإقليمية للأزمة في أثرها الإنساني على البلدان المجاورة فحسب، بل وفي مشاركة عناصر أجنبية في الصراع وفي زيادة الوجود العسكري للدول الكائنة في المنطقة المتاخمة لمنطقة الأعمال العسكرية. تتطلب هذه العوامل، وفي مقدمتها، الكارثة الإنسانية المستفحلة في سوريا وخارجها، أولا وقبل كل شيء، اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي بهدف تحقيق حل للصراع عن طريق التفاوض. نحن نؤيد تماما نداء الأمين العام الأخير إلى الأطراف في سوريا ومن يدعمونهم إلى التركيز على البحث عن حل سياسي، الذي يظل السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. ويحدونا وطيد الأمل في أن يعقد مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا قريبا وتهيئة أفضل فرص لنجاحه. ليس ثمة شك في أن إخفاق الجهود الدبلوماسية الجارية سوف يزيد من تفاقم الحالة وسوف تكون له عواقب وخيمة، داخل وخارج سوريا على حد سواء.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشيد بكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة. كما أشكر المنسق الخاص سيري على عرضه المفصل. وأعرب عن احترامي للممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لدولة فلسطين المراقبة على مساهمتيهما الهامتين.

تأتي هذه المناقشة المفتوحة في مرحلة تتسم بالكثير من عدم اليقين والاضطراب، لا في الشرق الأوسط فحسب، بل وفي العالم بأسره. أدت سلسلة من الأحداث إلى تعطيل العملية

الديمقراطية الناشئة التي طال انتظارها في مصر، وأود أن أعرب عن التضامن مع الشعب المصري، ولا سيما النساء والشباب، الذين يحلمون بمجتمع يقوم على الحرية والتضامن والسلام. وفي الوقت نفسه، ينتشر العنف في سوريا بسرعة إلى المنطقة بأسرها ويستخدم الزعماء السياسيون والدينيون الخطاب الطائفي بصورة متزايدة، مع إمكانية أن يزيد من تفاقم التوتر القائم ويولد المزيد من العنف والفظائع على نطاق واسع.

سمعنا أنه في هذا المناخ من عدم اليقين والاضطراب في الشرق الأوسط من الصعب جدا فتح الأبواب. ترى الأرجنتين غير ذلك. لا يتيح هذا المناخ ذاته من اشتداد التوتر وعدم الاستقرار بيئة مواتية بقدر ما يتطلب من الناحية الأخلاقية والسياسية حلا قابلا للتطبيق. نحن نعتقد اليوم أكثر من أي وقت مضى أن من الضروري والممكن استئناف المحادثات مع الحفاظ على المكاسب المحرزة صوب البناء المؤسسي لفلسطين، وكفالة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والمساهمة في الأمن البعيد المدى لإسرائيل. يشكل حل هذا الصراع، وسوف يشكل، عاملا هاما من عوامل السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم.

لذلك، نشيد بالجهود التي يبذلها وزير الخارجية كيري، ونرحب بإعلان إرساء الأسس لاستئناف الحوار بين الطرفين. لا يعكس هذا الإعلان العمل المكثف في الشهور الأربعة الماضية فحسب بل والالتزام السياسي والمعرفة العميقة للطرفين وقادتهما، الذين ينبغي لهم أن يستجيبوا الآن بصورة بناءة وبحسن نية، ليثبتوا أنهم قادرون على توجيه حكومتيهما وشعبيهما صوب اتفاق سلام.

ونعتقد أيضا أن المسألة ليست مسألة مقترحات وجهود فردية، رغم أننا قطعا نقدرها كما طرحها وزير الخارجية كيري. إن الجهود الشاملة التي يبذلها فرد واحد حسن النية ليست كافية للنهوض بعملية السلام. ينبغي أن يكون هناك مشروع جماعي، مشروع يشارك فيه المجتمع الدولي ككل، من شأنه أن يزيل العقبات التي تعترض طريق الخطوات اللازمة لاستئناف الحوار بين الطرفين. تحظى العناصر الأساسية لهذا الاتفاق بالفعل بقبول واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي، وهو ما يجعل من الصعب فهم السبب في أننا نواصل نصب الفخاخ لأنفسنا: قيام الدولتين، على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتبادل متفق عليه للأراضي، والقدس باعتبارها العاصمة المستقبلية للدولتين، والترتيبات الأمنية اللازمة وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين.

لا بد من تسوية الحالة لا مجرد الإصرار على أن إسرائيل ينبغي أن توقف كليا على الفور ودون شروط جميع الأنشطة الاستيطانية لأنها تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم الحرب. قالت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ذلك في وقت سابق من هذا العام. في هذه الحالة، فإن الوقت ليس من ذهب. الوقت أرواح ناس، الوقت حرية، الوقت ديمقراطية، الوقت سلام. في الواقع، فإن الحقيقة – كل الحقيقة – والقانون لا يأتيان مطلقا بنتائج عكسية. تعلمت البشرية أن الحقيقة واحترام القانون هما الطريق إلى السلام.

وفي ما يتعلق بسوريا، قبل أسبوع واحد بالضبط (انظر S/PV.7000) استمع المجلس مرة أخرى إلى روايات مأساوية أوردها المسؤولون عن الجهود الهائلة التي تهدف إلى معالجة الآثار الرهيبة للمأساة التي تتكشف في هذا البلد، وإلى وصف يمزق القلوب لانتهاك مختلف الأطراف في الصراع لأبسط مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ودعا مجلس حقوق الإنسان مؤخرا إلى توضيح وضع المستوطنات في إطار سيادة القانون والقانون الدولي، ليس حسب محكمة العدل الدولية فحسب، بل وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

والآن، وفيما يتعلق بالحالة في سوريا، أود أن أذكر ما قاله كاتب أمريكي لاتيني قبل بضعة أيام، وبالتحديد أن

الإنسان ليس سجين الحاجة، بل سجين الخوف. فبعض الناس لا ينعمون بالنوم لقلقهم على عدم حصولهم على الأشياء التي لم يحصلوا عليها، بينما لا ينعم آخرون بالنوم لقلقهم خشية فقدان ما لديهم بالفعل.

أود أن أختتم كلمتي بالقول بأنه ليس لدى الأرجنتين سوى خمس مسائل لا تزال تؤيدها حيال الأزمة في سوريا.

أولا، لا تزال تعتبر العقبات المتعمدة أمام الحصول على المساعدة الإنسانية انتهاكات للقانون الدولي. وهي غير مقبولة لدى الجانبين.

ثانيا، جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا يمكن أن تمر دون عقاب. ولذلك نكرر أنه على مجلس الأمن النظر في إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثا، نصر على وقف امداد الطرفين بالأسلحة. ولا شك في أن الأسلحة في سوريا تستخدم في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ويدل ذلك على أن البعض يتكلم عن الثقة والالتزام فيما يتعلق بمؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا، بينما من الجهة الأخرى، يدل على أنهم لا يؤمنون إلا بحل عسكري للنزاع. وقال الإبراهيمي قبل بضعة أيام:

(تكلم بالإنكليزية):

”الأسلحة لا تصنع السلام.“

(تكلم بالإسبانية)

ذلك ليس كشف للحقيقة؛ بل قناعة مؤكدة.

رابعا، لا يمكن أن تواجه البلدان المضيفة للاجئين السوريين وحدها العبء المفروض عليها بسبب التدفق المتواصل للأفراد الفارين من الصراع. وينبغي على المجتمع الدولي بأسره، ووكالات الأمم المتحدة، العمل على إدماج اللاجئين، وتوفير حياة كريمة لهم.

خامسا، فشل مجلس الأمن. فقد فشل في التزامه بالامتثال للولاية المنوطة بنا والمتجسدة في الميثاق. لهذا السبب، من الضروري أن نضاعف جهودنا لتعزيز التفاهم بين روسيا والولايات المتحدة بغية عقد مؤتمر جنيف بشأن سوريا من أجل إيجاد وسيلة لتنفيذ حل سياسي. فعملنا يعكس ما نحن عليه، ولكن ما لا نفعله يعكس أيضا ما نحن عليه.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سري، المنسق الخاص على إحاطته الإعلامية.

من الواضح أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تعاني من نزاع خطير للغاية وعدم الاستقرار. ويشكل النزاع المكثف في سوريا وأثره في زعزعة الاستقرار على بلدان مثل لبنان والأردن تهديدا مباشرا للسلم والأمن على نطاق أوسع. كما تعد التطورات السياسية في مصر مصدر قلق شديدا الأمر الذي يجعل مصر ذاتها في حالة ترقب وكذلك تداعيات أوسع نطاقا في المنطقة. ومن الأهمية بمكان لاستقرار مصر وتنميتها الانتقال مرة أخرى إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا شاملا وشفافا.

ومن التطورات الطيبة للغاية والإيجابية الاتفاق الذي توصل إليه الفلسطينيون والإسرائيليون على أساس استئناف المفاوضات المباشرة بشأن الوضع النهائي. ونهنئ بحرارة الولايات المتحدة على قيادتها، وبوجه خاص، الجهود المثابرة والدؤوبة التي بذلها وزير الخارجية، السيد كيري. كما نشيد برئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس. ومن الأهمية بمكان أن يدعم الإسرائيليون والفلسطينيون كل هذا الجهد. ونهنئ جامعة الدول العربية ونشجعها على الاستمرار في دورها في دعم عملية السلام.

ندرك أن استئناف المفاوضات خطوة أولى على درب سيكون محفوفا بالمصاعب نحو الحل القائم على دولتين. والآن يجب على رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس اغتنام هذه الفرصة التاريخية والالتزام بالتفاوض بحسن نية، بهدف تحقيق سلام دائم، مع إسرائيل التي تنعم بالأمن وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء. وكما نعلم جميعا، ليس هناك خطة بديلة.

بوصفنا أصدقاء للفلسطينيين، نشجعهم على المشاركة الكاملة في عملية المفاوضات. إذ أن الطريق المفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية ينطلق من المفاوضات، لا من قرارات الأمم المتحدة، ولا بالسعي إلى الحصول على العضوية في المنظمات الدولية. وحتى يكتب النجاح للمفاوضات، يجب أن تظل الأوضاع على الأرض مستقرة، وأن تتوقف الهجمات الصاروخية على إسرائيل. وبالمثل، يجب على إسرائيل وقف إنشاء وتوسيع المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويعد النشاط الاستيطاني غير شرعي ويقوض الثقة في عملية السلام.

وبوصفنا أصدقاء إسرائيل، يمكننا القول إن الوسيلة الوحيدة لكفالة استدامة دولة ديمقراطية تتمثل في إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء. ويجب علينا جميعا في المجتمع الدولي المساعدة في إدامة بيئة مواتية لمحادثات السلام. كما سيظل الدعم للاقتصاد الفلسطيني أساسيا.

لا تزال سوريا منجرفة في صراع أكثر وحشية وأوسع نطاقا على نحو أكثر من أي وقت مضى. إذ يحتاج سبعة ملايين من السوريين – أي ثلث سكان سوريا – إلى مساعدة. وثمة ما يقرب من خمسة ملايين منهم أصبحوا مشردين داخل البلد. ودمر أكثر من ثلث المساكن، وتضرر ثلث المدارس. والآلاف من المدنيين محاصرون في حمص وحلب وأماكن أخرى. وتوقف ما يقرب من ٦٠ في المائة من المستشفيات عن العمل أو تعرض لأضرار بالغة، وتستهدف الإمدادات الطبية بشكل منتظم لمنع إيصالها. وهناك ما يقرب من مليوني لاجئ، كما قال لنا السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الأسبوع الماضي، بعد أن تراكم عدد اللاجئين بمعدل غير مسبوق منذ الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤. والتمس مئات الآلاف من السوريين بصورة غير رسمية لإيجاد الملاذ في البلدان المجاورة. وتفشت انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومرت دون عقاب.

ومن الجدير ذكره أن البلدان المجاورة لسوريا – وأولها، لبنان والأردن – تشارف على الانهيار. وقد استنفدت المنظومة الإنسانية الحد الأقصى لطاقتها. ونحض جميع البلدان القادرة على تلبية المنشادات بشأن تقديم المساعدة الإنسانية لسوريا والمنطقة على أن تفعل ذلك، حيث تبلغ المساعدات اللازمة وفقا لمناشدتي لبنان والأردن، ٥,٢ مليار دولار، مما يجعلهما أكبر المنشادات في التاريخ.

إن لبنان والأردن تحتاج إلى دعم سياسي قوي من لدن المجتمع الدولي. ويواجه لبنان العنف الداخلي. وتورط حزب الله العلني في سوريا يهدد سياسة لبنان المتمثلة في عدم التدخل واستقرار الدولة. ونؤكد من جديد دعمنا للرئيس سليمان والجهود التي تبذلها القوات المسلحة اللبنانية للحفاظ على الاستقرار.

ونشجع التعجيل بتشكيل حكومة لبنانية لمواجهة التحديات. ونؤيد بشدة البيان الرئاسي الأخير للمجلس الذي صدر مؤازرة للبنان ومؤسسات الدولة التابعة له (S/PRST/2013/9).

زار وزير أستراليا للشؤون الخارجية، السيد بوب كار، اللاجئين السوريين في وادي البقاع في أيار/مايو وصدم من حجم المعاناة وكرم لبنان في استضافة هذا العدد الكبير من الفارين من سوريا. وزار في وقت سابق اللاجئين في الأردن.

وأعلن عن زيادة أخرى في استجابة أستراليا في مجال المساعدة الإنسانية البالغ قدرها ١٢ مليون دولار، وبذلك تصل مساهمتنا الحالية إلى ٨٠ مليون دولار، وسيرد قريبا أكثر من ذلك بكثير.

ولبنان والأردن بحاجة إلى دعم قوي من المجتمع الدولي، يتجاوز المساعدة الإنسانية العاجلة ليشمل المساعدة على التعافي الأكبر. إن استمرار ضغوط اللاجئين والمشردين على الخدمات الأساسية للبلدين غير مقبول، وستظل الضغوط قائمة.

نشعر ببالغ القلق إزاء مجموعة متزايدة من الأدلة على أن نظام الأسد قد استخدم الأسلحة الكيميائية. ونرحب بزيارة الأمم المتحدة هذا الأسبوع إلى دمشق لإجراء محادثات بشأن التحقيقات، ولكن المحادثات وحدها لا تعالج المزاعم الخطيرة. ويجب على سوريا أن تمكن من التسهيل بصورة كاملة أمام تحقيقات الأمم المتحدة في جميع الادعاءات.

ومن الواضح أنه أضحى من الضروري أكثر من أي وقت مضى التوصل إلى حل سياسي في سوريا، وتؤيد استراليا الدور المركزي الذي تضطلع به الولايات المتحدة في عقد مؤتمر جنيف الثاني بشأن الانتقال السياسي. ويجب علينا ألا نفقد الزخم في إنهاء ما أصبح أكبر كارثة وحيدة في القرن الجديد.

ونكرر مرة أخرى مناشدتنا المجلس الوفاء بمسؤولياته بموجب الميثاق، أي المسؤوليات التي تقع على عاتقنا، والتوقعات الدولية، وأن يعمل بجد لإنهاء النزاع، من أجل استباق أي تهديد إقليمي أوسع نطاقا للسلام والأمن وتخفيف الكارثة الإنسانية الرهيبة التي نواجهها.

الحاجة الأكثر إلحاحاً الآن أن الأزمة الإنسانية تتطلب من المجلس النظر في اتخاذ خطوات إضافية لمعالجة الأزمة. ولا تزال أستراليا مستعدة للعمل مع الآخرين على هذه المسألة بوصفها ذات أولوية.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص سيري على إحاطته الإعلامية المفصلة. كذلك أعرب عن تقديري للبيانين اللذين أدلى بهما المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل.

إن عدم القيام بالمفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين ما برح من أهم الشروط التي تحدد سياسية الشرق الأوسط في السنوات الثلاث الماضية. لذلك نرحب ترحيبا مخلصا بالإعلان في الأسبوع الماضي أن الاتفاق على وضع الأسس لاستئناف المفاوضات. ونقدر أيما تقدير جهود الوساطة الحالية التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة التي يضطلع بها شخصيا ومن دون كلل وزير الخارجية، جون كيري.

على الرغم من أن المجتمع الدولي شهد إخفاقات عديدة في الماضي، فإنه يشعر بسعادة غامرة لسماعه هذه الأخبار. وفي الحقيقة، ما من صيغة إلا وتم اقتراحها لإنهاء الحالة الإسرائيلية الفلسطينية التي طال أمدها. والهدف ليس استئناف عملية التفاوض فحسب بل الانتهاء من العمل الذي بُدء به. لذلك يتوجب على الطرفين أن يحضرا إلى طاولة المفاوضات بأقوى التزاماتهما مع الإدراك بأن الفشل في المفاوضات يمكن أن يؤثر سلبا على مستقبلهما المشترك.

على الرغم من أن المعايير المحددة للمحادثات الوشيكة لا تزال غير معروفة، ثمة إشارة طيبة على أن إسرائيل وفلسطين تتخذان مواقف جدية وإيجابية. ونأمل أن تشارك المجموعة الرباعية والمنظمات الإقليمية بطريقة تعزز من جهود حكومة الولايات المتحدة.

وما من شك في أن هذه مهمة صعبة جدا، ولكن كما قال ذات مرة أحد السياسيين الإسرائيليين المبجلين، عندما نقوم بعمل بالغ الصعوبة، فإننا أن لم نؤمن بالمعجزات لا نكون واقعيين.

لقد ناشدنا إسرائيل بالكف عن الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل في المنطقة ج. كذلك نشعر بالقلق لوقوع حوادث العنف بين المستوطنين والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. ونأمل أملا وطيدا بأن يؤدي استئناف المفاوضات في

نهاية المطاف إلى حل هذه المسائل المزمنة. لوحظ في الأسبوع الماضي انحسار الصدامات في الضفة الغربية، وتسهيل إجراءات الدخول إلى القدس الشرقية. وبغض النظر عن السبب، نأمل أن يؤدي هذا الاتجاه إلى بداية ناجحة في المفاوضات المباشرة التي ستبدأ بعد شهر رمضان.

علينا، في الوقت نفسه، أن نأخذ في الحسبان الحالة المتفجرة الكامنة تحت التوترات. وندين بشدة الهجمات الصاروخية من قطاع غزة. ولا بد للقيادتين الإسرائيلية والفلسطينية بمشاركة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني أن تبرهنا للذين يراهنون على فشل السلام الدائم بأنه لا يمكن أن يُكتب لهم الفوز.

وعلاوة على ذلك، ندين بشدة جميع حوادث إطلاق النار عبر المنطقة الفاصلة وداخلها والمحاذية لمرتفعات الجولان. إن الأزمة السورية نفسها قد تركت بالفعل أثارا سلبية واسعة النطاق على المنطقة، بيد أن هذه الهجمات قد تشعل فتيل صدامات شاملة تؤدي إلى مستوى جديد من العنف. ثمة خطورة كامنة مفادها أن القصف الخارج عن السيطرة قد يتحول إلى صدامات خطيرة إن تُرك له الحبل على الغارب. ولا بد للنظام السوري من أن يفهم بأنه سيكون أول من يعاني من حرب إقليمية واسعة.

في الأسبوع الماضي، قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إحاطة مشتركة (انظر S/PV.7000) كانت تذكيرا مؤلما آخر بأن الأزمة السورية لا تزال تسير نحو نتائج تنذر بمزيد من الكارثة. فلا يمكن للمساعدة الإنسانية أن تنقذ سوريا في ظل عدم التوصل إلى حل سياسي. ومع ذلك، لا بد لنا من أن نواصل جهودنا لضمان تقديم المساعدة الإنسانية للشعب السوري الذي هو بأمس الحاجة إلى المساعدة خاصة العالقين في براثن القتال أو المحاصرين.

لا بد من إنهاء الاستمرار في العنف المنهجي ضد النساء والأطفال. ولا بد للعالم من أن يثبت للذين ينتهكون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بأنهم سيواجهون العدالة، بغض النظر عما يتطلبه ذلك من وقت. وفي هذا الصدد، يدعو وفدي مرة أخرى إلى إحالة المسألة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونتوق إلى تقديم تقرير لجنة التحقيق إلى الجمعية العامة.

مرة أخرى، نعرب عن تقديرنا للبلدان المجاورة التي تتشاطر الحدود مع سوريا وتستضيف اللاجئين السوريين. ونتفهم الصعوبات التي تواجهها تلك الدول التي أغلقت حدودها أو أحكمت سيطرتها عليها لأسباب أمنية، غير أننا نهيب بها إعادة فتح الحدود على أساس إنساني. وينبغي على المجتمع الدولي أن يستجيب لنداءات البلدان المجاورة وأن ينفذ تعهداته، بالاشتراك مع المنظمات الدولية بوضع خطط طويلة الأجل لتقديم المساعدة بطريقة منسقة.

ومن المقلق جدا أيضا وجود أثر سلبي آخر للأزمة السورية يتمثل في زيادة خطاب الكراهية الذي يثير التوتر الطائفي والعنف في جميع أرجاء المنطقة. ويتعين على جميع القادة الإقليميين بذل قدر أكبر من الجهود والتأثير الإيجابي للحيلولة دون تفاقم هذه الظاهرة.

أما فيما يتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سوريا فنرحب بالزيارة التي قام بها السيد أوكا سالستروم والسيدة أنجيلا كين إلى دمشق. وينبغي للحكومة السورية أن تقبل النماذج التي يمكن بها إجراء تحقيقات شفافة وفقا للمبادئ التوجيهية والإجراءات التي اعتمدتها الجمعية العامة. وموقف جمهورية كوريا هو أن إجراء تحقيق مستقل ومحايد ينبغي أن يُجرى في جميع المواقع المحددة في الادعاءات وفي أقرب وقت ممكن.

وكما قالت وكيلة الأمين العام فاليري آموس أمام المجلس في الأسبوع الماضي ”إننا لا نشهد دمار بلد فحسب، بل دمار

شعبه أيضا‘‘ (S/PV.7000). ونأمل أن تُفضي نفحات شهر رمضان الكريم إلى وقف العنف.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والمتبصرة عن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. وأشكر أيضا الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما.

ومن المثبط أن نرى الشرق الأوسط يعج بالصراعات المسلحة المحتدمة، ويواجه مأزقا سياسيا وحالة إنسانية صعبة جدا ابتداء من انهيار المفاوضات بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني امتدت حتى الصراع السوري المسلح الشامل مع ما له من آثار على جميع جيران سوريا، وخاصة لبنان والأردن والعراق.

أما فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فنشارك بالترحيب بوميض الأمل الجديد لعملية السلام. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة من خلال وزير الخارجية جون كيري من أجل التوصل إلى اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن استئناف محادثات السلام.

ونهيب بالطرفين اغتنام هذه الفرصة الفريدة وصنع تاريخ الأجيال المقبلة. ونأمل من البلدان التي قد يكون لها تأثير على الطرفين أن تضاعف من جهودها لتشجيع إسرائيل وفلسطين على الاجتماع حول طاولة المفاوضات بروح المرونة وبذهن مفتوح. غير أنه من المهم في هذا السياق أن يمتنع الطرفان عن أي أنشطة قد تقوض التوصل إلى حل الدولتين.

إن الهدوء الذي عملت مصر على استتبابه في غزة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لا يزال قائما غير أنه هش. وندين الهجمات الصاروخية الأخيرة على إسرائيل التي وقعت في شهر حزيران/يونيه. ونعرب عن تقديرنا لحكومة إسرائيل لتمكينها صائدي الأسماك الفلسطينيين من الصيد في حدود منطقة طولها ستة أميال بحرية على شاطئ غزة التي تمت توسيعها حيث كانت في السابق ثلاثة أميال بحرية. ونشجع حكومة إسرائيل على إضافة المزيد من الأميال كجزء من تدابير بناء الثقة التي ليس من شأنها تحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين فقط بل أيضا تحسين العلاقات بين فلسطين ودولة إسرائيل.

ولا تزال الحالة في سوريا تنذر بخطر عميق، مع تصاعد أعمال العنف. ويستمر تفاقم الحالة الإنسانية، بوجود ثلث الشعب السوري في الوقت الحالي بحاجة إلى المساعدة العاجلة وبقاء ربعه مشردا. وبلغ جيران سوريا، بالرغم من سخائهم وكرم ضيافتهم، أقصى طاقتهم في استضافة ما يزيد في الوقت الحالي على ٨,١ ملايين من اللاجئين. وفي حين نسلم بالآثار على البلدان المضيفة، فإننا نشدد على أهمية إبقاء الحدود مفتوحة امام اللاجئين الفارين من أعمال العنف، اتساقا مع الالتزامات الإنسانية الدولية.

وشعرنا بالجزع من التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا (A/HRC/23/58)، الصادر الشهر الماضي، ونعرب عن قلقنا العميق من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والتدمير الشامل وأعمال العنف الجنسي والاحتجاز التعسفي وما تفيد به التقارير من حالات القتل والتعذيب، انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. ونود أن نوجه رسالة واضحة إلى جميع المتورطين في ارتكاب الجرائم مفادها انهم سيخضعون للمساءلة.

ونشعر بالأسف إذ نرى أن مجلس الأمن، الذي تتمثل مسؤوليته الأولية في صون السلام والأمن الدوليين، عجز حتى الآن عن اتخاذ الإجراءات اللازمة الرامية إلى انقاذ الشعب السوري. ولن تؤدي عسكرة النزاع في سوريا سوى إلى تصعيد أعمال القتل والعنف وبروز الجماعات المرتبطة بالقاعدة. وبالنسبة لرواندا، لن ينتهي النزاع إلا من خلال عملية سياسية شاملة وجامعة. ونؤكد مجددا على دعمنا للأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة

وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، ونشيد بالأعمال التي اضطلع بها للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السورية.

وبالروح نفسها، نحن نتطلع إلى مؤتمر ”جنيف الثاني“، ونناشد كلتا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الاتفاق على المسائل المعلقة، بغية التمكن من عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بلبنان، من الواضح أن الحرب في سوريا، بما في ذلك أزمة اللاجئين غير المسبوقة، تلقي بعبء متزايد على الاقتصاد اللبناني والديناميكيات السياسية والأمن. وتتطلب الأزمة الإنسانية الحالية وآثارها الطويلة الاجل، فضلا عن حالة الجمود السياسي، الاهتمام الدولي الوثيق والدعم.

وشهد لبنان حوادث متكررة للقصف الموجه من سوريا نحو الأرض اللبنانية، وشنت الجماعات المسلحة السورية هجمات على القوات المسلحة السورية انطلاقا من الأرض اللبنانية. وفي ذلك الصدد، نشعر بقلق عميق من ازدياد تورط المقاتلين الأجانب في سوريا، لا سيما حزب الله اللبناني. ونكرر دعوتنا للأطراف اللبنانية إلى الامتناع عن المشاركة في النزاع السوري، وفقا لسياسة النأي بالنفس وإعلان بعبدا.

وفي الختام، سيدتي الرئيسة، أود أن اؤكد مجددا على اقتناعنا بأن تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، مع تعايش الدول جنبا إلى جنب في وئام، هدف يمكننا تحقيقه إذا التزمت جميع الأطراف بإلقاء اسلحتها وبالعزم على تسوية خلافاتها بالوسائل السياسية، بغية استكشاف الفرص الهائلة التي يقدمها الشرق الأوسط، وهو منطقة تحظى بإمكانيات اقتصادية هائلة. ولذلك من الضروري لبلدان المنطقة ولمجلس الأمن واصحاب المصلحة الآخرين العمل بصورة جماعية للمحافظة على الاستقرار والإسهام في إرساء الأسس السلمية لمستقبل أفضل في الشرق الأوسط، وهو مستقبل يتطلع إليه العديد من شعوب المنطقة.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص روبرت سيري على احاطته الإعلامية. وقد استمعنا بتأن لبياني فلسطين وإسرائيل.

وبعد ثلاثة أعوام من حالة الجمود، سمعنا أخبارا طيبة من الشرق الأوسط. فالفلسطينيون والإسرائيليون سيعودون إلى محادثات السلام المباشرة. والأكثر من ذلك، أن المفاوضات ستبدأ قريبا ولن تكون محادثات عن المحادثات، بل محادثات بشأن المسائل التي تعوق عملية السلام.

ونهنئ وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري على حنكة القيادة السياسية القوية. وبالرغم من التحذيرات من الفشل، ثابر السيد كيري في دبلوماسيته واقنع الجانبين باستئناف المفاوضات. ولا يمكن للجانبين تحمل المماطلة. فنافذة الحل القائم على وجود دولتين نافذة ضيقة، من عام إلى عامين. وثمة إلحاح للدفع قدما بعملية السلام. ورحبت فلسطين وإسرائيل باستئناف المحادثات. وقال الرئيس محمود عباس إن الاتفاق على مبادئ معينة أدى إلى قرار استئناف المحادثات. ووصف رئيس الوزراء نتنياهو استئناف عملية السلام بانه مصلحة استراتيجية حيوية. ووصفت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط هذا الأمر بأنه إنجاز هائل. ويميل كلا الجانبين إلى اتخاذ خطوات ملموسة وإبداء بعض المرونة. ونحن نرحب بالإعلان بشأن الإفراج عن السجناء الفلسطينيين.

وهناك شاغلان أساسيان آخران هما: وقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، واعتراف إسرائيل بحدود ما قبل عام ١٩٦٧ واستخدامها خط أساس للمفاوضات.

وأفضل سبيل لمنح تلك المحادثات فرصة هو إبقاؤها بعيدة عن الأضواء بقدر الإمكان. ويتنبأ المنتقدون والمتشككون بالفعل بفشل الانخراط من جديد. ولا تزال الشائعات والتفنيد تطارد عملية السلام. ولذلك من الأهمية بمكان انقاذ هذه المبادرة.

ولا مجال للشعور بالنشوة أيضا. فالطريق نحو المستقبل صعب ووعر، ولا يوجد أي حل سحري او طريق مختصر. ولا يزال الاتفاق بشأن استئناف المحادثات قيد الاستكمال، بيد أن هذه الخطوة الأولى افضل من التوقف الكامل. ولكي تكلل بالنجاح، على كلا الجانبين السير بخطى محسوبة من أجل الانخراط.

وعلى كلا الجانبين العمل نحو تهيئة جو مناسب للمفاوضات. وسيكون تخفيف الحصار على غزة تدبيرا هائلا لبناء الثقة وهو أيضا يوفر سبل الراحة للسكان.

وأصبح جليا أنه بدون تدخل طرف مؤثر ثالث، ما كان ليتسنى كسر حالة الجمود في المحادثات. ولذلك من الحتمي أن يدعم مجلس الأمن والمجموعة الرباعية والمنظمات الإقليمية عملية السلام منحها ملكية أوسع. ونشيد بالدعوة الطموحة التي وجهها السيد سيري من أجل إحراز تقدم ملموس بحلول الدورة المقبلة للجمعية العامة.

وقبيل إجراء هذه المفاوضات، نؤكد مجددا على أن الحل العملي الوحيد للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي هو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ولديها مقومات البقاء ومتصلة الأراضي على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ومن غير المرجح أن تنجح بدائل هذا الحل المقترح.

ولتحقيق السلام في المنطقة، على إسرائيل الانسحاب من الأراضي اللبنانية والجولان السوري. ولا بد من احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي.

وفيما نجتمع في هذه القاعة، فإن سوريا تحترق. ويستمر سفك الدماء. والبنادق لن تكسب الحرب، وكما قال السيد الإبراهيمي، إن الأسلحة لن تصنع السلام. وعلى المجلس والمجتمع الدولي اتخاذ خطوات لوقف امدادات الأسلحة إلى جميع الجوانب وجلب ممثلي الحكومة السورية والمعارضة إلى جنيف للمحادثات التي ستؤدي إلى التوصل إلى حل سياسي وتحقيق المصالحة الوطنية.

وما فتئت مواعيد مؤتمر جنيف تتأخر، من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه، بل وما بعد ذلك، نظرا لأن كل جانب يريد أن يظهر تفوقه العسكري قبل التحرك نحو طاولة المفاوضات.

ولن يؤدي المزيد من الأسلحة إلا إلى المزيد من سفك الدماء، وليس إلى تحقيق السلام. ونحن نعتقد أنه لن يكون ثمة منتصرون في هذه الحرب، لأن السوري يقتل السوري. والأمة السورية كلها تعاني. وسوف يؤدي انهيار سوريا إلى إحداث شرخ في المنطقة بأسرها. وتعتقد باكستان أنه يتعين إزالة جميع العقبات التي تعترض مؤتمر جنيف في أقرب وقت ممكن. وينبغي لجميع البلدان ذات الاهتمام والتأثير، بما في ذلك بلدان المنطقة، أن تشارك في محادثات لإحلال سلام دائم ومستمر.

إننا نرحب بدعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار خلال شهر رمضان. إنها لم تلق استجابة، لكنها لا تزال ذات قيمة رمزية. كما نرحب أيضا بزيارة الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في الادعاءات التي تفيد باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية السيد آكي سلستروم لدمشق هذا الأسبوع. إننا ندعو جميع الأطراف إلى السماح للفريق بالوصول الكامل من أجل تمكينه من إتمام مهمته.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر المنسق الخاص، السيد روبرت سيري، على إحاطته الإعلامية الهامة للغاية واستمرار التزامه بتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وأود أيضا أن أشكر المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل على بيانيهما.

إن لكسمبرغ تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق خلال هذه المناقشة المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وسوف أركز ملاحظاتي على عملية السلام في الشرق الأوسط وسوريا.

أكدنا شهرا بعد شهر على الحاجة الملحة لرؤية بروز دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل. ويشكل أخيرا الإعلان، في ١٩ تموز/يوليه، عن التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ بشأن إعادة إطلاق المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، خطوة كبيرة إلى الأمام على هذا الطريق. كما فعل آخرون من قبلي، أود أن أثني على التزام وعزم وزير خارجية الولايات المتحدة. وقد أتيحت الفرصة لوزير بلدي أمس لتهنئة السيد جون كيري شخصيا خلال تبادله الآراء مع وزراء الخارجية الأوروبيين. كما نثني على الشجاعة السياسية والشعور بالمسؤولية اللذين أبدتهما السلطات الإسرائيلية والفلسطينية فيما يخص الموافقة على العودة إلى طاولة المفاوضات.

ونحن نعلم جميعا أن هذه المبادرة قد تكون الفرصة الأخيرة، ولا يمكن أن نفوتها. حيث إن العواقب ستكون مأساوية. يجب استئناف محادثات السلام الآن، ويجب تحديد السبيل لاتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذ حل الدولتين، على أساس معايير واضحة وجدول زمني، ونأمل أن يمكن ذلك من التوصل إلى نتائج ضمن فترة زمنية معقولة. لقد حان الوقت لاتخاذ القرارات الصعبة والتاريخية اللازمة التي تتوافق مع رؤية المصالح طويلة الأجل للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ولكسمبرغ على استعداد مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، لمواصلة الإسهام بنشاط في الجهود الجارية حاليا، في تعاون وثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة. ولا يمكن أن يكون ثمة أمن في إسرائيل دون قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة، ولا أمن في المنطقة من دون تحقيق السلام في كل بلد في الشرق الأوسط.

أنتقل الآن إلى سوريا. حيث أن استخدام الصواريخ والقنابل العنقودية، والاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية، والفرض المنهجي لحالات الحصار والتشريد القسري والتعذيب والعنف الجنسي والانتهاكات وحالات الاعتداء على الأطفال، وبلغ عدد القتلى بعد أكثر من عامين من القمع الوحشي ١٠٠ ٠٠٠ قتيل، وربما الآن قد وصل إلى ١٥٠ ٠٠٠، وهذا أمر تقشعر له الأبدان. وتداس حقوق الإنسان في سوريا. وتتضاعف انتهاكات القانون الإنساني الدولي. ويتزايد طول قائمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب يوميا. وفي مواجهة هذا الرعب، لن أمل أبدا من التكرار هنا أن على مجلس الأمن أن يحيل الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

خلال الأسبوع الماضي، بناء على طلب وفد بلدي، أتيحت لمجلس الأمن فرصة سماع حكايات مروعة عن الحالة الإنسانية في سوريا وبلدان المنطقة المتأثرة من الأزمة هناك (انظر S/PV.7000). وما يمكن أن يقال هو أن محنة الشعب السوري قد بلغت أبعادا لا يمكن تصورها؟ فثمة ٦,٨ ملايين سوري في حاجة إلى المعونة و ١,٨ مليونا فروا من بلدهم. وأكثر من نصف هؤلاء المتضررين هم من الأطفال. وبغض النظر عن الجهود السياسية المبذولة، التي نؤيدها ونأمل، أنها ستمكن في نهاية المطاف من التوصل إلى حل سياسي للصراع، من واجب المجلس أن ينشغل بالاحتياجات الملحة والواجب الإنساني. لقد حان الوقت لإظهار التضامن مع الشعب السوري. لقد حان الوقت للنظر في أفضل وسيلة للرد على نداءات وكيلة الأمين العام، السيدة فاليري أموس. إننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن يعزز مجلس الأمن مطالب العاملين في المجال الإنساني الموجهة إلى أطراف النزاع السوري من خلال معالجة المسائل المتصلة بالعراقيل البيروقراطية، ونقل الإمدادات الطبية، وفتح طرق وصول المساعدات الإنسانية والوصول عبر الحدود وعلى الجبهات للسكان المتضررين.

والأمر نفسه ينطبق على دعم جيران سوريا الذين، كما سلط الضوء على ذلك السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يتعاملون مع تدفق لاجئين لم يسبق له مثيل منذ الإبادة الجماعية في رواندا. ولا يمكننا ببساطة أن نكتفي بمجرد شكر البلدان المجاورة على كرمها والاستمرار في تناول هذه المسألة كما لو كانت مجرد حالة طوارئ إنسانية مؤقتة. حتى لو تم التوصل إلى حل سياسي في سوريا غدا، فإنه سيكون للأزمة السورية أثر طويل الأجل على جيرانها، وخاصة لبنان. يجب على المجتمع الدولي التوصل إلى استجابة ملائمة لذلك.

وأجرؤ على الأمل في أن يتمكن المجلس من التخلي عن صمته والاضطلاع بمسؤولياته على الأقل فيما يخص المسائل الإنسانية.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

غالبا ما جرى التساؤل داخل مجلس الأمن بشأن تكرار تناولنا لهذا الموضوع. ومع ذلك، فإن الحالة الراهنة في المنطقة متقلبة جدا ومتغيرة، ولها آثار هائلة، ومن ثم يجب الاعتراف بأن المتابعة المتكررة لها ما يبررها. والنشوة الأولى التي استقبل بها الربيع العربي في هذه القاعة منذ ما يزيد عن عام بقليل، بدأ يتسرب لها بعض الشك حول مدى السهولة أو الصعوبة التي يمكننا توقعها للانتقال من نظام الحكومات الاستبدادية إلى مزيد من نظم الديمقراطية والمشاركة والتعدد والانفتاح. وما الأحداث الأخيرة في مصر سوى شهادة على هذه الحقيقة. وفي نفس الوقت، تشكل زيادة التوترات الطائفية وتحولها المتكرر إلى عنف أمورا تثير قلقا متزايدا، لأسباب واضحة.

لكن الآن ليست اللحظة المناسبة لمناقشة الحالة العامة. ولذلك سأركز على موضوعين كانا المحل الرئيسي لاهتمامنا، أولهما الحالة في سوريا، وثانيهما عملية السلام في الشرق الأوسط. إنهما حالتان مختلفتان اختلافا جذريا، ولكن في هذه المرحلة لديهما شيء واحد مشترك، ألا وهو الاعتراف بأن الطريق نحو المصالحة يبدأ من خلال جلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة للتكلم مع بعضهم البعض، وفي نهاية المطاف، السعي إلى التوصل إلى اتفاق من خلال إجراء مفاوضات مباشرة.

هذا هو المنطق الكامن وراء المبادرة المعروفة باسم ”جنيف الثانية“، إنه يؤكد ضرورة وجوب أن يحدد الطرفان المتأثران بشكل مباشر – إسرائيل وفلسطين – الطريق الذي من شأنه أن يؤدي إلى الحل القائم على وجود دولتين، بما يسمح لهما بالعيش في سلام داخل حدود آمنة.

أنتقل الآن إلى الحالة في سوريا، التي هي مأساة إنسانية ذات أبعاد هائلة، ومصدر للإحباط المستمر لوفدي. من الواضح أن مجلس الأمن أخفق في تحقيق المقصد الأساسي منه، أولا، تفادي دوامة العنف التي دمرت الأرواح والمجتمعات المحلية والإرث الثقافي لآلاف السنين ووضع نهاية لها. لم يكلل البحث المتلهف عن حل سلمي عن طريق التفاوض بالنجاح. يتنامى الخطر المتمثل في انتشار الأزمة إلى البلدان المجاورة، وبلغت التكلفة الإنسانية مستويات لا يمكن تصورها.

وفي سياق هذا السيناريو القاتم، يكمن أملنا الوحيد، الذي يتلاشى بمرور الوقت، في المحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والأمانة العامة لإرساء الأساس لعقد مؤتمر يمكن أن يؤدي إلى الحوار والتفاوض بين الطرفين. ويحدونا وطيد الأمل في أن يعقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن، وقبل كل شيء، أن تلتزم الأطراف بالسعي إلى إيجاد حل نهائي للصراع، وهو ما سيستلزم سلطة انتقالية. ولا نعتقد أنه ينبغي وضع شروط للمشاركة في هذا التجمع أو استبعاد أية نتائج محتملة.

كما نكرر الإعراب عن الإعجاب والاحترام لحكومتي الأردن ولبنان، اللتين، على الرغم من الضغوط الهائلة التي تعانيان منها، أبقتا حدودهما مفتوحة أمام اللاجئين من الصراع السوري. إنهما تستحقان دعم المجتمع الدولي.

وفي ما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، اتخذت في الأشهر الأخيرة خطوات تشير إلى أنه قد يكون في الإمكان حتى الآن التوصل إلى اتفاق متبادل بين الطرفين وإنقاذ الحل القائم على دولتين. جرى مؤخرا الاتفاق على الأسس التي يمكن أن تؤدي إلى استئناف المحادثات في سياق المبادرة الدبلوماسية لوزير خارجية الولايات المتحدة، ونثق، أنها تحظى بدعم المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. وتبين أيضا مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى الشعور بالضرورة الملحة التي يتسم بها البحث عن حل نهائي للصراع بين إسرائيل وفلسطين. ويحدونا الأمل في أن يظهر الطرفان القيادة والمسؤولية اللازمتين لمواصلة التزامهما بعملية السلام. ونعتقد أن مشاركة المجموعة الرباعية في هذه المبادرة أمر أساسي.

وكما فعلنا في مناسبات سابقة، فإننا نتمسك بموقفنا بأن الطرفين يجب أن يتجنبا أي إجراء من شأنه أن يعرض للخطر احتمالات التوصل إلى حل سلمي للصراع. لا تؤدي هذه الإجراءات إلا إلى تقويض آفاق أن يعيش الشعبان في سلام وأمن. ونعتقد أن تشييد المستوطنات الجديدة أو توسيع القائمة يندرج ضمن هذه الفئة ويشكل انتهاكا للقانون الدولي. وبالطبع، فإن إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على الأراضي الإسرائيلية يجب أن يتوقف تماما. وفي الوقت نفسه، نأمل أن يجري في الأجل القصير تخفيف القيود الاقتصادية المفروضة على قطاع غزة، حيث أنها تقوض آفاق تحقيق التقدم.

أخيرا، نعتقد أن من الواجب على المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، أن يدين أي انتهاكات قد تقوض عملية السلام. لا يمكن أن يتوقع من الأطراف المعنية أن تتحلى بروح المسؤولية والمجتمع الدولي يتجاهل الانتهاكات الصارخة التي يرتكبها أي منها.

السيد لوليشكي (المغرب): أود في البداية، سيدتي الرئيسة، أن أتقدم بالشكر إلى السيد روبرت سيري، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة بخصوص عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

تجري هذه المناقشة اليوم في ظرفية دقيقة تميزها المجهودات الحثيثة التي تقوم بها الإدارة الأمريكية في شخص السيد جون كيري لمحاولة إحياء المفاوضات بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، والتي أفضت إلى اتفاق مبدئي بينهما لمعأودة الاتصال لإحياء عملية سلام جمدت لأكثر من ثلاث سنوات.

ولا أخفيكم أنني، شخصيا، جئت إلى هذه الجلسة أملا في أن استمع إلى خطاب جديد منفتح على آفاق المفاوضات ومتفائل باستئنافها وملتزم بإنجاحها، بعيدا عن السلبيات وتحميل المسؤولية للغير، التي ألفناها. لقد نوه المغرب في حينه بالمبادرة الأمريكية وساندها ويعلق عليها اليوم أملا كبيرا في خلق الظروف المواتية لاستئناف حقيقي وجدي للمفاوضات والدفع بها من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، حل يرتكز على الشرعية الدولية ويضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في سنة ١٩٦٧، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

وكما يعلم الجميع، أبان الطرف العربي، والفلسطيني على الخصوص، على روح عالية من المسؤولية وإرادة سياسية قوية لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، وأسهم لهذا الغرض في بلورة مبادرة عربية شهد لها الجميع بالشجاعة والجدية والانفتاح، وتم التأكيد عليها مؤخرا في واشنطن من طرف اللجنة الوزارية العربية. ونتمنى أن تندرج إسرائيل في هذه الدينامية وأن تساهم في تقدمها وإنجاحها وأن تعطي الدليل

على الأرض على تغيير منهج الاحتلال والاستيطان بمنهج الأخذ والعطاء واحترام التوافق الدولي لحل الدولتين

إن المبادرة الأمريكية تفتح نافذة للتغيير من المحتمل أن تكون هي الأخيرة، لذا يستوجب على الطرفين استثمارها لإعادة استئناف المفاوضات والبناء على ما تم إنجازه من قبل لتقريب وجهات النظر. وإذ نعرب عن تفاؤل حذر نظرا للصعوبات التي يتحتم على الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، تجاوزها فإننا نأمل أن يتحلى كل منهما بإرادة سياسية وعزيمة قوية للتمهيد للمفاوضات والاستمرار فيها، وعلى الخصوص تفادي كل ما من شأنه أن يعرقلها أو يعقدها.

إن استمرار الاحتلال وتداعياته اليومية والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في أرضه يولدان العنف والتطرف ويؤججان الإحباط والكراهية. وبالتالي ينسفان كل أمل في السلام.

كما أن بناء المستوطنات وتوسيعها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يتعارض مع مبدأ المفاوضات ويضرب في الصميم عملية السلام. والشيء نفسه ينطبق على الإجراءات الإسرائيلية التي لا زالت تطال مدينة القدس وأماكنها المقدسة والمحاولات المتكررة لتهويديها وتغيير هويتها كمدينة للتعايش فيما بين الديانات السماوية الثلاث.

لقد أعرب المغرب أكثر من مرة، من منطلق المسؤوليات التي يضطلع بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب بصفته رئيسا للجنة القدس، عن شجبه لهذه الإجراءات ودعوته لهذا المجلس والقوى النافذة فيه لحمل إسرائيل على احترام قرارات هذا المجلس وعدم المس بحقوق المسلمين والمسيحيين في الأماكن المقدسة لديهم.

إن التحضير لمعأودة المفاوضات يجب أن تصاحبه خطوات حسن نية تسهم في خلق ظروف إنجاحه، ولعل أهم هذه الخطوات رفع الحصار عن فلسطينيي غزة الذين هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين.إذ لا يمكن ضمان نجاح عملية السلام دون رفع الحصار الجائر الذي فرضته إسرائيل منذ ست سنين على سكان سكان غزة، ويحرمهم من أدنى مقومات الحياة اليومية وينال من كرامتهم ومن إنسانيتهم. كما أن تحقيق المصالحة الوكنية الفلسطينية يعتبر في الظروف الراهنة حتمية يجب العمل على إنجازها لأنها تخدم مصلحة الشعب الفلسطيني برمته وتقوي القدرة التفاوضية للجانب الفلسطيني.

خمس وستون سنة مرت على اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢) (١٩٤٧)، الذي أسست فيه الأمم المتحدة لمبدأ الدولتين. خمس وستون سنة شهدت صراعات وحروبا عانت منها كل شعوب المنطقة، غير أن الشعب الفلسطيني دفع أغلى ثمن وقاسى ولا زال مرارة التشتت والحرمان والتنكر لأبسط حقوقه الإنسانية والوطنية. إن تحقيق رؤية الدولتين يستوجب وجود رؤية موحدة للسلم لدى الطرفين. رؤية تعلو على التضحيات وتتحرر من الحسابات الضيقة وتجعل المصلة المشتركة للشعبين واستقرار المنطقة في صلب مشروع وطني لسلام حقيق عادل ومنفتح على المستقبل. كما أن تحقيق هذه الرؤية يستدعي وفاء المجموعة الدولية بالتزاماتها إزاء الشعب الفلسطيني والشعوب العربية وأن تعمل على إنجاز ما وعدت به وأكدته في قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية وتمكين سوريا ولبنان من استرداد أراضيها حتى تنعم كل دول الشرق الأوسط بالأمن والاستقرار وتفتح صفحة جديدة من التعايش والتعاون.

إننا مقتنعون بأن أي تقدم في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية يخدم مصلحة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على السواء، ويسهم في إعادة الاستقرار والأمن لكل دول منطقة الشرق الأوسط. هذا الاستقرار يستوجب كذلك وقفا فوريا

للعنف وإيجاد مخرج سياسي للأزمة التي لا يزال يؤدي ثمنها غاليا الشعب الشقيق في سوريا بكل فئاته. إن العدد المتزايد لضاحايا هذه المأساة والحالة الإنسانية المؤلمة التي تترتب عنها يطرحان السؤال على ضمائر الأطراف السورية قبل غيرها ويفرضان عليها التحلي بروح المسؤولية إزاء وحدة الوطن ووحدة الأمة. وفي الوقت نفسه لا يمكن لهذا المجلس أن يبقى مكتوف الأيدي أما م تفاقم الأزمة السورية لأن في ذلك إخلالابالمسؤولية الجسيمة والتاريخية التي وضعها الميثاق على عاتقه. إن التعجيل في تنظيم المؤتمر الثاني لجنيف ودفع الأطراف السورية للجلوس على طاولة المفاوضات أصبح واجبا سياسيا وواجبا أخلاقيا وواجبا إنسانيا لكل من له تأثير أو نفوذ

على الأطراف السورية ونتمنى صادقين أن يضطلع كل بمسؤوليته لوضع حد لهذه المأساة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرحب الاتحاد الروسي بالمعلومات المستكملة التي قدمها وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري في المؤتمر الصحفي الذي عقد بعمان في ١٩ تموز/يوليه، بشأن الاتفاق من حيث المبدأ على بدء المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية بشأن الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. كما نرحب بالاتصالات المقررة في واشنطن العاصمة، بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل وضع صيغة لتجديد المحادثات. ونأمل، في المستقبل، أن يتحمل الطرفان كامل مسؤولياتهما تجاه شعبيهما. ويمكنهما وحدهما، بل ينبغي لهما، الاتفاق على المعايير لتسوية فلسطينية – إسرائيلية في المستقبل تقوم على الأساس القانوني المعروف جيدا، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، وقرار المجموعة الرباعية للشرق الأوسط للوسطاء الدوليين والاتفاقات السابقة.

في هذه المرحلة البالغة الأهمية، يجب على كلا الجانبين أن يمتنعا عن اتخاذ خطوات من جانب واحد، وأن يتخذا خطوات متبادلة بغية تهيئة مناخ مؤات لتنشيط المحادثات. وتكتسي تدابير بناء الثقة من كلا الجانبين أهمية بالغة.

إن الترتيبات التي تم التوصل إليها تجعل عقد اجتماع المجموعة الرباعية أكثر أهمية، فهي لا تزال الآلية الدولية المعترف بها التي وافق عليها مجلس الأمن للمساعدة في التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط. وينبغي للمجموعة الرباعية أن تؤدي دورا رئيسيا في دعم عملية السلام. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع إصدار رسالة بشأن الدعم الموحد لتقديم المساعدة المحتملة للفلسطينيين والإسرائيليين في المهمة المسؤولة والبالغة الأهمية المتمثلة في تحقيق التسوية النهائية، وإنهاء هذا النزاع الذي طال أمده.

ونعتقد أن البلدان العربية ينبغي أن تشارك، بصورة أكبر في جهود حفظ السلام. وفي هذا السياق، ونود أن نكرر الاقتراح الخاص بدعوة وفد من جامعة الدول العربية للاجتماع الوزاري المقبل للمجموعة الرباعية من أجل تعزيز مبادرة السلام العربية.

ولا زلنا نرى أن التغلب على الانقسام الداخلي الفلسطيني بشأن برنامج منظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية سوف يساعد على تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وبدون تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، فلن يكون ممكنا التوصل إلى تسوية شاملة فلسطينية – إسرائيلية شاملة، أو حتى تعزيز نتائجها. وكانت أهمية تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين نقطة التركيز الرئيسية خلال الزيارة التي قام بها إلى موسكو الأسبوع الماضي عضو حركة فتح نبيل شعث.

ونوقشت بموسكو في بداية تموز الجهود الرامية إلى التغلب على الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مع وزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني، وهي وزيرة الحكومة المسؤولة عن المحادثات مع الفلسطينيين. وتم تأكيد الالتزام بحل الدولتين الذي هو السبيل الوحيد لتحقيق الطموحات الحقيقية للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ومن غير المقبول حدوث أي تأخير في هذا الصدد.

ونحن مقتنعون بأن التقدم المحرز صوب تحقيق تسوية شاملة لمسألة إقليمية هامة مثل مسألة فلسطين سيكون له أثر مفيد على الحالة في المنطقة، التي لا تزال بلدانها تشهد تحولات جوهرية.

وتشكل الأحداث المأساوية التي وقعت في سوريا مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا جميعا. إن الإرهاب والتحديات الإنسانية والهزات اللاحقة للأزمة في البلدان المجاورة وانتهاكات حقوق الإنسان وتفاقم الصراعات العرقية والطائفية، جميعها تمثل تهديدات خطيرة جدا على اندلاع العنف في البلد. ولن تعمل هذه التهديدات إلا على الازدياد ما دام التوصل إلى حل للأزمة السورية يتم تأجيله.

ولا يخفى على أحد أن هذا الحل يجب أن يكون سياسياً وأن يتم في إطار حوار شامل بين السوريين على أساس الاحترام غير المشروط لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، كما نص على ذلك في بلاغ جنيف (S/2012/523، المرفق) في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وينبغي أن تدعم كل جهودنا الأهداف الرئيسية للإنهاء السريع لكل العنف وإطلاق عملية الانتقال من أجل استعادة البلد وإنهاء الأعمال القتالية وعمليات الحصار بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان.

والاتحاد الروسي مقتنع بأنه يمكن تيسير مسار حقيقي لتحقيق تلك الأهداف من خلال التنفيذ المبكر للمبادرة الروسية – الأمريكية التي أطلقت في ٧ أيار/مايو لعقد مؤتمر دولي بشأن سوريا بدون شروط مسبقة يستهدف التنفيذ الشامل والكامل لبلاغ جنيف. ومن بين المواضيع الرئيسية التي سيتناولها ذلك الحدث تعزيز جهود كل من الحكومة والمعارضة لطرد الإرهابيين والمتطرفين من البلد. ومن الأهمية أن تشارك كل مجموعات المعارضة البناءة في المحادثات وأن تبدي الحكومة السورية استعدادها للتحاور معها، بعد أن أعلنت دعمها للأفكار التي ستطرح في المؤتمر بالفعل.

غير أنه من المؤسف أن عدداً لا بأس به من المعارضين للسلطة المركزية، بما في ذلك ممثلين للائتلاف الوطني السوري، غير مستعدين للمشاركة في المؤتمر حتى الآن. ومع ذلك، فإننا على ثقة بأن الجهود الجماعية للمجتمع الدولي لعقد مؤتمر جنيف الثاني على وجه الاستعجال سوف تستمر.

وشأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء خطر زعزعة الاستقرار الداخلي في لبنان نتيجة للأزمة السورية وما يتصل بها من مواجهات بين الشيعة والسنة، إلى جانب أوجه الخلل الاجتماعي في الهياكل العرقية والدينية للدولة في ظل التدفق المتزايد للاجئين. ولحماية البلد من تلك السيناريوهات الخطيرة، يجب أن تتحلى جميع القوى السياسية اللبنانية بالمسؤولية الكاملة، وأن تكفل للحوار الوطني قاعدة عريضة وأن تهيئ بشكل مستقل أرضية مشتركة لمعايير عملية سياسية، بما في ذلك من خلال إنشاء حكومة وإجراء الانتخابات.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيد رياض منصور، المراقب الدائم عن دولة فلسطين، والسيد رون بروسر، الممثل الدائم لإسرائيل، على بياناتهم.

الشرق الأوسط تعصف به أزمتان، مما يتطلب وبصورة ملحة استجابة عازمة من جانب المجتمع الدولي. أولاً، فيما يتعلق بعملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، فقد أكد وفدي في كثير من المناسبات أن حل الدولتين يمثل الحل العادل والدائم

الوحيد للنزاع. وفي عام ٢٠١٣، فإن تحقيق ذلك الحل هو السبيل الوحيد لضمان الاستدامة. وفي هذا السياق، نرحب بالاتفاق من حيث المبدأ – الذي تم التوصل إليه بفضل جهود وزير الخارجية الأمريكي – لاستئناف المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية. ونرحب أيضاً بالشعور بالمسؤولية الذي أبدته سلطات الجانبين.

وتقضي هذه العملية بالتزام الطرفين باستئناف المفاوضات المباشرة ذات المصداقية بدون شروط مسبقة. والبديل سهل: إما أن يشهد عام ٢٠١٣ انطلاق مفاوضات مجدية تفضي إلى اتفاق نهائي بشأن جميع المسائل، أو أن يشهد عام ٢٩١٣ إهدار هذه الفرصة الأخيرة لإرساء السلام من خلال دولة فلسطينية متصلة الأراضي مستقلة ذات سيادة، تتوفر لها مقومات البقاء، تعيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، جنباً إلى جنب مع إسرائيل، والقدس عاصمة للدولتين.

وتقضي العملية أيضاً بتهيئة بيئة سياسية مؤاتية للمفاوضات. وهذا يتطلب، بصورة خاصة، إرساء الثقة من أجل تدمير عقلية التحدي بين الطرفين.

وفي هذا السياق، فإننا نشعر بالقلق إزاء بناء مستوطنات جديدة في انتهاك للقانون الدولي، الأمر الذي سيؤدي فحسب إلى تعقد بدء المفاوضات. ولذلك، قرر الاتحاد الأوروبي مواءمة قوانينه مع القانون الدولي والتذكير بأن القوة لا تنشئ حقاً.

ولا بد أيضاً من تغيير فيما يتعلق بقطاع غزة ورفع الحصار تعزيزاً لدعم السلام بين السكان الذين يعيشون اليوم تحت سيطرة حماس حصرياً. ويجب أن يتم ذلك في إطار الأمن الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، أدانت فرنسا بحزم الهجمات الصاروخية وتذكر بالتزامها بالتقيد الصارم بالهدنة.

بالنسبة للسلطة الفلسطينية، نأمل أن تستخدم وضعها الجديد في الأمم المتحدة على نحو بناء.

ختاماً، وفيما يتصل بعملية السلام، أود التأكيد مجدداً على استعداد بلادي للإسهام في تسوية نهائية، لا سيما مع شركائها الإوروبيين، تيسيراً للمفاوضات والمشاركة في تنفيذ اتفاق للسلام، عندما يحين الوقت لذلك.

إن عام ٢٠١٣ يجب أن يشهد أيضاً تحرر الشعب السوري. فالحالة مأساوية. وفي الأسبوع الماضي، وصفت السيدة أموس والسيد غوتيريس والسيد سيمونوفيتش للمجلس مرة أخرى معاناة الشعب السوري (انظر S/PV.7000). والأرقام مروعة. وقد بلغت الخسائر البشرية منذ بدأت الأزمة قرابة ١٠٠ ٠٠٠ ضحية، غالبيتهم من المدنيين، إلى جانب اختفاء عشرات الآلاف. هناك ١,٨ مليون لاجئ و ٦,٨ ملايين شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية. والهجمات التي نفذت في القصير وحلب وحمص تبين أن النظام يواصل تصعيد هجماته العسكرية ضد شعبه وأنه مستمر في القصف المكثف للمناطق المأهولة.

إن النظام لا يعرف حدوداً في اختياراته للأسلحة. فهو يستخدم الذخائر العنقودية والقنابل الحارقة. وأشار عدد متزايد من مصادر المعلومات إلى أن النظام استخدم الأسلحة الكيميائية، وما زال يستخدمها، بما في ذلك غاز الأعصاب، مما يمثل جريمة حرب.

وندعو سوريا إلى السماح بوصول غير مقيد للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالجمهورية العربية السورية للتحقيق في مزاعم وحوادث استخدام الأسلحة الكيميائية. ونحن في انتظار نتائج زيارة اللجنة لدمشق هذا الأسبوع.

لقد آن الأوان لكي يتخذ المجلس التدابير الضرورية لوضع حد لمعاناة الشعب السوري. والمسؤولية الأولى والأساسية عن ذلك يتحملها نظام الأسد. وتلك التدابير معروفة للكافة: أولاً، الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة مجرمي الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها جميع الأطراف

في سوريا؛ ثانياُ، زيادة العمل الإنساني لتمكين كل السكان المحتاجين إليه من الوصول غير المقيد. والسيدة أموس قدمت في المجلس قائمة بالتدابير الضرورية لتلبية الاحتياجات في سوريا. وعلى هذا الأساس، يتعين على المجلس أن يوجه رسالة جماعية واضحة بشأن تطبيق القانون الإنساني الدولي والحاجة إلى أن يسمح النظام بالوصول الإنساني في جميع أنحاء البلد وللشعب السوري.

ثالثاً، لا بد أن يكون هناك انتقال سياسي. ونحن ندعم الجهود الدولية، خاصة تلك التي تقودها روسيا والولايات المتحدة، من أجل التوصل إلى حل سياسي في سوريا يجسد مبادئ الانتقال السياسي، على أساس الجزء الأول من بلاغ جنيف (S/2012523، المرفق)، أي نقل السلطات التنفيذية إلى حكومة انتقالية.

ومن جانبنا، سنواصل العمل على هيكلة المعارضة. ويمثل توسيع الائتلاف الوطني السوري وانتخاب رئيس جديد قرارين هامين. والائتلاف يعزز وضعه أيضاً كممثل للشعب السوري ويواصل حركته لإعادة الهيكلة والوحدة.

وندعو المجتمع الدولي إلى أن يدعم النهج الوحيد الذي يمكن أن يفضي إلى إلى انتقال سياسي. وكنا نطالب بمحاور تتوفر فيه المصداقية، ولدينا الآن واحد تعترف به جامعة الدول العربية والغالبية الواسعة من المجتمع الدولي، ويعمل حالياً على تشكيل حكومة وتوحيد مختلف قطاعات المجتمع السوري بفعالية.

سأدلي بتعقيب أخير بشأن لبنان، الذي يوجد في قلب العاصفة. ترحب فرنسا بالدعم الجماعي الذي عبر عنه المجلس للبنان في ١٠ تموز/يوليه. والبيان الرئاسي (S/PRST/2013/9)، المعتمد بناء على مبادرة فرنسية، قد أوضح الالتزامات الجماعية للمجتمع الدولي تجاه سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله واستقراره.

وبينما تتزايد آثار الأزمة السورية في لبنان، من الأهمية أن نجدد دعمنا الجماعي لمؤسسات الدولة اللبنانية وضمان استقرار البلد، وفي المقام الأول للرئيس سليمان والقوات المسلحة اللبنانية في سعيهما بشجاعة للحفاظ على سياسة تجنيب لبنان الانزلاق في الصراع.

إننا نشهد اليوم منطقة على حافة الهاوية نتيجة للأزمة السورية، وعبء اللاجئين وانتشار الإرهاب والتطرف في جميع أنحاء سوريا.

أما التقاعس عن حل الأزمة في سوريا فهو بمثابة التخلي عن تلك المنطقة الاستراتيجية بالنسبة لتحقيق السلم والأمن االدوليين لتشهد عقودا من الفوضى التي لن تظل محصورة في نطاق الشرق الأوسط.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر روبرت سيري على إحاطته الإعلامية هذا الصباح، كما وأتوجه بالشكر أيضا إلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين، والممثل الدائم لإسرائيل على بيانيهما.

ترحب حكومة المملكة المتحدة ترحيبا حارا بإعلان وزير خارجية الولايات المتحدة كيري الصادر في ١٩ تموز/يوليه بتوصل إسرائيل والفلسطينيين إلى اتفاق يرسي الأساس لاستئناف المفاوضات المباشرة على الوضع النهائي. وإننا نشيد بجهود وزير الخارجية كيري وفريقه ونشيد بالدور القيادي الذي يضطلع به كل من رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس. وإن المملكة المتحدة على استعداد للقيام بكل ما يمكن عمله خلال الأشهر القادمة لدعم الطرفين والولايات المتحدة في جهودهم الرامية إلى تحقيق السلام الدائم للشعب الإسرائيلي والفلسطيني.

ويعرب الاتحاد الأوروبي بوضوح عن دعمه الكامل للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة أمس في مجلس الشؤون الخارجية. كما كان هناك دور هام للدول العربية من أجل

البناء على الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن للتأكيد مجددا على الأهمية الاستراتيجية لمبادرة السلام العربية. وبالنسبة للإعلان الصادر يوم الجمعة فهو، بطبيعة الحال، مجرد بداية وليس النهاية. ونرحب بالالتزام الواضح من جانب رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس بحل الدولتين والعمل من أجل تحقيق السلام للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. إن إظهار كلا الجانبين قيادة تتسم بالجرأة والحسم أمر حيوي الآن أكثر من أي وقت مضى. وبالنظر إلى الزخم الجديد، يجب أن يثق الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني في إمكانية إحراز تقدم. أما تكرار الأحداث الأخيرة، مثل الإعلان عن بناء المزيد من المستوطنات؛، واستخدام الذخيرة الحية؛ والمظاهرات من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية؛ وقصف الصواريخ من غزة على إسرائيل فمن شأنه تقويض الأمر. وإننا نحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والتطلع إلى الأمام.

وإذ تستأنف المحادثات، فينبغي ألا ننسى غزة، التي. فغزة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من أي حل قائم على وجود الدولتين. وكما شهد وزير بلدنا المختص بالشرق الأوسط في الشهر الماضي، فإن المكان بالنسبة لسكان قطاع غزة العاديين لا يزال مكانا يصعب العيش. ويواجه سكان غزة ظروفا معيشية صعبة للغاية في حرارة الصيف، بما في ذلك انقطاع الكهرباء بصورة منتظمة ومستمرة. وسيكون من المهم بالنسبة للقطاع الاستفادة الكاملة من أي حزمة اقتصادية يجري إعدادها لتواكب المسار السياسي، بما في ذلك تخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة تنقّل السلع والأشخاص. وتعتقد المملكة المتحدة أن تحسين الاقتصاد ليس أمرا أساسيا للشعب فحسب – بما في ذلك أطفال غزة – ولكنه هام من أجل المصالح الأمنية الإسرائيلية.

أما الجهود الحالية التي تبذلها الولايات المتحدة، والالتزام القوي الذي تبديه الأطراف نفسها فتجسد أفضل فرصة منذ سنوات عديدة لضمان تحقيق السلام. ويجب علينا جميعا أن نتحد كي نصل إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في حل الدولتين عن طريق التفاوض، حيث يمكن لإسرائيل العيش في أمن وسلام، جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

وبالانتقال إلى سوريا، فإننا فقد استمعنا ببالغ الأسى إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، فاليري أموس أمام المجلس الأسبوع الماضي. ومن المروع حقا أن هناك أكثر من ٦ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، وأن ٤ ملايين شخص لم تعد لديهم القدرة على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. ومع ذلك لا يزال نظام الأسد يمنع الأمم المتحدة من إيصال المعونة بفعالية داخل سوريا. ومع وصول عدد القتلى الآن إلى ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠، فإن الحالة في سوريا تزداد سوءا يوما بعد يوم. ومنذ تموز/يوليه الماضي، قتل في المتوسط ما يقرب من ٢٠٠ شخص كل ٢٤ ساعة. والمظاهرات السلمية التي بدأت منذ أكثر من عامين أصبحت نزاعا طال أمده ويشنه نظام إجرامي، بمساعدة وتحريض من جانب حزب الله وإيران. واستمر نظام الأسد في تصعيد هجومه العسكري الوحشي على مدى الشهور الأخيرة، كما شهدنا اليوم في حمص، حيث يوجد آلاف من المدنيين الأبرياء محاصرين في بيوتهم في الوقت الراهن، مع إمكانية محدودة لحصولهم على الغذاء أو المياه أو الكهرباء.

وقد قدمت بلدان المنطقة بالفعل الملاذ الآمن لـ ١,٧ مليون سوري. والمزيد منهم سيأتي. وإننا نحث جميع البلدان المجاورة على أن تبقي حدودها مفتوحة أمام السوريين للهرب من الحالة المأساوية والخطيرة التي يواجهونها في بلدهم. واستجابة لذلك، ضاعفت المملكة المتحدة دعمها للمساعدة الإنسانية، ليتخطى مجموعها ٥٠٠ مليون دولار، بما في ذلك تقديم الدعم للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن ولبنان. وقدمت بلدان مجموعة الثمانية في الشهر الماضي أكثر

من ١,٥ بليون دولار، بيد أنه لم يتم تمويل سوى ٣٥ في المائة فقط من نداء الأمم المتحدة من أجل سوريا لعام ٢٠١٣ لجمع مبلغ ٥,٢ بليون دولار. وللأسف، سوف تزداد احتياجات المعونة في سوريا. ودون توفير المساعدة، ستتعرض لبنان والأردن لخطر زعزعة الاستقرار. وهناك حاجة إلى أن تسهم الدول الأعضاء في تشجيع الدول الأخرى على القيام بالمزيد الآن وفي الأجل الطويل.

كما يشكل التدهور المستمر لحالة حقوق الإنسان قلقا بالغا. وقد كشف آخر تقرير للجنة التحقيق الدولية المستقلة عن وصول الصراع إلى مستويات جديدة من الوحشية. وتستمر جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمعدل مخيف. ولا نزال في طليعة المجتمع الدولي في الدعوة إلى خضوع جميع الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات، للمساءلة الكاملة. وينبغي أن يحيل المجلس الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية دون تأخير.

وهناك كم متزايد من معلومات محدودة لكن مقنعة، تبين أن النظام استخدم ولا يزال يستخدم أسلحة كيميائية، بما في ذلك غاز السارين. إن استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة حرب. وندعو سوريا إلى توفير إمكانية وصول بدون قيود لمحققي الأمم المتحدة من أجل التحقيق في حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وفي ١٧ حزيران/يونيه، أكدت مجموعة البلدان الثمانية من جديد دعمها لعقد مؤتمر ثان في جنيف، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء هيئة حكم انتقالية تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة. ولكن الهجوم الذي شنه النظام في الأسابيع الأخيرة جعل عقد هذا المؤتمر أمرا أكثر صعوبة. ولا نزال نؤيد توسع الائتلاف الوطني السوري ورئيسه الجديد أحمد عاصي الجربا. ويظل الائتلاف هو الممثل الأكثر شرعية ومصداقية للشعب السوري. وقد أوضح التزامه بسوريا ديمقراطية في المستقبل حيث تحترم حقوق جميع السوريين. ويجب عدم الخلط بين هذه المعارضة المعتدلة والجماعات الإرهابية. ويجب ألا نقبل ما يريدنا الأسد اعتقاده، وهو أن البديل الوحيد لنظامه الوحشي هم المتطرفون والإرهابيون. وهناك ملايين السوريين ممن يريدون مستقبلا يسوده السلام والديمقراطية وقوات شرعية تقاتل من أجل مصالحهم. وينبغي أن نقف إلى جانبهم.

وعلى الرغم من خلافاتنا، فإن المجلس يتقاسم بعض الأهداف الأساسية وهي: إنهاء الصراع؛ ووقف تجزئة سوريا؛ والسماح للشعب باتخاذ القرار بشأن من يحكمه؛ ومنع نمو التطرف العنيف. وبوصفنا مجلسا، فإننا بحاجة إلى الالتزام مجددا بالعمل مع الأطراف بطريقة فعالة تهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية تتوفر لها مقومات البقاء، وتستند إلى بيان جنيف الصادر في العام الماضي (S/2012/523، المرفق).

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية. كما استمعنا باهتمام إلى بياني دولة فلسطين المراقبة وممثل إسرائيل.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن معقدة وهشة. وتأتي المسألة الفلسطينية – الإسرائيلية في صميم شواغل الشرق الأوسط، وتؤثر على الحالة العامة في المنطقة ويتمثل حلها الوحيد القابل للتطبيق في الحوار والمفاوضات. وفي الآونة الأخيرة، وبفضل الجهود التي تبذلها جميع الأطراف، فإن هناك فرصة كبيرة لإجراء محادثات مباشرة بين فلسطين وإسرائيل. وترحب الصين بتوقعات استئناف محادثات السلام، وتقدر الجهود التي يبذلها الطرفان في هذا الاتجاه. ويحدونا الأمل في أن تتغلب فلسطين وإسرائيل على الصعوبات، وأن يقربا الشقة بينهما وأن يحاولا إحراز تقدم جوهري في أقرب وقت ممكن.

وما برحت الصين ترى بأنه يمكن تيسير تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط عبر محادثات سلام بين فلسطين

وإسرائيل بحيث يمكن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وحيث تعيش الدولتان، فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وهناك ضرورة لوجود حل تدريجي للمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية. أما الأولوية العاجلة فهي أن يتم اتخاذ التدابير الفعالة لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية ووقف أعمال العنف التي تستهدف المدنيين الأبرياء، ورفع الحصار عن غزة، ومعالجة مسألة المعتقلين الفلسطينيين على النحو الواجب.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يزيد المجتمع الدولي دعمه لفلسطين من أجل تيسير تنميتها الاقتصادية وإيجاد فرص العمل. سوف يساعد ذلك على تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتعزيز ثقته في عملية السلام. تؤيد الصين اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكبر، لا سيما مجلس الأمن، في تيسير تأييد المجتمع الدولي بالإجماع لعملية السلام في الشرق الأوسط.

تدعم الصين بقوة الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وظلت تعمل بنشاط على تعزيز عملية السلام. في أيار/مايو الماضي، دعت الصين قادة كل من فلسطين وإسرائيل إلى زيارة الصين مع التركيز على تيسير السلام. طرحت الصين مقترحا مكونا من أربع نقاط لحل القضية الفلسطينية يؤكد على ما يلي: الحاجة إلى الحفاظ على الاتجاه الصحيح لقيام دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل؛ والحاجة إلى النظر إلى مفاوضات السلام باعتبارها المخرج الوحيد القابل للتطبيق لإحلال السلام؛ وضرورة الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام؛ وضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير الضمانات للمضي قدما بعملية السلام.

لتنفيذ ذلك المقترح المكون من أربع نقاط، استضافت الحكومة الصينية اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية العام الماضي في بكين، مما جعل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتيسير عملية السلام تكسب بعض الزخم. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي للاضطلاع بدور بناء من أجل التوصل في وقت مبكر لإحلال السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

التسوية السياسية هي السبيل الوحيد للخروج من الصراع السوري. ترحب الصين بجميع المبادرات والجهود التي من شأنها أن تساعد في وقف العنف في سوريا وتيسير حل سياسي للصراع السوري. وندعو الأطراف السورية إلى تنفيذ بيان جنيف الصادر عن فريق العمل، والتوصل إلى وقف إطلاق النار ووقف العنف بدون تأخير، والاستجابة بنشاط للمبادرة الداعية إلى عقد مؤتمر في جنيف بشأن سوريا، وبدء الحوار السياسي في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

أشكر المنسق الخاص السيد سيرى على إحاطته.

سأبدأ بالسلام في الشرق الأوسط قبل الانتقال إلى سوريا ولبنان.

الولايات المتحدة ملتزمة التزاما عميقا بالسلام العادل والدائم، بحيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولهذا السبب قام وزير الخارجية كيري بزيارات متكررة إلى المنطقة، وركز تركيزا شديدا على ذلك الجهد. في الأسبوع الماضي، بعد زيارته السادسة إلى المنطقة، استطاع أن يعلن عن أن الطرفين توصلا إلى اتفاق يضع الأساس لاستئناف مفاوضات مباشرة على الوضع النهائي. وشدد أيضا على أن الاتفاق في طور اتخاذ الطابع الرسمي، وأنه في الوقت نفسه لن يدلي أي من الطرفين بتعليقات عامة على المفاوضات، وذلك من أجل تحسين احتمالات أن تنجح المحادثات في الواقع.

كما لاحظ وزير الخارجية كيري، فإن الجميع يدركون أن العملية لن تكون سهلة، وما من أحد يعتقد أن الاختلافات القائمة منذ أمد طويل بين الطرفين يمكن حلها بين عشية وضحاها، أو محوها بكل بساطة. ونعلم أن التحديات تتطلب بعض الخيارات الصعبة جدا في الأيام المقبلة.

بيد أننا متفائلون اليوم، لأن ممثلي الشعبين الأبيين قرروا أن الطريق المفضي إلى الأمام يستحق تكبد مشاقه، وأن التحديات الهائلة التي نواجهها تستحق عناء التصدي لها. لذا فقد اعترفوا بشجاعة بأن عليهم، من أجل أن يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون معا جنبا إلى جنب في سلام وأمن، أن يبدأوا الجلوس على الطاولة في محادثات مباشرة.

من المهم الإشارة إلى أن الجهود الدبلوماسية ما كانت لتتأتى بدون دعم دولي قوي. فقد اضطلعت لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، ومبعوثو المجموعة الرباعية والعديد من الجهات الأخرى بدور حيوي في دعم استئناف المفاوضات. كما أصدر الأمين العام والشركاء الأوروبيون وآخرون حول العالم ببيانات دعم قوية كان لها وزنها. ينبغي لنا الآن أن نواصل حث كلا الجانبين على تجنب اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، بما في ذلك اتخاذ خطوات في الأمم المتحدة. يجب أن يكون هدفنا المشترك في هذه اللحظة الحرجة هو بناء الثقة الضرورية للسلام الدائم.

في هذا الصدد، لا يزال موقف الولايات المتحدة هو أن قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ لا ينص على أن فلسطين دولة. الولايات المتحدة ملتزمة بالمساعدة على تحقيق قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء من خلال المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين ونظرائهم الإسرائيليين. ذلك هو الطريق الحقيقي الوحيد لإقامة دولة حقيقية للشعب الفلسطيني، كما أكد ذلك الطرفان مرارا وتكرارا وأيده المجتمع الدولي.

في نهاية المطاف، تقع المسؤولية الكبرى على عاتق الطرفين نفسيهما. نحن نشيد بالدور القيادي الشجاع للرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو في اتخاذهما تلك الخطوة إلى الأمام. وإذ يعكف الطرفان على معالجة المسائل المعقدة التي يواجهانها، ينبغي لنا أن نشجعهم بأشكال الدعم الممكن كافة.

بالانتقال إلى الشأن السوري، لا تزال الولايات المتحدة تعتقد أن الحل الوحيد المستدام للصراع هو من خلال تسوية سياسية تستند إلى بيان فريق عمل جنيف المعني بسوريا (S/2012/523، المرفق)، الذي يدعو بوضوح إلى إنشاء هيئة انتقالية للحكم تحظى بسلطات تنفيذية كاملة تُختار بالتراضي. وما برحنا نعمل من أجل تحقيق تلك الغاية. في هذا الصدد، نرحب بانتخاب أحمد عاصي الجربا رئيسا لائتلاف المعارضة السورية، ونتطلع إلى العمل معه. وحدة المعارضة وتمثيلها لجميع السوريين أمر ضروري للتوصل إلى تسوية سياسية عبر التفاوض توفر الكرامة والحرية والأمل للشعب السوري.

على الرغم من تأييد نظام الأسد المعلن للمفاوضات، فإنه يعمل في الواقع على إحباط أي إمكانية للتوصل إلى حل سلمي. فبالتواطؤ مع إيران وحزب الله، وبدعم من مقاتلين ومستشارين تابعين لهما، يشن نظام الأسد حربا على الشعب السوري. علاوة على ذلك، ترى تقديرات الولايات المتحدة أن النظام قد استخدم أسلحة كيميائية، بما في ذلك غاز السارين المؤثر على الأعصاب، على نطاق صغير، ضد المعارضة عدة مرات في العام الماضي، في انتهاك للمعايير الدولية.

وندعو مرة أخرى نظام الأسد إلى إتاحة إمكانية الوصول بحرية وبدون عوائق لفريق الأمم المتحدة، بقيادة السيد سيلستروم، للتحقيق في جميع الادعاءات ذات المصداقية بشأن احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونحث جميع أعضاء المجلس على استخدام نفوذهم لدى النظام التأكيد

على تلك النقطة، واتخاذ الخطوات المناسبة لدعم التحقيق الذي بادر إلى الدعوة إليه الأمين العام.

ولا نزال أيضا يساورنا عميق القلق من الحملة التي يشنها النظام حاليا على مدينة حمص المحاصرة، بمساعدة من حزب الله والجماعات شبه العسكرية التي تدعمها إيران. لم يتلق سكان الحي القديم في مدينة حمص إلا القليل من المعونة الإنسانية خلال العام الماضي، وذلك نتيجة للقتال العنيف ورفض الحكومة السورية دعم إيصال تلك المعونة. ونكرر التأكيد على أنه لا يوجد ما يبرر منع نظام الأسد وصول المساعدات الإنسانية إلى حمص، وندعوه إلى السماح للمنظمات الإنسانية بإمكانية الوصول الآمن لإجلاء الجرحى وتقديم العلاج الطبي. ونؤكد من جديد أيضا ضرورة خضوع المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان للمساءلة.

تسبب تأثير الصراع السوري في نشوء تحديات هائلة لجيران سوريا. ونشيد إشادة قوية بلبنان وتركيا والأردن لدأبهم على تقديم الدعم للاجئين السوريين، ونحث جميع البلدان المجاورة على إبقاء حدودها مفتوحة أمام الضعفاء الفارين للنجاة بأرواحهم. يحتاج اللاجئون والبلدان المضيفة لهم على السواء إلى الدعم المالي العاجل والمستمر.

وأخيرا، فإننا لا نزال نشعر بالقلق البالغ إزاء الاشتباكات العنيفة والتفجيرات في لبنان، خاصة في صيدا وطرابلس وبيروت. وندين بأشد عبارات الإدانة الهجمات التي شنها متشددون على القوات المسلحة اللبنانية وأدت إلى مقتل بعض الجنود والمدنيين. تجدد الولايات المتحدة الإعراب عن تأييدها الكامل لسياسة النأي بالنفس التي يتبعها لبنان حيال الأزمة السورية والتزامها بدعم استقرار لبنان وسيادته واستقلاله.

نحن ندعو جميع الأطراف في لبنان إلى التقيد بسياسة النأي بالنفس والتحلي بضبط النفس لكفالة الاستقرار والأمن في لبنان.

ونرحب بالخطوة الهامة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي أمس بالموافقة على تسمية الجناح العسكري لحزب الله باعتباره منظمة إرهابية. وباتخاذ هذا الإجراء، يبعث الاتحاد الأوروبي برسالة قوية إلى حزب الله مفادها أنه لا يمكنه أن يعمل مع الإفلات من العقاب وأن هناك عواقب لأفعاله، بما في ذلك الهجوم المميت العام الماضي في بورغاس، بلغاريا، الذي أدانه مجلس الأمن عن حق، والتآمر لشن هجوم مماثل في قبرص. وندعو الحكومات الأخرى إلى أن تحذو حذو الاتحاد الأوروبي وتتخذ الخطوات للبدء في السيطرة على الأنشطة الإرهابية والإجرامية لحزب الله.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو أن تتفضل الوفود التي لديها بيانات طويلة بتعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

وأود أن أبلغ جميع المعنيين، أنه حيث أن لدينا عددا كبيرا جدا من المتكلمين، فإننا سنواصل المناقشة المفتوحة اليوم خلال ساعة الغداء.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة حسنة التوقيت، وأن أعرب عن تقدير وفدي العميق للسيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة.

نجتمع اليوم بعد أيام قليلة من اعتماد البيان الرئاسي، في ١٠ تموز/يوليه الذي أعرب فيه جميع الأعضاء الجالسين حول هذه الطاولة،

”عن قلقه العميق إزاء كل الانتهاكات لسيادة لبنان ويدعو جميع الأطراف إلى أن تحترم احتراما تاما سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليا، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة“ (S/PRST/2013/9).

وفي حين يعرب وفدي عن تقديره لدعوات مجلس الأمن المتكررة إلى الاحترام التام لسيادة لبنان، أقف اليوم أمام مجلس الأمن لأذكره بأن الأسس الرئيسية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والبيان الرئاسي تواجه التحدي يوميا من جانب المقاتلات الإسرائيلية. أبرز الأمين العام هذا في الفقرة ٩ من تقريره الأخير (S/2013/381) عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، حيث ذكر أن ”وخلال الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو وحدها، أحصت اليونيفيل ٤٩ طائرة مقاتلة إسرائيلية انتهكت المجال الجوي اللبناني“. احتجت اليونيفل وحكومتي على هذه الانتهاكات – احتجت حكومتي بأشد العبارات – ودعتا إلى وقفها فورا.

هل أنا بحاجة أيضا إلى تذكير المجلس بأن إسرائيل تواصل انتهاك السلامة الإقليمية لبلدي باحتلال مزارع شبعا وتلال كفر شوبا؟ هل أنا بحاجة أيضا إلى تذكير المجلس بأن إسرائيل تتأخر حتى في الرد على الخطة التي اقترحتها اليونيفل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر؟ لقد آن الأوان لأن تنسحب إسرائيل من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة.

وعلاوة على ذلك، يشرفني مرة أخرى أن أنوه بتصميم البلدان المساهمة بقوات، ورجال نساء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وأن أشيد بهم على جهودهم التي لا تكل في المساعدة على المحافظة على الاستقرار والأمن في جنوب لبنان. يضاهي تصميمهم التزام لبنان بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وبشأن الحالة في سوريا، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على القلق المعرب عنه في البيان الرئاسي للمجلس ”إزاء الزيادة الملحوظة في إطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان،“ (S/PRST/2013/9)، الذي ينتهك سيادة بلدي، ويهدد بزعزعة استقراره.

من المعروف جيدا أنه منذ بداية الأزمة في سوريا، اعتمد بلدي سياسة النأي بالنفس الرامية إلى حماية وحدة لبنان الداخلية واستقراره من الصراعات الإقليمية، وهي سياسة تم التأكيد عليها من جديد في إعلان بعبدا، الذي اعتمدته هيئة الحوار الوطني في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. غير أن سياسة النأي بالنفس عن الصراع السوري لا يمكن أن تعني و لم تعن تخلي لبنان عن مسؤولياته تجاه أشقائنا السوريين والتزاماته بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. كما أبلغت المجلس في الأسبوع الماضي، فإن لبنان لن يغلق حدوده، لن يعيد اللاجئين، وسيواصل تقديم المساعدة إليهم في حدود الموارد المتاحة (انظر S/PV.7000). لكن، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أن لبنان لن يكون قادرا، في حدود موارده الشحيحة والمتناقصة، على مواكبة التدفق المتزايد للاجئين السوريين بمفرده، ومن ثم نكرر مناشدة المجتمع الدولي تقاسم العبء وتكثيف الدعم المباشر إلى لبنان سياسيا وماليا.

أنتقل الآن إلى الموضوع الرئيسي لجلسة اليوم، أود أن أثني على الجهود التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد جون كيري، لاستئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية على أمل أن تؤدي إلى تحقيق السلام العادل والدائم الذي، في رأينا، لا يمكن أن يقوم إلا على أساس مبادئ وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية.

ومع ذلك، اسمحوا لنا بأن نقولها بصوت عال وواضح: إن الخطر الرئيسي الذي تواجهه هذه المفاوضات هو استمرار الإجراءات الإسرائيلية الاستفزازية التي من شأنها تقويض المفاوضات. ولحماية المفاوضات، لا بد من وقف هذه الإجراءات بالكامل. ومن الواضح أنه لا مثال أفضل على هذه الإجراءات من أعمال التشييد بلا هوادة في الأشهر الماضية للمستوطنات الإسرائيلية بمعدل غير مسبوق، ناهيك عن الموافقة على بناء وحدات استيطانية جديدة، آخرها ١١٦٩ وحدة في حزيران/يونيه وحوالي ٩٠٠ وحدة حتى الآن هذا الشهر. وكيف لا نشير، أيضا، إلى استمرار أعمال مصادرة الأراضي والهجمات على الممتلكات وعنف المستوطنين؟

وفي ما يتعلق بآفاق نجاح المفاوضات، صيغت القضية ببلاغة في المقال الافتتاحي لصحيفة هآرتس الإسرائيلية، في ٢١ تموز/يوليه:

”.. تقع المسؤولية الرئيسية عن دفع المحادثات قدما على عاتق إسرائيل. لا يمكن لأحد سوى إسرائيل أن يضع نهاية للاحتلال، وهو مفتاح كل شيء آخر.“

أخيرا، جرت الإشارة في جلسة اليوم إلى قيام الاتحاد الأوروبي بإضافة ما وصفه ”بالجناح العسكري لحزب الله“ إلى قائمته للإرهابيين. وكما أعرب أمس الرئيس ميشال سليمان، يأمل بلدي أن يعيد الاتحاد الأوروبي،

”النظر في موقفه على أساس تفادي اتخاذ قرارات متسرعة، والحفاظ على استقرار لبنان وتأكيد الخيارات الأساسية قيد المناقشة في هيئة الحوار الوطني، ليتعامل أساسا مع مقتضيات إعلان بعبدا والخطة الرئاسية لاستراتيجية الدفاع الوطني.“

وفي هذا الصدد، من الملائم جدا أيضا تذكير مجلس الأمن أن الاتحاد الأوروبي أصدر أيضا، في ١٩ تموز/يوليه، توجيها تاريخيا يحظر التعاون مع الكيانات والمشاريع الإسرائيلية الكائنة خارج خط عام ١٩٦٧ في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان، وتقديم الدعم المالي لها. قد تكون خطوة صغيرة، كما قال كثيرون، في ضوء الطابع التوجيهي لصك الاتحاد الأوروبي، لكنها في الواقع خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ونرحب بشدة بهذا التطور لنسأل عما إذا كان قد آن الأوان لكي يبعث المجلس أيضا برسالة مماثلة، تشير إلى أن استمرار الاحتلال في انتهاك للقانون الدولي لم يعد بالإمكان أن يظل في وضع الإفلات من العقاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الياس (المملكة العربية السعودية): أود أن أتقدم إليكم، سيدتي الرئيسة، بخالص التهنئة على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

كما أود أن أوضح تأييد بلدي لما ورد، وسيرد، في بيانات المتكلمين باسم جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز. كما أتوجه بالشكر للسيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة في هذا الشأن.

تستمر إسرائيل في انتهاكها للقوانين الدولية وحقوق الشعب الفلسطيني الأبي عبر انتهاكات تشمل التهجير والطرد والاعتقال التعسفي وإساءة معاملة السجناء، كما تستمر آلة الاستيطان الإسرائيلية في السعي نحو تغيير الوضع على الأرض بما يشمل عمليات مصادرة وتدمير للمنازل الفلسطينية وتوسيع للبؤر الاستيطانية والاعتقالات واستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين واستمرار الحصار ضد قطاع غزة، وكان آخر دلائل عنجهية إسرائيل وتحديها للإرادة الدولية إعلانها الأسبوع الماضي بأنها بصدد إقرار بناء ١ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في عدد من المستوطنات.

تستمر إسرائيل في تجاهل الجهود الدولية لإحياء عملية السلام بل ويطلق مسؤولون إسرائيليون تصريحات تشكك في نجاح عملية السلام وحل الدولتين تستوجب استنكارا دوليا واسعا. وفي المقابل، تابعنا تصريحات وتقارير قرب استئناف عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، إلا أن وفد بلدي يؤكد على أهمية عدم الارتكان إلى الآمال من دون استمرار ضغط المجتمع الدولي على إسرائيل من أجل أن تعلم أنه لا يوجد خيار إلا خيار السلام وأن لا يتم الاكتفاء بمراجعات روتينية لهذه القضية ضمن مداولات مجلس الأمن. إن وفد بلدي ليشيد بقرارات الاتحاد الأوروبي الأخيرة التي تؤكد على عدم شرعية المستوطنات القائمة على أراضي الضفة الغربية والقدس، وإدراج بند في أي اتفاقيات مستقبلية بين دول الاتحاد وإسرائيل يؤكد على عدم خضوع هذه المستوطنات لإسرائيل.

كما نشيد بقرارات الاتحاد بعدم التعاون مع جهات حكومية وخاصة في المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية. ونطالب دول العالم بالإتيان بخطوات مماثلة وإدانة الأعمال الإسرائيلية الإجرامية بحق المواطنين الفلسطينيين.

تتدهور الحالة في سوريا الشقيقة يوما بعد يوم، حيث قتل حتى الآن حوالي مائة ألف قتيل منهم أكثر من ٦ ٥٠٠ طفل دون سن العاشرة، بينما لا يحرك المجتمع الدولي ساكنا من أجل إرغام النظام السوري على الاستجابة لتطلعات الشعب السوري المشروعة. إن الأزمة السورية الإنسانية تعتبر وصمة عار في جبين المجتمع الدولي، الذي يقف عاجزا عن التحرك لمعالجتها لتصل الأزمة إلى مستوى قياسي تاريخي حيث أصبحت أزمة اللاجئين السوريين أسوأ أزمة يواجهها المجتمع الدولي منذ الإبادة الجماعية في رواندا حسب شهادة الأمم المتحدة.

لقد أدانت غالبية دول العالم، عبر القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وآخرها القرار الصادر في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ النظام السوري على إزهاقه أرواح عشرات الآلاف من شعبه الأبي، كما أدان مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه الماضي النظام السوري على انتهاكاته لحقوق الإنسان للشعب السوري، إلا أن وفد بلدي يؤكد مجددا على أهمية ترجمة تلك القرارات إلى دعم فعلي للشعب السوري والتحرك الدولي نحو وقف مجازر النظام السوري بحق شعبه قبل أن يفتك النظام بكافة أفراد شعبه، وخشية من تفجر الأزمة على المستوى الإقليمي ما يكون لها تبعات خطيرة في ظل تدخل جهات خارجية في سوريا كما حصل إبان التدخل السافر لحزب الله في القصير.

إن تأخر المجتمع الدولي في التحرك لا يعني إلا المزيد من المعاناة للشعب السوري وهو ما يجب التحرك إزاءه في أقرب وقت ممكن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد ماتشادو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شهدت مرة أخرى الأسابيع القليلة الماضية أحداثا هامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وترحب البرازيل ترحيبا حارا بإعلان وزير خارجية الولايات المتحدة السيد جون كيري يوم ١٩ تموز/يوليه عن التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بالأساس لاستئناف مفاوضات مباشرة بشأن الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وذلك تطور مشجع، تطور ينطوي على احتمال عكس الجمود والشلل اللذين اتسمت بهما عملية السلام في السنوات الأخيرة. ونأمل أن يؤدي هذا الجهد المتجدد إلى الإعمال الكامل للحل القائم على وجود دولتين الذي طال أمده. فإنها فرصة لا يجب تفويتها.

ويجب على مجلس الأمن تقديم الدعم الفعال والمستدام لاستئناف عملية السلام والعمل نحو اتمامها بصورة مرضية. وينبغي للحالة الراهنة أن تكون محل تساؤل، حيث إن المجلس مهمش والجهود العقيمة لتعزيز السلام تظل في أيدي مجموعات صغيرة مثل المجموعة الرباعية. وتجدد البرازيل طيه

التزامها الراسخ والمتواصل بالسلام بين إسرائيل وفلسطين وتظل مستعدة لتقديم الدعم إلى خطة حقيقية لتحقيق السلام.

ومع استعداد الطرفين لإعادة الدخول في مفاوضات مباشرة، يجب علينا أن نواصل المساعدة في الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين، التي لا تزال كبيرة للغاية. وأبرمت الحكومة البرازيلية لتوها اتفاقا مع برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للتبرع بحوالي ٥٠٠٠ ١١ طن من الأرز.

وبينما نواصل مواجهة تحديات تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، علينا ألا ننسى الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في المنطقة، وإتاحة المجال لسماع تلك الأصوات التي ما فتئت تطالب بالسلام.

ولا تزال تشعر البرازيل بقلق عميق إزاء الحالة في سوريا، حيث تتجلى مأساة إنسانية وتداعياتها غير المباشرة في المنطقة بأسرها. ونكرر تأكيد إدانتنا القاطعة لجميع أشكال العنف، أيا كان مرتكبوها. ونجدد دعوتنا للوقف الفوري لإطلاق النار، ووضع حد لجميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ووصول المساعدات الإنسانية الآمنة والفورية بدون عوائق إلى المحتاجين إليها.

ولا نزال من أشد المؤيدين لمبادرة عقد مؤتمر جنيف آخر في أقرب وقت ممكن بغية تعزيز عملية سياسية شاملة للجميع، بقيادة سورية تؤدي إلى انتقال يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. ونجدد دعمنا لعمل الممثل الخاص المشترك في هذا المسعى، ونشجعه على إطلاع الجمعية العامة على مبادراته.

إن المفاوضات الشاملة هي الخيار الوحيد القابل للتطبيق أمامنا. وتكرر البرازيل تأكيد رفضها الإجراءات التي تؤدي إلى المزيد من عسكرة النزاع في سوريا. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، إلى الاستجابة لتوصية اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق ووقف عمليات نقل الأسلحة إلى جميع الجهات الفاعلة المعنية في النزاع. إن حجة توفير الأسلحة إلى الأطراف سيساعد على تحقيق توازن عسكري ويسهم بطريقة أو بأخرى في نجاح مؤتمر جنيف المقرر عقده، خلل خطير. وذلك ليس من شأنه سوى تعزيز سباق التسلح، الذي بدوره سيؤدي إلى انحسار فرص تفاهم سياسي.

إن تكثيف الجهود الدبلوماسية، لا الطفرة في الأسلحة، هو السبيل إلى تحقيق التسوية السياسية التي ينبغي لهذا المجلس أن يعززها. علاوة على ذلك، فمن الواضح أن المزيد من الأسلحة يمكن أن يؤدي للأسف إلى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي ضوء استنتاجات لجنة التحقيق بأن جميع الأطراف قد انتهكت بشكل خطير حقوق الإنسان، تتطلب حماية المدنيين كمية أقل من الأسلحة، لا أكثر، في أيدي الأطراف.

وبالنظر إلى التدهور الخطير في الحالة الإنسانية في سوريا، نثني على البلدان المجاورة للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين السوريين. وندرك أن العبء على عاتق أولئك الذين يمارسون التضامن الفعال والجدير بالثناء مع السوريين ثقيل للغاية. وأسهمت البرازيل ماليا من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتخفيف محنة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

وما برحت البرازيل تتابع بقلق كبير الحالة الخطيرة في مصر. ونحن نحثّ جميع الأطراف الفاعلة على السعي إلى التوصل لحلول للتحديات التي تواجه البلد مع الاحترام الكامل للمؤسسات. كما ندعو إلى الحوار والمصالحة، بحيث يمكن تحقيق التطلّعات المشروعة للشعب المصريّ إلى الحرية والديمقراطية والازدهار بدون عنف وفي إطار النظام الديمقراطي تماما.

وأودّ أن أختم بملاحظة موجزة عن لبنان. فمن المثير للقلق بشكل خاص أنّ العنف قد أصبح طائفيا أكثر فأكثر، مثيرا المزيد من التحديات في بلد متنوع مثل لبنان.

فينبغي للمجتمع الدولي أكثر من أيّ وقت أن يدعم بقوة وفعالية الرئيس ميشال سليمان والتزام الحكومة اللبنانية بسياسة النأي بالنفس. وعليه أن يتمسّك بحزم بالسلام والاستقرار في لبنان، مع المشاركة الحاسمة من جانب المجلس، كما اتضح في بيانه الرئاسي المؤرخ في ١٠ تموز/يوليه (S/PRST/2013/9)، الذي نؤيده. وإننا ندعو جميع الأطراف في سوريا إلى الاحترام الكامل لسيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدته الإقليمية. فمن مصلحتها الخاصة عدم المضيّ في زعزعة استقرار البلد. كما ندعو جميع الأطراف اللبنانية الفاعلة إلى تفادي المزيد من التصعيد والبدء بمسار التفاهم السياسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

المطران شوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئكم على تولّيكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة.

لقد أعرب الكرسي الرسولي تكرارا عن قلقه العاجل حيال سلام شعوب منطقة الشرق الأوسط ورفاهها، بصرف النظر عن عِرقها ودينها. وقد دعا البابا فرانسيس في رسالته الأولى بمناسبة عيد الفصح، في ٣١ آذار/مارس من هذه السنة، إلى:

”السلام في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين يكافحون لإيجاد طريق الاتفاق، بحيث يمكنهم أن يستأنفوا بطواعية وشجاعة المفاوضات لإنهاء النزاع الذي استمر طويلا جدا. والسلام... قبل كل شيء لسوريا العزيزة، ولشعبها الذي مزّقه النزاع، وللاّجئين الكثيرين الذين ينتظرون المساعدة والمواساة. فكم أُريق من الدماء! وكم يجب أن يبقى من المعاناة قبل إيجاد حل سياسي للأزمة؟“

وفي ضوء الخطورة الشديدة لما يحدث في سوريا، ولا سيما خلال الأشهر القليلة الماضية، يودّ وفد بلدي أن يركّز ملاحظاته اليوم على معاناة شعبها التي لا تُطاق.

لقد ذُهِل العالم كله بالإحصاءات المتزايدة التي تصف الحالة الإنسانية الرهيبة في سوريا. فمأساوية مثل هذه الحالة التي لا يمكن احتمالها تستدعي منا تدابير فورية لمساعدة نحو ١،٨ مليون لاجئ، يبحثون الآن عن السلام والأمن والأمان في لبنان والأردن والعراق وتركيا ومصر.

وعلاوة على ذلك، هناك أكثر من ٤ ملايين شخص مشرّدين داخليا، يشكلون نحو ١٨ في المائة من السكان، و ٦،٨ ملايين ضحية لهذا النزاع، نصفهم من الأطفال، بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وقد فقَد أكثر من ٤ ملايين شخص بيوتهم. وفضلا عن ذلك، يبدو إنّ التحديات التي تواجهها البلدان المجاورة في مساعدة اللاجئين وحمايتهم تُسهم في المزيد من زعزعة الاستقرار السياسي للمنطقة.

وعلى الجبهة السياسية، يقتصر تصعيد هذا النزاع التدميري على مؤثرات خارجية وجماعات متشددة، ترى فيه فرصة للمكاسب السياسية والعقائدية أكثر من كونه كارثة مروِّعة تجتاح سوريا. واليوم، إذ ندرك أنّ للنزاع تداعيات سلبية على الجميع، يود وفد بلدي أن يسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى الأثر التدميري الذي يتركه النزاع على السكان المسيحيين في سوريا، وهم فئة بقيت تقاليدها المختلفة حاضرة في البلد على مدى ٢ ٠٠٠ عام.

وفي هذه الأيام، تواجه الطائفة المسيحية تحديات عديدة لجوهر وجودها في المنطقة. فالمسيحيون يواجهون جماعات عقائدية متشددة تسعى إلى استئصالهم من المنطقة من جهة، واستمرار انعدام الأمن لأسَرهم وبيوتهم لأنهم تُركوا للدفاع عن أنفسهم من جهة أخرى. ومقتل الكاهن الكاثوليكي فرانسوا مراد ليس سوى مثال واحد على الفظائع العديدة في سلسلة طويلة من عمليات

اختطاف المسيحيين، بمن فيهم المطارنة والكهنة، وعمليات القتل الشنيعة للمدنيين الأبرياء. وقد شهد المسيحيون أيضا تدمير أكثر من ٦٠ كنيسة ومؤسسة تابعة لهم. وهنا، أود أن أشكر ممثل توغو على تفضّله بتذكُّر مقتل الأب مراد.

لقد كان عليهم في حالات عديدة، وفي خضمّ الظروف الخطيرة والمهددة للحياة، أن يجدوا الأساليب والوسائل لحماية مقتنياتهم المقدّسة النفيسة، ومخطوطاتهم وتحفهم الأثرية الثمينة الشاهدة على تراثهم وثقافتهم الممتدين ألفي عام، واللذين يشكلان تراثا عالميا حقيقيا ذات قيمة عالمية متميزة للبشرية بأسرها.

وهذه الملاحظات ذات الصلة ليست دليلا على عدم القلق من جانب الكرسي الرسولي حيال المعاناة التي تصيب كل مواطن سوري، بصرف النظر عن الدين أو العِرق. بل هي تعبير مناسب عن تعاطف الكرسي الرسولي مع الأسرة المسيحية كلها، وعمَّا ينبغي أن يكون التخوُّف الجدّي لدى العالم كله على المصير المجهول للآلاف العديدة من الضحايا، بما يشمل المسيحيين فضلا عن الأقليات العرقية والدينية الأخرى، الذين يجدون أنفسهم مستهدَفين بلا رحمة في هذا النزاع دون أي خطأ ارتكبوه، والذين يصارعون الآن من أجل بقائهم وهم في مرمى النيران. ووفد بلدي مقتنع بأنه لا يمكن إحراز أي تقدّم اجتماعي أو تحقيق أية عدالة إذا لم تُمنح الأقليات العرقية موقعها المستحَقّ بصفتها أعضاء كاملة في المجتمع.

والرفض المتواصل من جانب كلا طرفي النزاع للمشاركة في حوار سياسي مُفيد يهدف إلى بناء سوريا متصالحة ليس سوى إنذار بالمزيد الموت والخوف والكراهية والدمار. وكما ذُكِر تكرارا في هذه القاعة وفي منتديات دولية أخرى، لا يمكن أن يكون هناك حلّ عسكري للنزاع السوري. وبصرف النظر عن ذلك، تُصرّ أطراف النزاع على اعتزامها، بإفلات كامل من العقاب، إراقة المزيد من الدماء، والحصول على المزيد من الأسلحة وإزهاق المزيد من الأرواح قبل إحضارهم إلى طاولة التفاوض.

ولا يمكن أبدا اعتبار الحرب وسيلة لحل النزاع. لكنها حين تقع، لا يمكن كسبها إلا عبْر السلام؛ أجل، إنّ السلام يُكتسَب بالمفاوضات والحوار والمصالحة. لذا، فإنّ وفد بلدي يأمل من المجتمع الدولي أن يُقدِم بشجاعة على تسوية خلافاته وإثبات الإرادة السياسية اللازمة لتمهيد الطريق لمؤتمر جنيف الثاني الذي طال انتظاره، بغية مساعدة جميع أطراف النزاع على إعادة اكتشاف مسار الحوار الذي لا غِنى عنه، بهدف التوصل إلى حل تضافري وتفاوضي.

ووفد بلدي يُشيد بكل جهد لبلوغ تلك الغاية، ويطلب إلى جميع الأطراف المسؤولة الكفّ عن إعاقة التسوية التفاوضية التي طال انتظارها لهذا النزاع. فالسلام في سوريا يجعلنا جميعا فائزين، بينما النزاع المستمر لا يضمن سوى الخاسرين حتما.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ستوراتشي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان ألبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وجورجيا وصربيا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بإعلان وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري في ١٩ تموز/يوليه أنه تم التوصل إلى اتفاق يرسي أساسا لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهذه خطوة بالغة الأهمية نحو تحقيق حل دائم للنزاع. ويشيد الاتحاد الأوروبي بتفاني الوزير كيرى وبالالتزام الشخصي الذي أبداه رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس.

كما يثني الاتحاد الأوروبي على الجهود الهامة التي بذلتها دول الجامعة العربية للتأكيد على الأهمية الاستراتيجية لمبادرة السلام العربية لجميع الأطراف.

وبالنظر للمفاوضات الشاقة المقبلة والقرارات الصعبة التي يتعين اتخاذها، فإن استمرار القيادة الشجاعة للرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو واستعدادهما المتواصل للانخراط بحسن نية سيكونان أمرين حاسمين لتحقيق النجاح. وحالما تستأنف المفاوضات، ينبغي أن تقود إلى إحراز تقدم ملموس وحسن التوقيت. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تقويض عملية التفاوض وآفاق السلام.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى استنتاجات مجلسه السابقة التي حددت رؤيته للحل القائم على وجود دولتين الذي ينجم عن اتفاق على جميع مسائل الوضع النهائي، وإنهاء كل المطالبات، واستيفاء التطلعات المشروعة لكلا الطرفين بوجود دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة الأراضي وذات السيادة ولديها مقومات البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، وتتمتع كلتا الدولتين بعلاقات طبيعية مع جميع بلدان المنطقة. كما يشير الاتحاد إلى الاستنتاجات السابقة وسيواصل التصدي لجميع المسائل التي تعرض للخطر مقومات بقاء الحل القائم على وجود دولتين.

وسيظل الاتحاد الأوروبي منخرطا بشكل كامل مع كلا الطرفين وسيواصل أيضا الإسهام، بالترافق مع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين، بما في ذلك في إطار المجموعة الرباعية، في التوصل إلى حل عن طريق التفاوض بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، بما فيها القدس والحدود والأمن والمياه واللاجئون. وسيقدم الاتحاد الأوروبي الدعم الفعال والملموس بغية المساعدة في ضمان انجاح المفاوضات بين الطرفين، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لأي ترتيبات دولية تهدف إلى تدعيم أي اتفاق للسلام. واذا تم التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق لإنهاء هذا النزاع، سيكون الباب مفتوحا لتعميق وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجميع بلدان المنطقة، بما يسهم في أفق عصر جديد لتحقيق السلام والأمن والازدهار.

وسأواصل الادلاء ببيان مختصر. واطلب من المشاركين الرجوع إلى النص الموزع للبيان الكامل.

وفيما يتعلق بالحالة في سوريا، تثير جزع الاتحاد الأوروبي الحالة الإنسانية المأساوية واستمرار الحملة العسكرية للنظام، وبخاصة القصف المستمر لحمص، فضلا عن منع الوصول الإنساني للأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الاخرى العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وهو أمر نستهجنه. كما نشعر بالقلق من التقارير التي تفيد بالوحشية المتزايدة لبعض جماعات المعارضة المسلحة. ويطالب الاتحاد الأوروبي بان تكفل جميع الأطراف امكانية وصول منظمات المعونة الفورية والمستمرة والمأمونة وبدون قيود وبدون عائق إلى المحتاجين في جميع مناطق سوريا، وعبر جميع الطرق والقنوات الممكنة، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط النزاع. وفي ذلك الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة النداء الذي وجهته وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، فاليري آموس إلى المجلس في ١٦ تموز/يوليه وفي ذلك الصدد يدعو الاتحاد مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته بشكل كامل.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرة المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي للتوصل إلى تسوية سياسية في سوريا عن طريق عقد مؤتمر جنيف وهو يؤيد بقوة هذه المبادرة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوسيع الائتلاف الوطني السوري الذي سيمكن من المشاركة الفعالة والتمثيلية والمتماسكة للمعارضة في هذا المؤتمر.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ حيال تورط الأطراف الفاعلة الاجنبية والمتطرفة من غير الدول في القتال في سوريا على جميع الأطراف المتحاربة ومن تزايد التوتر الطائفي في لبنان والعراق.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا على أهمية دور لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، ويعرب عن بالغ قلقه حيال النتائج الواردة في آخر تقارير اللجنة. ويجدد الاتحاد الأوروبي التأكيد على أنه لن يكون هناك أي افلات من العقاب على أي انتهاك أو اعتداء على حقوق الإنسان او القانون الإنساني الدولي، ويشير إلى أن بإمكان المجلس أن يحيل الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية في أي وقت، على النحو المطلوب في الرسالة الموجهة إلى المجلس من القائم بالأعمال للبعثة الدائمة لسويسرا المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/19).

ويساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ من التقييم الأخير بشأن استخدام الأسلحة او العوامل الكيميائية داخل سوريا. ولذلك يدعو الاتحاد الأوروبي السلطات السورية مرة أخرى إلى منح بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق امكانية الوصول الكاملة بدون عائق وبدون تأخير إلى جميع المواقع التي يزعم استخدام الأسلحة الكيميائية فيها.

وارجو أن تسمحوا لي بأن أنتقل إلى لبنان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما مضمون البيان الرئاسي بشأن لبنان الصادر في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ (S/PRST/2013/9).

ويشيد الاتحاد الأوروبي بقرار لبنان إبقاء حدوده مفتوحة لجميع اللاجئين. ومع ذلك، فإن السلطات اللبنانية، في جهودها السخية لاستضافة هؤلاء اللاجئين ومساعدتهم، تواجه تحديات جدية لها آثار إنسانية وسياسية وأمنية واجتماعية – اقتصادية واسعة النطاق.

وقدم الاتحاد الأوروبي اكثر من ١١٣ مليون يورو لدعم لبنان منذ بداية الأزمة وهو ملتزم بمواصلة تقديمه المساعدة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا على دعمه لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تساهم فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصورة فعالة، وهو يشدد على أهمية استمرار التزام لبنان بالتنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة وغيرها من الالتزامات الدولية، بما في ذلك قرارات المحكمة الخاصة للبنان.

ويشير الاتحاد الأوروبي مع شعور بالقلق العميق إلى تورط اطراف لبنانية في القتال في سوريا، بما في ذلك مشاركة حزب الله المعترف بها صراحة. كما يؤكد الاتحاد قلقه المتزايد من القصف عبر الحدود وإطلاق الصواريخ من سوريا على لبنان، ويؤكد مجددا على أن انتهاك سيادة لبنان أمر غير مقبول. ونناشد جميع الأطراف الفاعلة اللبنانية الاستجابة لدعوة الرئيس سليمان إلى التقيد عمليا بممارسة سياسة النأي بالنفس عن النزاع السوري، ومواصلة الالتزام الحقيقي بهذه السياسية وغيرها من المبادئ المجسدة في إعلان بعبدا.

ويحث الاتحاد الأوروبي على التشكيل الفوري لحكومة لبنانية جديدة، ويناشد أيضا الزعماء السياسيين اللبنانيين استئناف مداولاتهم بشأن إطار العمل الانتخابي وترتيبات إجراء الانتخابات البرلمانية.

وأود أن اختتم بياني ببعض العبارات عن الحالة في مصر، التي نتابعها بشعور كبير بالقلق. إن الاتحاد الأوروبي يقدر تقديرا كبيرا علاقاته مع مصر، وهو يواصل الوقوف مع الشعب المصري في كفاحه من أجل الكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحياة الكريمة. وبالأمس، وافق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على استنتاجات المجلس بشأن مصر، وهي تحدد المواقف والشواغل التي نشير اليها.

وأود أن اؤكد مجددا على ثلاث رسائل رئيسية.

من الأهمية القصوى بمكان أن تباشر مصر عملية انتقالية تمكن من نقل السلطة إلى حكومة بقيادة مدنية ومنتخبة بطريقة ديمقراطية. وتبقى الشمولية أمرا محوريا لهذه العملية.

وعلى جميع الأطراف أن تمتنع عن أعمال العنف، ولا بد من المحافظة على الأمن والنظام العام، مع إبداء ضبط النفس والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

والاتحاد الأوروبي على استعداد لمساعدة الشعب المصري في رغبته في مستقبل ديمقراطية ومزدهر.

وأود أن اضيف نقطة واحدة فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية للمفوضية الأوروبية التي نشرت يوم الجمعية الماضي ويشير اليها الممثل الدائم لإسرائيل واخرون. وأود أن اقتبس من بيان اصدرته الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالسياسة الخارجية والأمنية في ذلك الصدد. فتلك الوثيقة تؤكد من جديد على الموقف المتخذ منذ عهد بعيد ومفاده أن الاتفاقات الثنائية مع إسرائيل لا تغطي الأرض التي اصبحت تحت ادارة إسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٦٧. والمقصود بهذا أيضاح موقف الاتحاد الأوروبي قبل المفاوضات بشأن اتفاقات مع إسرائيل خلال المنظور المالي للاتحاد الأوروبي الذي يبدأ في عام ٢٠١٤. وهذا باي حال من الاحول لن يحكم مسبقا على نتائج مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويتمثل موقف الاتحاد الأوروبي المتخذ منذ عهد بعيد في أنه سيعترف بالتغييرات التي تجرى على الحدود حالما يعترف بها كلا الطرفين. وبتلك الطريق يأمل الاتحاد الأوروبي أن يهيئ جوا لمفاوضات ذات مغزى ومستدامة تفضي إلى التوصل إلى اتفاق للسلام بين الطرفين.

ومع ذلك، لن تنفذ الاحكام المحددة للمبادئ التوجيهية قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي غضون ذلك، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل والتشاور مع إسرائيل بشأن نطاق واسع للمسائل الثنائية، وقدم الدعوة إلى عقد مناقشات بشأن النطاق الاقليمي للاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي التي هي حاليا قيد الإعداد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): اشكر ممثل وفد الاتحاد الأوروبي على بيانه.

اعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ديالو (تكلم بالفرنسية): اشكركم، سيدتي، على قيادتكم لأعمال المجلس هذا الشهر. كما اشكر السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على احاطته الإعلامية الشاملة.

وينبغي ألا تصرف البيئة الإقليمية المضطربة انتباهنا عن المسار الإسرائيلي – الفلسطيني.

وايجاد حل دائم وعادل لهذا النزاع لا يقل أهمية.

قد يكون الهدوء النسبي الذي يسود في الوقت الراهن مؤشرا على وقوع المزيد من الاضطرابات.

إننا نرحب بالإعلان في عمان عن إبرام اتفاق وضع الأسس لاستئناف المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتعرب اللجنة عن تقديرها للنشاط الدبلوماسي المكثف لوزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، الذي يحظى بدعم من لجنة المتابعة، التابعة لجامعة الدول العربية، فضلا عن العديد من رؤساء الدول.

ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة التزامه بضمان أن تفي الأطراف بوعودها، والتفاوض بحسن نية والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرض للخطر عملية التفاوض.، عقدت اللجنة في بيجين في الشهر الماضي تحديدا اجتماعا دوليا بشأن محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وأظهر العدد الكبير من المشاركين والتغطية الإعلامية الواسعة بأن المجتمع الدولي يعتبر ذلك مسألة ذات أولوية. وتشكر اللجنة بإخلاص الحكومة الصينية على استضافة هذا الحدث، وهي ممتنة للخبراء الصينيين على مشاركتهم الفعالة.

وجرى الاعتراف على نطاق واسع بين المشاركين في المؤتمر بالحاجة إلى مضاعفة الجهود طويلة الأمد للتوصل إلى تسوية حل الدولتين عن طريق التفاوض. وعبر المتكلمون عن تقديرهم للالتزام المتجدد للولايات المتحدة ورأوا أنه ينبغي إعطاء فرصة لكي تظهر نتائج الجهود الدبلوماسية النشطة التي يبذلها وزير الخارجية جون كيري. وأعربوا عن تقديرهم لجهود الصين ومبادراتها ورحبوا بالدور الحيوي الذي تقوم به جامعة الدول العربية. ومع ذلك، أعربوا عن أسفهم لأن أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، مثل المجلس والمجموعة الرباعية، قد ظلوا على الهامش. كما عبروا عن قلقهم العميق جراء رفض إسرائيل التقيد بالتزاماتها القانونية المتعلقة بوقف كافة الأنشطة الاستيطانية، واحترام حدود عام ١٩٦٧ وإطلاق سراح السجناء، مما يمنع إحراز أي تقدم.

يصادف شهر تموز/يوليه مرور تسع سنوات على إصدار محكمة العدل الدولية للفتوى (انظر A/ES-10/273) التي أكدت عدم شرعية جميع المستوطنات ودعت إسرائيل إلى تفكيك الجدار العازل وتعويض الفلسطينيين عن جميع الأضرار. كما مرت ٣٤ سنة على اعتماد القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، الذي دعا فيه مجلس الأمن إسرائيل لوقف نقل المستوطنين إلى الأراضي المحتلة. وظل كلا النصين حبرا على ورق. ويتواصل بناء الجدار، مما تسبب في ضائقة إنسانية خطيرة. وشهد الربع الأول من عام ٢٠١٣ ارتفاعا مهولا في النشاط الاستيطاني، مقارنة بعام ٢٠١٢.

ويشكل التوجيه الصادر عن المفوضية الأوروبية مؤخرا، الذي يحظر جميع أشكال تمويل الاتحاد الأوروبي لمشاريع إسرائيلية في المستوطنات خطوة أولى ملموسة في اتجاه منع نمو تلك المستوطنات. إننا نرحب به ونأمل أن تتبعه إجراءات أخرى. فهو يبعث برسالة قوية ويظهر بأنه قد نفد صبر المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية. ويجب على القيادة الإسرائيلية الإصغاء والتصرف بحكمة إذا كانت لا ترغب في إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات.

وستواصل اللجنة تذكير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتزامها بضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي. كما أنها ستواصل الدعوة لرفع الحصار عن غزة، وذلك تمشيا مع القرار رقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونأمل أنه رغم الاضطرابات الإقليمية، لن يغفل الفلسطينيون عن تحقيق هدف المصالحة، والذي بدونه لا يمكن أن يكون ثمة حل الدولتين، لأن الموعد النهائي لإجراء الانتخابات ولتشكيل حكومة وحدة وطنية على الأبواب، سوف نستمر في حشد المساعدة لمؤسسات الدولة الفلسطينية. ويمكن الاعتماد على اللجنة لدعم كل الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات بحسن نية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد خليل (مصر): أود أن أعبر عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها اليوم السيد روبرت سيري منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. إن وفد مصر يؤيد البيانين اللذين سيلقيهما وفدا جمهورية إيران الإسلامية باسم دول حركة عدم الانحياز، وجيبوتي باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وأود أن أضيف النقاط التالية. أولا تدعم مصر الجهود التي تضطلع بها الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة من أجل استئناف مفاوضات السلام من خلال الزيارات المتتالية لوزير الخارجية الأمريكي إلى المنطقة التي أسفرت مؤخرا عن الإعلان عن قرب استئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ونتطلع إلى أن تسفر هذه الجهود عن تقدم حقيقي في أقرب وقت ممكن. قبل أن نصل إلى نقطة اللاعودة بشأن حل الدولتين، ونؤكد بأن جهود الوساطة الأمريكية وحدها ليست كافية بل يجب على الجانب الإسرائيلي أن يظهر الإرادة

السياسية اللازمة لإنجاح المفاوضات وأن يختار بين السلام وبين المستوطنات. كما نتطلع إلى أن يؤدي الإعلان عن استئناف مفاوضات السلام إلى استعادة دور المجموعة الرباعية الدولية.

ثانيا، ندعم موقف فلسطين بأن تبدأ المفاوضات بين الجانبين على أساس مرجعية حدود عام ١٩٦٧ ووقف بناء المستوطنات ونؤكد بأن المطالب الفلسطينية ليست شروطا مسبقة بل هي تنفيذ للشرعية الدولية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ثالثا، تندد مصر باستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة واستمرار لجوء المستوطنين الإسرائيليين إلى العنف ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وتدمير ممتلكاته، وتطالب مصر بالإفراج الفوري عن آلاف السجناء والمحتجزين الفلسطينيين في أماكن الاعتقال الإسرائيلية وبوقف الانتهاكات الفادحة التي يتعرضون لها.

رابعا، تدين مصر استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة في القدس الشرقية ومحيطها، وتطالب المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم لوقف هذه الممارسات غير القانونية وآخرها خطة إسرائيل لإخلاء ثماني قرى فلسطينية من سكانها بجنوب الخليل بحجة أنها تقع في نطاق منطقة تدريب عسكرية، وكذلك موافقة الكنيست على قانون تنظيم توطين البدو في النقب، وأود أن أذكر هنا أن لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري اعتبرت في آذار/مارس العام الماضي أن مشروع القانون المشار إليه تمييز يقنن الممارسات العنصرية ضد المواطنين العرب في إسرائيل تحت شعار تمركز الكثافة السكانية العربية على أقل ما يمكن من الأراضي. وكذلك اعتماد السلطات الإسرائيلية لخطة إنشاء حديقة عامة جنوب القدس، خمسها من الأراضي الفلسطينية وهو ما يعد أحد الأشكال المبتكرة لسلب الأراضي الفلسطينية.إن مصر تشيد بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي مؤخرا باستثناء المستوطنات من أية اتفاقات مستقبلية مع إسرائيل. وهو ما يعني عدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وترى مصر أن هذا التحرك خطوة على الطريق الصحيح نحو حل الدولتين ونحو التصدي للتوسع المتواصل في بناء المستوطنات غير الشرعية. ونرجو أن تشجع هذه الإجراءات إسرائيل على وقف بناء المستوطنات بدلا من أن تدفعها إلى التفكير في فرض قيود على نشاط الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية، ردا على ذلك.

خامسا، ترفض مصر استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة والتضييق على السلطة الفلسطينية. مما أدى إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني وتدهور الأحوال المعيشية وإعاقة جهود التنمية.

سادسا، أود أن أؤكد هنا أنه جاري التعامل مع التهديدات الأمنية التي تشهدها شبه جزيرة سيناء بواسطة القوات المسلحة المصرية مع مراعاة التنسيق اللازم وفقا لأحكام معاهدة السلام.

سابعا، تؤكد مصر أن الوضع في المنطقة لا يجب أن يصرف انتباهنا عن تطورات القضية الفلسطينية ولا عن ضرورة وقف المستوطنات وإقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. لكننا نطالب كذلك بضرورة وقف أعمال العنف في سوريا على الفور وتقديم المساعدات العاجلة للاجئين السوريين وتوفير الدعم اللازم للدول التي تستضيفهم. ونشدد على الحفاظ علي وحدة وسلامة الأراضي السورية وتماسك المجتمع السوري.

ونؤكد أن ما يحدث في سوريا الآن لا يبرر بأي حال استمرار احتلال الجولان السوري. ونطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدم شرعية احتلال الجولان أو إقامة المستوطنات فيه. ونطالب كذلك بضرورة انسحاب إسرائيل من أراضيها. كما ندين استمرار الطيران الحربي الإسرائيلي في اختراق الأجواء اللبنانية مما يعد انتهاكا لسيادة لبنان ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومع القانون الدولي ومع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في ضوء المعطيات السابقة، تطالب مصر مجلس الأمن مجددا بتحمل مسؤوليته والتعامل مع القضية الفلسطينية بالجدية المطلوبة واتخاذ ما يلزم من إجراءات للوقف الفوري لأنشطة الاستيطان الإسرائيلي غير المشروعة وضمان التوصل إلى تسوية نهائية، خاصة وأن قضية فلسطين كانت ولا تزال السبب الرئيسي وراء عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الذي يهدد بلاشك السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلر (تركيا): (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. يمر الشرق الأوسط الآن بمرحلة انتقال وتحول هامين. ولا تزال مسألة فلسطين تقع في قلب التحديات التي نواجهها في المنطقة. فهذه المسألة تواصل تقويض آفاق السلام والتعاون وتحقيق الرفاه في المنطقة.

لطالما أيدت تركيا الحل القائم على الدولتين وفقا لحدود ١٩٦٧ مع القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، ومعنا على قدم المساواة في هذه القاعة. وأصبحت إعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط واستئناف مفاوضات السلام الشاملة بين الطرفين من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم أكثر أهمية على نحو متزايد.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا ودعمنا للجهود التي بذلها مؤخرا جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة، من أجل إحراز تقدم فيما يخص إعادة إحياء المحادثات بين الطرفين. وهي فرصة أخرى لتحقيق حل الدولتين، لا يجب تفويتها. ونشجع الطرفين على الالتزام بتهيئة بيئة مناسبة للمحادثات استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، وتبادل الأراضي على نحو متفق عليه. وينبغي على الطرفين بناء الثقة من خلال وقف بناء المستوطنات، وإطلاق سراح السجناء واتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة من كلا الطرفين. كما نؤمن أيضا أنه ينبغي تجنب الإقدام على أي خطوة استفزازية ضد الأماكن المقدسة، لا سيما المسجد الأقصى.

وأود أن أكرر مرة أخرى أن تركيا كانت ولا تزال على أهبة الاستعداد للإسهام في جميع الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة.

ومن المؤسف أن أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال تشكل عائقا أساسيا أمام إجراء مفاوضات مجدية. ومن ثم فقد حان الوقت للالتزام بجدية واحترام معايير عملية السلام الراسخة. ولا تزال الحالة المثيرة للقلق للأسرى الفلسطينين قيد الاحتجاز الإسرائيلي، مصدر قلق عميق.

ونحن نتابع عن كثب التطورات المتعلقة بما أصدره الاتحاد الأوروبي مؤخرا من مبادئ توجيهية تحظر التمويل وأحكام أخرى بشأن الأراضي المحتلة.

وغني عن القول إن الحصار المفروض على غزة هو عمل غير إنساني، وغير قانوني ولا يمكن أن يستمر. ومن هنا نكرر دعوتنا الحكومة الإسرائيلية لرفع الحصار، وفقا لالتزاماتها الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي الوقت نفسه، ستواصل تركيا دعمها الكامل للمصالحة الفلسطينية، التي نعتقد أنها تشكل أحد الأسس اللازمة للتوصل إلي حل دائم وإحلال السلام في الشرق الأوسط. إننا نؤيد بقوة الهدف المتمثل في إنشاء حكومة وحدة وطنية، تضم مجمل الشعب الفلسطيني، في الإطار الزمني المحدد في القاهرة في ١٤ أيار/مايو.

يتعين أن يحظى تحقيق المصالحة والوحدة الفلسطينيتين بالأهمية والأولوية في إطار السعي إلى البحث عن حل عادل وشامل ودائم من أجل إنقاذ فلسطين من نير الاحتلال.

وستواصل تركيا دعمها لعملية السلام، فضلا عن التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لإقامة دولة معترف بها دوليا وفقا لقرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

وهذا هو شهر رمضان الثالث الذي يعاني فيه الشعب السوري من هجمات لاإنسانية وعشوائية يشنها النظام السوري عليه. إن الحالة في سوريا هي بالفعل أكبر مأساة إنسانية في القرن الحادي والعشرين. وتشكل الأزمة تهديدا متزايدا للسلام والأمن الإقليميين، وتمثل عبئا خطيرا على جيران سوريا.

ولذلك ثمة حاجة ملحة للتوصل إلى حل سياسي يمهد الطريق أمام الانتقال الديمقراطي وفقا للمطالب المشروعة للشعب السوري. ومع ذلك، فإن احتمال التوصل إلى تسوية سلمية سيظل بعيد المنال ما دام النظام مستمرا في شن الهجمات بلا هوادة مستخدما الأسلحة الثقيلة، بما فيها القذائف التسيارية والأسلحة الكيميائية. وهذا أمر غير مقبول بالمرة.

وينبغي علينا أن نتصرف بشكل عاجل لوقف هجمات النظام، وحماية الشعب السوري وضمان انسحاب قوات الميليشيات الأجنبية من سوريا، والبدء في عملية الانتقال الديمقراطي. وفي هذا السياق، ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى الاضطلاع بمسؤولياته والعمل علي حل المسألة بشكل عاجل وبحزم وبشكل جماعي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن عام ٢٠١٣ حيوي من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وأن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات صادقة وملموسة. ويتعين علينا أن نستفيد من أي زخم من شأنه أن يساعد على تنشيط المحادثات بين الطرفين وبذل جهود متضافرة نحو الحل القائم على وجود دولتين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يعيد وفد بلدي التعبير عن رفضه الشديد لإصرار بعض الوفود على حرف مداولات مجلس الأمن المتعلقة ببند ”الحالة في الشرق الأوسط“ عن الهدف الرئيس الذي أنشي من أجله هذا البند، وذلك عبر إقحام مواضيع أخرى من خارج ولايته كالأوضاع الداخلية في سوريا أو مصر أو لبنان أو غيرها من الدول. والهدف من ذلك، كما هو واضح للعيان، تهميش مسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية علي أولويات أجندة الأمم المتحدة وقتل مرجعيات وجوهر البند ”الحالة في الشرق الأوسط“ المتصل أساسا كما تعرفون جميعا بإنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفقا لمرجعيات السلام المعروفة.

وكم كان مستغربا أيها السادة إغفال السيد ممثل الأمين العام في إحاطته صباح اليوم للتوصيف القانوني الدقيق المعتمد في الأمم المتحدة للجولان السوري المحتل. حيث دأب على إطلاق تسمية الجولان فقط في إحاطته بدلا من توصيفه بأنه الجولان السوري المحتل وهو التعبير المعتمد في الأمم المتحدة.

ناهيك عن عدم تطرقه لضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان، وفقا لقرارات هذا المجلس، وكذلك عدم تسليطه الضوء على التعاون القائم بين إسرائيل من جهة والمجموعات الإرهابية المسلحة التي تنشط في منطقة فصل القوات في الجولان من جهة ثانية.

لن أرد على الادعاءات التي ساقتها بعض الوفود ضد بلدي سوريا في إطار هذا البند، لكيلا أساهم في تلك المحاولات التي لا تصب، في نهاية المطاف، إلا في مصلحة استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياسات حماة هذا الاحتلال. علما بأن لدينا الكثير الكثير مما يمكن أن يقال لتفنيد ودحض تلك الادعاءات التي ذكرتها وفود ذات الدول التي تدعم الإرهابيين

وتؤويهم وتسلحهم وتنشر التطرف والتخريب في سوريا، وتعمل جاهدة على إفشال أي حل سلمي بقيادة سورية لهذه الأزمة، وأخص بالذكر هنا أنظمة تركيا والسعودية وقطر، وبعض الدول الغربية المعروفة، وهذا ما أكده مؤخرا كل من زبغينو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، ورولان دومان، وزير الخارجية الفرنسي الأسبق.

لقد بلغت مسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ما نتج عنها من تداعيات على مجمل أمن واستقرار المنطقة والإقليم، مراحل خطيرة جدا في ظل العجز الدولي عن إلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة تطبيقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ووضع حد لانتهاكات إسرائيل الجسيمة للمواثيق الدولية وعلى رأسها اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، ووقف تماديها غير المسبوق في سياسة الاستيطان وطرد السكان العرب من أراضيهم. والمثير للاستغراب في هذا السياق أن بعض الدول، التي تبدي حماسا زائفا لحقوق الشعوب والحفاظ على حياة المدنيين وضمان احترام حقوق الإنسان، يغيب حماسها إزاء كل تلك الانتهاكات الإسرائيلية، وتبخس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره والتخلص من هذا الاحتلال الإسرائيلي العنصري الاستيطاني. ونشير هنا إلى خطورة السعي الإسرائيلي الحالي لإقرار ما يسمى بـ ”قانون برافر“ الذي يهدف عمليا إلى مصادرة ٨٠٠ ألف دونما من الأراضي العربية في النقب، وهدم حوالي ٣٦ قرية عربية، وترحيل ٤٥ ألفا من سكانها الفلسطينيين من بيوتهم، لتبنى مستوطنات إسرائيلية مكانها، وذلك متابعة لمخطط التطهير العرقي والتهويد الذي تمارسه إسرائيل على مرأى ومسمع من كل تجار الأزمات في العالم.

في الجولان السوري المحتل تتواصل معاناة المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي، في ظل غياب الإرادة الدولية اللازمة لإنهاء هذا الاحتلال وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، وكذلك في ظل عجز آليات حقوق الإنسان الدولية عن اتخاذ إجراءات حازمة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة والجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الجولان السوري، حيث لم يكن هناك، للأسف، أي تحرك دولي جاد لوقف تلك الانتهاكات ووضع حد لحملات الاستيطان ولسياسات القمع والتمييز العنصري، وخطف المواطنين السوريين من منطقة الفصل، وبناء إسرائيل جدارا عازلا في الجولان المحتل. لقد مضى ما يقارب ٤٦ عاما على احتلال إسرائيل للجولان، وعلى ممارساتها الهمجية هناك، إلا أننا، للأسف، لم نسمع خلال كل هذه المدة أحدا يدعو إلى عقد اجتماعات للدفاع عن سكان الجولان الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي، والنازحين الذين طردتهم إسرائيل من أرضهم، أو أحدا يدعو لعقد مؤتمرات لجمع تبرعات إنسانية لصالحهم، هذا علاوة على أن حماسة البعض لإرسال لجان لتقص للحقائق تغيب عندما يتعلق الأمر بالجولان السوري المحتل.

في ظل هذا الصمت الدولي إزاء تلك الممارسات الإسرائيلية، وصل الأمر بإسرائيل إلى حد القيام بعدوان على الأراضي السورية بتاريخ ٥ أيار/مايو ٢٠١٣، واستمرار إطلاق التهديدات بأعمال عدوانية أخرى. ونحن نؤكد هنا بأن استمرار إسرائيل في مثل هذه الأعمال العدوانية قد زاد التوتر في المنطقة إلى مستويات غير مسبوقة تنذر بحرب إقليمية واسعة النطاق سوف تهدد حتما السلم والأمن الدوليين. كما أن استمرار بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في توفير الغطاء لما تقوم به إسرائيل من أعمال عدوانية واحتلالها للأراضي العربية يجعلها شريكة في هذه الأعمال ويحملها المسؤولية الكاملة عن تبعاتها.

تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بتقديم المساعدة للجماعات الإرهابية في منطقة الفصل في الجولان، وذلك عبر

نقل الإرهابيين الجرحي عبر خط الفصل إلى المشافي الإسرائيلية ليُعالجوا هناك، ومن ثم إعادتهم إلى داخل الأراضي السورية عبر خط الفصل أيضا ليتابعوا نشاطاتهم الإرهابية في تلك المنطقة الحساسة. ويجب الانتباه هنا جيدا إلى أن هذه المساعدة الإسرائيلية للإرهابيين لا تشكل انتهاكا فاضحا لاتفاق فصل القوات ولولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الأندوف) وللقانون الدولي، فحسب، بل تعرض حياة قوات الأمم المتحدة العاملة هناك للخطر، وتقوض عمل هذه القوات، وهذا ما حصل بالضبط عندما قامت تلك الجماعات الإرهابية، في عدة مرات، بخطف حفظة السلام التابعين للأندوف بتحريض مباشر من الاستخبارات القطرية، وهو أمر خطير للغاية، ما زلنا ننتظر نتائج تحقيق الأمانة العامة فيه.

أخيرا، يجب على البعض ألا يخدع نفسه والعالم، وألا يستمر في تقديم الذرائع والمبررات لإسرائيل، فالجميع يعلم علم اليقين أن إسرائيل، بوصفها كيانا استيطانيا قام على التطهير العرقي، لم تكن يوما معنية بالسلام، حيث ردت على كل مبادرات السلام بالمراوغة والمماطلة والتذرع بما تسميه، زيفا، الشواغل الأمنية، وذلك على حساب حقوق السكان العرب الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عقود.

والمكون الاقتصادي للحصار على غزة، بما في ذلك الحظر شبه الكامل للصادرات، ينطوي على نتائج تقشعر لها الأبدان. ووفدي يؤكد مرة أخرى إدانته لهذا الحصار غير المشروع، الذي دخل عامه السابع الآن، ويطالب بوضع حد لتلك السياسات الإسرائيلية الخبيثة والمتعمدة للعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

وما فتئ وفدي يشعر بالقلق البالغ لاحتجاز ما يزيد على ٥ ٠٠٠ من السجناء الفلسطينيين بصورة غير قانونية. ويقلقنا أكثر من ذلك احتجاز قرابة ٢٠٠ من الأطفال الفلسطينيين. والظروف الصعبة للغاية التي يعانيها الأطفال لن تؤدي إلا إلى الضرر النفسي الطويل الأمد لهذه العقول الصغيرة. ولهذا السبب، نطالب بإطلاق سراح جميع الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في مراكز الاعتقال الإسرائيلية.

ولم نفاجأ كذلك باستمرار إسرائيل في انتهاك القانون الدولي في أنحاء أخرى من الشرق الأوسط في ظل الإفلات من العقاب. ففي وقت سابق من هذا العام، أعطت إسرائيل حقوقاً حصرية لإحدى الشركات الأمريكية – الإسرائيلية للتنقيب عن النفط في نصف مساحة مرتفعات الجولان السورية المحتلة، في انتهاك سافر لاتفاقية جنيف الرابعة.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، تراقب ماليزيا عن كثب التطورات المفضية إلى استئناف محتمل للمفاوضات المباشرة. ونقدر التقدم الذي أحرزته الدبلوماسية المكوكية لوزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، ونتمنى له التوفيق وندعمه في جهوده الدؤوبة ومساعيه للتقريب بين الجانبين.

وعليه، من الملائم أن نكرر دعمنا لحل الدولتين، على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

ويثني وفدي أيضاً على الاتحاد الأوروبي للمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها مفوضيته مؤخراً، والتي تدعم موقفه والتزاماته السياسية فيما يتعلق بفرض جزاءات فعالة مناهضة للممارسات الاستيطانية الإسرائيلية.

فيما يتعلق بالحالة في سوريا، ترحب ماليزيا بمبادرة الولايات المتحدة وروسيا من أجل عقد مؤتمر دولي، ونؤكد على ضرورة وقف العنف فوراً، وعلى أهمية الحوار من أجل التوصل إلى حل سياسي. وماليزيا تتعاطف مع معاناة الشعب السوري. غير أننا نرى أن الشعب السوري وحده هو من يقرر مصيره. وعليه، مازلنا نرى أن عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية هي السبيل للمضي قدماً، على أساس القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، إلى جانب

البيان الختامي الصادر عن فرقة العمل المعنية بسوريا في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ختاماً، تكرر ماليزيا كذلك دعمها للبنان في جهوده من أجل استكمال تحرير كل أراضيه. وفي هذا الصدد، نحث إسرائيل على التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي يدعو إلى وقف دائم لإطلاق النار والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان، والاحترام الكامل للخط الأزرق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوميموتو(اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر بعثة الولايات المتحدة على ريادتها في عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأعرب عن تقديري للسيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية.

لطالما تفهمت اليابان تطلعات الشعب الفلسطيني إلى بناء دولة مستقلة، وأيدت حقه في تقرير المصير. وبالتالي، تؤيد اليابان حل الدولتين، حيث تتعايش إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة في المستقبل جنباً إلى جنب، في سلام وأمن.

ومن هذا المنطلق، ترحب اليابان بإعلان وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري في عمان في الأسبوع الماضي عن اتفاق يرسي الأساس لاستئناف المفاوضات المباشرة بشأن الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وينبغي للمجتمع الدولي برمته الآن تعبئة الوسائل السياسية والاقتصادية المتاحة لمساعدة إسرائيل وفلسطين في التغلب على خلافاتهما.

وفي هذه المرحلة الدقيقة، سيقوم وزير الخارجية الياباني كيشيدا بزيارة إسرائيل وفلسطين والأردن تبدأ اليوم. ومن خلال الاجتماعات الثنائية مع نظرائه، سيحث الجانبين على إجراء مفاوضات صريحة ومجدية بغية إحراز تقدم كبير، على أساس الاتفاق الذي أعلنه وزير الخارجية كيري.

ومن المقرر أيضاً أن يترأس وزير الخارجية اجتماعاً على المستوى الوزاري مع إسرائيل وفلسطين والأردن لمناقشة ممر السلام والرفاه. وهذه المبادرة التي أطلقتها اليابان في عام ٢٠٠٦ بهدف تنمية اقتصاد فلسطيني مستدام، تحقق تقدماً ملموساً. وكثير من الشركات أبدت اهتمامها بالمشروع الرائد، مجمع إريحا الزراعي – الصناعي. واليابان تتطلع إلى ضخ الاستثمارات في المستقبل من مختلف البلدان والمناطق لصالح هذا المشروع.

وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد على التزامنا بعملية السلام في الشرق الأوسط والتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة والبلدان العربية وأوروبا والشركاء الآخرين. وفي هذا السياق، ستواصل اليابان تعزيز مبادرتها بشأن عقد مؤتمر للتعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية.

فيما يتعلق بسوريا، فإن اليابان تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الخطيرة والمتفاقمة هناك. وتأسف اليابان بشدة لمقتل عدة آلاف من الأشخاص نتيجة للعنف المستمر، على الرغم من النداء الذي وجهه الأمين العام لوقف العنف خلال شهر رمضان. والإحاطات الإعلامية التي قدمتها في هذا المجلس المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في الأسبوع الماضي كانت فرصة أخرى للاستماع إلى سرد مخيف لحوادث مأساوية تقع بصورة يومية على أرض الواقع. واليابان تشاطر المجلس القلق الذي عبر عنه في بيان رئاسي (S/PRST/2013/9) بتاريخ ١٠ تموز/يوليه، إزاء امتداد آثار النزاع السوري في المنطقة، وخاصة أثره المتزايد على استقرار لبنان.

وفي مواجهة آفة الحرب، فإن المجتمع الدولي قاطبة مطالب وبصورة عاجلة بمعالجة الأوضاع الإنسانية المتفاقمة بسرعة في سوريا. وستبقى اليابان ملتزمة بالإسهام بشكل كبير في الجهود

الدولية. وقد بلغت قيمة الدعم الذي تقدمه اليابان من خلال المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ٩٠ مليون دولار حتى الآن. وتصرف اليابان أيضاً ٢٤٠ مليون ين في شكل قروض لتحقيق الاستقرار في الأردن. وفي إطار المساعدات عبر الحدود، ستقدم اليابان الدعم في الخدمات الصحية ومجالات أخرى للسكان المحليين، وذلك بالتعاون مع وحدات المساعدة لدى مجموعات المعارضة والمنظمات غير الحكومية المحلية.

غير أن المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها. فلا بد من الانخراط في العملية السياسية على سبيل الاستعجال. وفي هذا الصدد، من المؤسف أن الهجمات العسكرية التي شنها الجيش السوري مؤخراً زادت من صعوبة عقد ما يعرف بمؤتمر جنيف الثاني. واليابان تدين السلطات السورية لعدم الوفاء بتعهداتها ومسؤولياتها عن حماية مواطنيها، وتدعو كل الأطراف في سوريا إلى وقف أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان فوراً. وعلينا جميعاً أن نعمل جاهدين من أجل تهيئة مناخ مؤات للتوصل إلى فترة انتقالية مبكرة يقودها السوريون. وتأمل اليابان أن يضطلع الائتلاف الوطني السوري بدور رئيسي في النهوض بالعملية السياسية تحت قيادة الرئيس أحمد الجربا المنتخب حديثاً.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق بإيجاز إلى الوضع في مصر. فبعد أن أدى الرئيس المؤقت عدلى منصور اليمين القانونية، أنشئت حكومة مؤقتة وبدأت عملها وفقاً لخريطة طريق سياسية خاصة بها. واليابان تدعو كل الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أعمال العنف والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس والمسؤولية. وفي نفس الوقت، تأمل اليابان أن تعود مصر إلى الحكم المدني المنتخب ديمقراطياً في أقرب وقت ممكن، وذلك من خلال عملية شاملة للجميع تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جيبوتي.

السيدة حسن (جيبوتي) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أوضح أن وفدي يتشرف بالتكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي، حيث أن قائمة المتكلمين لم تعبر عن ذلك.

أهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأثني على الطريقة التي تديرون بها أعماله.

وأود أيضا أن أشكر السيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية اليوم.

أعرب عن تقدير وتأييد منظمة التعاون الإسلامي للجهود التي يبذلها وزير الخارجية جون كيري، وهي جهود تهدف إلى استئناف محادثات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية. وتكتسي تلك الجهود التي أتت في وقت مناسب أهمية بالغة لتحقيق الهدف السامي المتمثل في حل الصراع العربي – الإسرائيلي الشائك. ونأمل أن ينجح الوزير كيري في إعادة الأطراف مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات، إذ أن ضياع فرص كبيرة تلوح في الأفق ينطوي على أثار سلبية، لا سيما في وقت تتسم فيه الحالة في الشرق الأوسط بعدم الاستقرار والتقلّب إلى حد كبير.

وعلى الرغم من الفرصة الواعدة الناشئة عن الجهود التي يبذلها الوزير كيري من أجل تنشيط مفاوضات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، ما انفكت إسرائيل – الدولة المحتلة – سادرة في ممارساتها غير المشروعة الرامية إلى ترسيخ احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهو احتلال مضت عليه عقود طويلة.

وفي ذلك الصدد، ترى منظمة المؤتمر الإسلامي أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية التي تصاعدت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة – وخصوصا في القدس الشرقية المحتلة – لا تزال تمثل التحدي الرئيسي الذي يتعين التصدي له بصورة جادة. ولا ريب أن استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة، في

انتهاك للقانون الدولي والالتزامات المتعلقة بالسلام، وفي وقت تبذل فيه الجهود بحسن نية لبث نفحة حياة جديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط، لن يسفر إلا عن تقويض فرص تحقيق حل الدولتين، وزعزعة الاستقرار في المنطقة. وعليه، فإن اعتزام إسرائيل المشاركة في مفاوضات سلام جادة يتوقف على استعدادها الحقيقي لوقف جميع أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وترى منظمة المؤتمر الإسلامي، التي أيدت مبادرة السلام العربية، أنه ينبغي أن بذل جهود تفضي إلى حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في إطار المعايير المتفق عليها على نطاق واسع، وخصوصا المبدأ الراسخ المتعلق بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في تلك الأراضي. ويقتضي ذلك ضرورة قبول إسرائيل على نحو لا لبس فيه لحدود عام ١٩٦٧ من أجل تيسير استئناف مفاوضات السلام. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تتخذ إسرائيل، الدولة المحتَلّة، العديد من تدابير بناء الثقة التي تهيىء بيئة مؤاتية لاستئناف مفاوضات السلام. ولا يزال الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، وخصوصا المحتجزين قبل التوقيع على اتفاقات أوسلو، مرتكزا أساسيا في ذلك الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن رفع القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين، ومنع الأعمال الإرهابية التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون المتعصبون ضد المدنيين الفلسطينيين يشكّلان خطوات هامة ينبغي اتخاذها قبل الاستئناف المفاوضات. في ذلك الصدد ترحب منظمة التعاون الإسلامي بقرار الاتحاد الأوروبي باستبعاد المستوطنات الإسرائيلية من أي اتفاق يُبرم في المستقبل مع أي بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي، ومنع التمويل، والتعاون أو تقديم المنح الدراسية أو منح البحث العلمي لمؤسسات الإسرائيلية أو الأفراد الإسرائيليين في المستوطنات الواقعة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ومع ذلك، فإن منظمة التعاون الإسلامي تشعر بقلق بالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. فوفاة السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في وقت مبكر من هذا العام، لم تفضح السياسات اللا إنسانية والانتهاكات المنهجية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق السجناء الفلسطينيين فحسب، بل تقتضي أيضا تدخلا عاجلا من جانب المجتمع الدولي واتخاذ إجراءات فعالة من أجل الدفاع عن الحقوق الإنسانية للسجناء الفلسطينيين، وإنقاذ حياتهم، والضغط على إسرائيل كي تحترم التزاماتها إزاء المعتقلين الفلسطينيين وفقا للقانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف، والإفراج عنهم فورا.

ويساور منظمة التعاون الإسلامي قلق بالغ أيضا إزاء تدهور الحالة في سوريا، واستمرار سفك الدماء والعنف وتدمير الممتلكات. وتشدد منظمة التعاون الإسلامي على ضرورة المحافظة على وحدة سوريا وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وعليه، تدعو منظمة التعاون الإسلامي إلى الوقف الفوري للعنف والقتل والدمار، واحترام القيم الإسلامية وحقوق الإنسان، علاوة على إنقاذ سوريا من خطر حرب أهلية شاملة.

تحث منظمة التعاون الإسلامي النظام السوري على إبداء الحكمة والدخول في حوار مع المعارضة من أجل تمهيد الطريق لعملية تمكِّن الشعب السوري من تحقيق تطلعاته المشروعة للتغيير والإصلاحات الديمقراطية. ومع ذلك، وإذ نكرر التأكيد على التزام منظمة التعاون الإسلامي بإيجاد حل سلمي للأزمة في سوريا، فإن المنظمة تدعو المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن، إلى الاضطلاع بمسؤولياته، واتخاذ الإجراءات اللازمة فورا من أجل وقف أعمال القتل والتدمير والتشريد ضد الشعب السوري، والتوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة السورية.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد دعم منظمة التعاون الإسلامي الكامل للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دحغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم حركة عدم الانحياز في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

منذ المناقشة المفتوحة السابقة (انظر S/PV.6950) وعلى الرغم من مبادرات وجهود السلام المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا تزال إسرائيل، الدولة المحتلة، تواصل سياستها الاستعمارية إزاء فلسطين. فقد بلغت حملة الاستيطان التي تشنها الدولة المحتلة أعلى مستوياتها خلال سبعة أعوام في الربع الأول من هذا العام وحده، في انتهاك للقرارات ذات الصلة، وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

لا يزال المدنيون الفلسطينيون يعتقلون ويحتجزون ويشرّدون قسرا. وتواصل قوات الاحتلال استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين الفلسطينيين والتسبب في إصابات في صفوف المدنيين. ولا يزال الحصار المفروض على قطاع غزة مستمرا، ويتسبب بخسائر اجتماعية واقتصادية هائلة، علاوة على الصعوبات الإنسانية. ولا يزال المستوطنون يواصلون مهاجمة وإرهاب الفلسطينيين وقراهم وممتلكاتهم، بما في ذلك المواقع الدينية.

وبالإضافة إلى الإعلان عن خطط لبناء أكثر من ١ ٠٠٠ وحدة استيطانية، فقد استولت قوات الاحتلال على مزيد من الأراضي الفلسطينية خلال الأشهر الأخيرة، وهدمت المزيد من المباني الفلسطينية، الأمر الذي أسفر عن تشريد العديد من الأسر الفلسطينية. واستمرت الأعمال الاستفزازية ضد المواقع الإسلامية والمسيحية المقدسة، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة، مما أدى إلى تأجيج الحساسيات الدينية على نحو خطير.

تؤكد حملة الاستيطان الإسرائيلية المستمرة، وغيرها من الإجراءات الاستفزازية وغير المشروعة أن الدولة المحتلة تفضّل احتلال الشعب الفلسطيني وأرضه، والهيمنة عليهما وضمهما إليها. وتبرز أيضا تلك الحملة الاستيطانية والإجراءات عدم استعداد الدولة المحتلة لاحترام القانون الدولي، والتصرف بحسن نية من أجل إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ونتيجة لذلك، شهدت الفترة الأخيرة تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ تكتنفه المخاطر الشديدة. إذا ما استمرت إسرائيل في هذا السلوك غير الشرعي، فلن يؤدي إلا إلى تقويض الجهود المبذولة حاليا من أجل إحلال السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط، وسيزيد من زعزعة الحالة الهشة التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ومن هنا، يجب على المجتمع الدولي العمل من أجل ضمان عدم فشل تلك الجهود.

يتطلب ذلك حض إسرائيل، الدولة المحتلة، على أن توقف على الفور جميع ما تتخذه من تدابير غير قانونية وأن تتقيد بالقانون الدولي وبروح عملية السلام ومعاييرها الراسخة.

لذلك، تكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى وقف جميع الممارسات غير القانونية التي تنتهجها الدولة المحتلة في الأرض الفلسطينية المحتلة. احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، أمر أساسي من

أجل تحقيق الحل العادل والسلمي للصراع في الشرق الأوسط. ولا بد من المساءلة عن عدم الامتثال للقانون.

تؤكد الحركة على ضرورة قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات عاجلة لإصلاح الحالة الجائرة والحرجة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ عقود. لا يجوز أن يظل أعضاء مجلس الأمن واقفين موقف المتفرج، بل يجب أن يتخذوا من الإجراءات ما يسهم في النهوض بحل النزاع المأسوي الذي طال أمده، مما حرم الشعب الفلسطيني طويلاً من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير وحق العودة والتمتع بالحرية في دولته المستقلة، فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

ما انفكت القوة الجوية الإسرائيلية تنتهك الأجواء اللبنانية، مكثفةً توغلاتها فيها، بما في ذلك التحليق على ارتفاع منخفض فوق بيروت. وتشكل هذه الأنشطة انتهاكا صارخا للسيادة اللبنانية والقرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

كما تشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام القانون الدولي. تطالب الحركة مجلس الأمن بإدانة هذه الانتهاكات وبأقوى عبارات الإدانة الممكنة، وأن يحمل إسرائيل على إنهاء انتهاكاتها للسيادة اللبنانية، جوا أو بحراً أو برا، والوفاء بجميع التزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

أما فيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، فيساور الحركة القلق إزاء التحصينات العسكرية الإسرائيلية التي تنتهك اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤ بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية، الأمر الذي يمكن أن يقود إلى المواجهة والتصعيد والتوتر في المنطقة. تؤكد الحركة من جديد أن جميع التدابير التي تتخذها إسرائيل، الدولة المحتلة، لتغيير المركز القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير الإسرائيلية الرامية إلى فرض ولايتها وإدارتها هناك، هي تدابير باطلة وليس لها أي أثر قانوني. وتطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل التقيد بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وتدين الحركة بأشد عبارات الإدانة العمل العدواني الذي ارتكبته إسرائيل بحق الجمهورية العربية السورية يوم الأحد، ٥ أيار/مايو. وتطلب الحركة من مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته بأن يدين بوضوح العدوان الإسرائيلي على الجمهورية العربية السورية، وأن يتخذ التدابير اللازمة لمنع تكراره وتحميل إسرائيل المسؤولية عن ذلك العمل العدواني.

أتكلم الآن بصفتي الوطنية لأرد بإيجاز على ما قاله ممثل النظام الإسرائيلي ضد بلدي.

فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، أود أن أقول إن الأمة الإيرانية تعتز بتنظيمها انتخابات ديمقراطية بلغت نسبة المشاركة فيها أكثر من ٧٠ في المائة، حيث فاز السيد روحاني بأغلبية ساحقة في ١٤ حزيران/يونيه. لقد أظهرت المشاركة المرتفعة مرة أخرى حيوية النظام السياسي وحيوية المجتمع في إيران، والقدرات الكامنة الكبيرة للتعامل مع أي عقبات على الطريق نحو الاستقرار وتعزيز مكانة إيران الدولية. تلك حقيقة لا يطيقها النظام الإسرائيلي. لذلك، في الأيام المتبقية قبل الاحتفال بتنصيب الرئيس، شرع النظام الإسرائيلي بالفعل في حملة تشهير لتشويه الحقائق عن انتخابات إيران وعن مسؤوليها المنتخبين. يعبر ذلك عن عميق القلق إزاء أي تطور يؤدي إلى الاستقرار والهدوء في المنطقة.

فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، التي هي ذات طابع سلمي محض وتتوافق تماماً مع التزاماتنا الدولية، أود أن أقول إننا لسنا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فحسب، بل نحن طرف أيضاً في جميع الصكوك الدولية الرئيسية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، وملتزمون التزاما

كاملا بجميع الواجبات المترتبة بمقتضى تلك المعاهدات. من ناحية أخرى، فإن عدم انضمام النظام الإسرائيلي إلى الصكوك الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وعدم امتثاله لالتزاماته ذات الصلة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من الحقائق المعروفة جيدا.

علاوة على ذلك، من الحقائق المعروفة جيدا أيضا ما يقوم به النظام الإسرائيلي من ممارسات وحشية تتمثل في قتل الأبرياء من النساء والأطفال، وخصوصا أثناء حرب الـ ٣٣ يوما على لبنان والهجوم الذي دام ٢٢ يوما على غزة. كذلك من الأمور المعروفة للعالم العمليات الإرهابية التي يقوم بها النظام في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك اغتيال العلماء النوويين الإيرانيين. ولكي يطمس النظام الإسرائيلي طابعه الإرهابي، يحاول أن ينحي باللائمة على الآخرين. يرجع ذلك جزئيا إلى ما يتمتع به النظام من إمكانية الإفلات من العقاب.

إن تردد الاتحاد الأوروبي في إدانة إسرائيل على ما كل ما تقوم به من إرهاب الدولة، من ناحية، وقيامه، من ناحية أخرى، بوضع الجناح العسكري لحزب الله على قائمة الإرهاب على أساس اتهامات كاذبة وجائرة، يمثلان نهجاً للكيل بمكيالين إزاء الإرهاب. يشكل حزب الله جزءا من النسيج الاجتماعي والسياسي في لبنان، وهو يحظى بالاحترام والقبول لدى الشعب اللبناني بوصفه حركة مقاومة مشروعة ضد عدوان النظام الإسرائيلي. فقرار الاتحاد الأوروبي لن يؤثر على شعبية حزب الله، لكنه سيزيد من تعقيد الحالة في الشرق الأوسط. يجدر بالاتحاد الأوروبي أن يرقى إلى مستوى المسؤولية فيقوم بتلافي الوضع ويعيد النظر في قراره.

في الختام، نصحيتنا لممثل النظام الإسرائيلي مفادها أنه من الأحرى بنظامه أن يتقيد بقواعد القانون الدولي ولوائحه، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن يصلح من سلوكه من أجل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، بدلا من توجيه الادعاءات التي لا أساس لها ضد الآخرين في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد إندونيسيا أن يشارك في هذه المناقشة المفتوحة. في هذا الصدد، أود أولا أن أشكر الولايات المتحدة، بصفتها رئيس المجلس لشهر تموز/يوليه، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. ووفدي ممتن أيضا لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد روبرت سري، على إحاطته الشاملة والمفصلة.

تود إندونيسيا، في إدلائها بهذه الملاحظات، أن تعلن عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة حركة عدم الانحياز وممثل جيبوتي بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

ما برحت منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من عدم الاستقرار الشديد، لها تداعياتها الإنسانية المأساوية، وحالة إنسانية متردية، ومآل يخيم عليه عدم اليقين. ومع أن إندونيسيا لا تزال متلزمة التزاماً عميقا تجاه آفاق السلام في الشرق الأوسط، ألا أن القلق يساورها إزاء ذلك. فقضية فلسطين، وهي أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لبلدي، ظلت تراوح مكانها زمناً طويلاً في المجلس، كحقيقة وكبند من بنود جدول الأعمال.

ومما يروعنا بشدة أن السياسة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مستمرة من دون مراعاة ضرورة تهيئة الظروف المؤاتية لإحلال السلام وحل الصراع. في هذا الصدد، ما زال من دواعي قلقنا أن لا شيء يشكل عقبة واضحة أمام إمكانية إحراز التقدم مثل بناء المستوطنات غير القانونية، التي

تشكل رمزا قويا لعدم التزام إسرائيل بالالتقاء مع الفلسطينيين في محادثات مثمرة. وبالمثل، تواصل إسرائيل، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، سياساتها وممارساتها المتمثلة في تشييد الجدار العازل، وهدم المنازل، وسحب الإقامات وإغلاق المؤسسات الفلسطينية. وفي غزة، ما فتئت الحالة الإنسانية تتدهور. فالحصار الإسرائيلي، المستمر منذ خمس سنوات، يخنق الاقتصاد، بإعاقته حركة الأشخاص والسلع، ما يؤدي إلى زيادة البطالة وتقلص أعمال القطاع الخاص.

ما فتئت إندونيسيا تؤيد بشدة حل الدولتين، استنادا إلى اقتناعها بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، لها من الحقوق والمسؤوليات ما للدول الأخرى، من شأنه أن يسهم في تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط، ولا ينتقص منه.

نعتقد أن السلام على أساس حدود عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، هو الحد الأدنى من الأسس غير القابلة للانتقاص للمفاوضات. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالجهود الجارية التي تبذلها الولايات المتحدة، بما في ذلك من خلال الزيارات التي قام بها جون كيري إلى المنطقة في الأشهر الثلاثة الماضية. كما نرحب بخطط استئناف المحادثات المباشرة، ونتطلع إلى هذه العملية التاريخية.

ولكي نمنح هذه المبادرة فرصة نجاح جيدة، تحث إندونيسيا إسرائيل على وقف أي سلوك قد يعرقل هذه الجهود. وتحقيقا لهذه الغاية، يود وفدي أن يشدد على أنه يجب إلزام إسرائيل بالإقرار بعدم جدوى تجاهل التطلعات المشروعة للفلسطينيين في ما يتعلق بالقضايا الأساسية، وهي المستوطنات غير القانونية، ووضع القدس واللاجئين والأمن والحدود الدائمة.

وإن أحرز تقدم حقيقي بشأن ملف الشرق الأوسط، فمن الضروري أن تتصرف إسرائيل كشريك وعضو مسؤول في المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان أن تتخلى إسرائيل عن الإفلات من العقاب الذي تجاهلت من خلاله قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي وتحدتهما منذ أكثر من ٦٠ عاما. ببساطة، ينبغي ألا تكون أي دولة محصنة من عواقب انتهاك القانون الدولي، ويشمل ذلك إسرائيل. لذلك، ترحب إندونيسيا بالمبادئ التوجيهية الجديدة للاتحاد الأوروبي بشأن جواز حصول الكيانات الإسرائيلية وأنشطتها في الأراضي المحتلة على المنح والجوائز والأدوات المالية التي يمولها الاتحاد الأوروبي. وبموجب المبادئ التوجيهية الجديدة، لن يعترف الاتحاد الأوروبي بأية تغييرات لحدود ما قبل عام ١٩٦٧ إلا التغييرات التي يتفق عليها طرفا عملية السلام في الشرق الأوسط. وانطلاقا من إيماننا بضرورة عدم مكافأة انتهاكات القانون الدولي، نؤيد هذا النهج ونوصي به الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى سوريا.

كما لاحظ وفدي خلال آخر مناقشة (انظر S/PV.6950)، ما برحت الكارثة في سوريا تتطور، للأسف، دون رد من المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس. غير أن الحالة في الميدان، كما يعلم أعضاء المجلس جيدا، باتت سيئة إلى حد أنها تهدد الآن استقرار المنطقة. أمامنا أزمة إنسانية خطيرة في سوريا تشمل اللاجئين والأشخاص المشردين، وتستدعي اهتماما فوريا. وحول مسألة اللاجئين، غني عن البيان أن تدفق أكثر من ١,٧ مليون شخص، بمن فيهم ٠٠٠ ٧١ لاجئ فلسطيني، على البلدان المجاورة مسألة تثير قلقا بالغا بالنسبة للحكومات المعنية. يحتاج هؤلاء اللاجئون إلى المزيد من المساعدة من خلال منظمات الإغاثة الدولية. ينبغي لنا أن نعمل من أجل حصولهم على المساعدة التي يحتاجون إليها.

لا شك في أن جزءا من الاستجابة للحالة في سوريا سياسي. وفي هذا الصدد، تكرر إندونيسيا دعوتها إلى عملية سياسية من شأنها أن تفضي إلى حل دائم للصراع وفقا لتطلعات

الشعب السوري. وفي هذا الصدد، ينبغي لأعضاء المجلس أن يضعوا خلافاتهم جانبا في الاضطلاع بولايتهم وعليهم البدء في اتخاذ تدابير جدية لوضع حد للعنف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): إنه حقا لشرف كبير لي أن أتكلم في هذه المناقشة الهامة جدا. سأقصر بياني على قضية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يتكرر كثيرا الحديث عن مأساة المحنة الفلسطينية في الخطاب الدولي دون أي علاج فعال. إنها قصة فريدة من المعاناة الطويلة لقطاع من الجنس البشري يلحقها به قطاع آخر، بدءا باحتلال الأرض وتغيير التاريخ، ثم تصاعد العنف وعمليات التوغل العسكرية، مما يفرض ظروفا غير إنسانية على الشعب الفلسطيني من خلال هدم المنازل ومصادرة الأرض وعمليات الإغلاق والحصار. تخضع حدود قطاع غزة لنظام إغلاق لم يسبق له مثيل في أي مكان على وجه الأرض. انخفضت نوعية الحياة للفلسطينيين في سائر الأراضي المحتلة إلى مستوى الكفاف. وعلى سبيل المثال، يعيش في غزة ١,٧ مليون شخص في منطقة تبلغ مساحتها ٣٦٠ كيلومترا مربعا. ومن هذا العدد يعيش ٨٠ في المائة في فقر مدقع ويعتمدون على المنح الأغذية. وحوالي ٩٠ في المائة من المياه المتوافرة غير صالحة للاستهلاك البشري، و ٣٠ في المائة من الأدوية الحيوية الأهمية غير متوفرة في المستشفيات. ليست هذه سوى إحصاءات قليلة مزعجة تبين الحالة الحرجة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، ولا سيما النساء والأطفال. وللأسف، فإن كل هذا يحدث تحت سمع وبصر المجتمع الدولي وعدم اتخاذ أي إجراء حازم.

ورغم صيحات الاحتجاج العالمية وفتوى محكمة العدل الدولية ضد جدار الفصل (انظر A/ES -10 /273)، تواصل إسرائيل بناء الجدار في الضفة الغربية، تفصل بين المجتمعات وتعزلها، وتدمر سبل العيش، وتحول دون وصول مئات الآلاف إلى أعمالهم وأسرهم وإلى الأسواق والمدارس والمستشفيات. إن نداءات المجتمع الدولي الدولي المتكررة لتحسين الأحوال المتردية للشعب الفلسطيني لم تجد بعد آذانا صاغية.

من الواضح تماما الآن أنه ليس هناك حل عسكري لهذا الصراع الطويل الأمد. لا يمكن تحقيق السلام في هذه الأرض بالقوة أو من خلال الوسائل العسكرية. لا يمكن إيجاد حل قابل للتطبيق للصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلا عن طريق المفاوضات. لا يمكن أن يتهرب مجلس الأمن من دوره، خاصة وأن قراراته التي اتخذت على مر الزمن بشأن هذه المسألة لم تنفذ بعد. لا بد من استئناف عملية السلام المتوقفة. ونعتقد أن اتفاقية جنيف الرابعة، والقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعيات مؤتمر مدريد للسلام، وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية هي أفضل أداة إرشادية للتوصل إلى حل سلمي. نحن نرى بصيص أمل في جهود وزير الخارجية جون كيري الرامية إلى جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات. نحن ندعم تماما هذه المبادرة.

إن السبب الجذري للصراع هو الاحتلال، الذي يجب أن ينتهي عاجلا وليس آجلا. تشكل المستوطنات تهديدا قائما لإمكانية بقاء دولة فلسطينية في المستقبل. إنها مخالفة للقانون الدولي وتتعارض مع خريطة الطريق، ولذا يجب أن تتوقف. إن كان للسلام في الشرق الأوسط أن يتحقق، يجب إلزام إسرائيل بالتوقف عن بناء المزيد من المستوطنات غير القانونية وتفكيك القائم منها، تمشيا مع التزاماتها بموجب المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. وفي هذا الصدد، نعتبر أن الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي مؤخرا هي التحرك السليم في الاتجاه الصحيح.

كان رفع مستوى مركز فلسطين في الأمم المتحدة في العام الماضي خطوة صغيرة نحو رفع ظلم تاريخي. لا يزال أمامنا الكثير من العمل لتهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح بالتوصل إلى حل مجد وعادل. ولا يزال هدفنا هو تحقيق التطلعات المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بإنشاء دولة فلسطين مستقلة وقابلة للبقاء ومتصلة جغرافيا على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام ووئام.

ويحتاج تحقيق ذلك الهدف إلى عزمنا الجماعي. فلنلتزم جميعا بالعمل من أجل إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل إكوادور.

السيد لا سو مندوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): السيدة الرئيسة، أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر لكم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، التي مكنتنا من التعبير عن وجهات نظرنا بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين.

وتعرب حكومة الإكوادور مجددا عن قلقها بشأن معالجة مجلس الأمن للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني التي طال أمدها.

وما فتئ تعنت إسرائيل، المقترن بسياستها الاستعمارية غير الشرعية، يغلق كل باب يفضي إلى حل ثنائي. ولذلك، فقد حان الوقت للطرفين للسعي إلى إيجاد بديل للنزاع من أجل إحلال السلام بين دولة فلسطين وإسرائيل.

ويرى بلدي أن الوقت قد حان لاستئناف عملية السلام، التي توقفت منذ عام ٢٠١٠، ويؤكد على أن تكون عملية ذات مصداقية وجدية ترتكز على معايير واضحة وضمن إطار جدول زمني محدد. وكان رد الرئيس عباس بأن أي اقتراح للسلام يجب أن يكون أولا سياسيا ولا يندرج قط ضمن الحجج الاقتصادية. وفيما يتعلق بالخطة الاقتصادية التي اقترحها وزير الخارجية الأمريكي السيد جون كيري، كان الرئيس عباس واضحا في رفضه للاتفاقات المؤقتة والحدود المؤقتة التي تنحي جانبا الحلول السياسية.

ودعا الرئيس عباس حكومة إسرائيل إلى أن تأتي إلى طاولة المفاوضات بخرائط محددة لكي تكون هناك حدود يمكن على أساسها التوصل إلى اتفاق نهائي. ويقر بلدي أن تلك الحدود يجب أن تكون حدود عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية التي أطلقت في عام ٢٠٠٢. وتلتزم فلسطين، بتأييد من المجتمع الدولي، بالسلام على ذلك الأساس.

إن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ترفض حلا سلميا لاتباعها لسياستها الاستيطانية، وبناء جدار الفصل، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد المدنيين والاعتقالات غير القانونية. ويتعين إدانة الإرهاب الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين على أراضيهم. وفي ذلك الصدد، تنبغي دعوة مجلس الأمن ذاته للوفاء بالتزاماته الواردة في الميثاق. كما دعوة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة للوفاء بمسؤولياتها، لأن تلك الإجراءات تشكل انتهاكات خطيرة.

وأخيرا، تؤكد الإكوادور من جديد التزامها بالاعتراف بفلسطين بوصفها دولة كاملة العضوية، وهو مركزها الحقيقي. علينا حض جميع البلدان وفي جميع أنحاء العالم على الاعتراف بفلسطين. هذا هو السلام الذي تطالب به الإغلبية في عالمنا.

ألرئيسة (تكلمت الإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مكاكوفانا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أشارك الآخرين في تهنئتكم وبلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره للسيد روبرت سيري للإحاطة الإعلامية التي قدمها أمام المجلس اليوم. ونؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إيران الذي تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ونشكر سفيري فلسطين وإسرائيل على بيانيهما.

منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لم يكن هناك أي إشارة واضحة تفيد باستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين في أي وقت قريب، على الرغم من الجهود الإقليمية والدولية وغيرها التي بُذلت لنزع فتيل حالة الجمود في عملية السلام. ونثني على إعادة الانخراط الفعالة للولايات المتحدة في عملية السلام في الآونة الأخيرة. ونقدر بشكل خاص الجهود التي يضطلع بها السيد جون كيري لتيسير استئناف محادثات السلام بين الطرفين.

ترحب جنوب أفريقيا بإعلان التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وفلسطين الذي سيشكل الأساس لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي، وعلى الرغم من الخلافات العالقة وخاصة فيما يتعلق بالمسألة الحاسمة المتعلقة بالمستوطنات غير الشرعية التي تواصل إسرائيل بنائها والإفلات من العقاب. ندعو إسرائيل إلى إعادة النظر في موقفها بشأن المستوطنات والامتناع عن ارتكاب الأفعال غير المشروعة التي قد تؤثر سلبا على روح المفاوضات.

ونثني على الفلسطينيين لموافقتهم على العودة إلى المفاوضات في ظل هذه الظروف الشاقة والصعبة. ويظهر ذلك التزامهم بالسلام من خلال روح التوافق، وهو أمر ضروري إذا ما أُريد حل هذا الصراع المستعصي. وندعو جميع الأطراف والمنظمات الفلسطينية، بما فيها حركة حماس، أن تنظر إلى ذلك بوصفه خطوة إيجابية نحو إرساء السلام الدائم. ويعتمد مستقبل فلسطين بدرجة كبيرة على وحدة شعبها. ومن هنا نشجع الفلسطينيين على السعي من أجل تحقيق الوحدة كسلاح ضد أولئك الذين يعكفون على تقسيمهم لتحقيق مآربهم الخاصة.

وفيما يمثل تطورا إيجابيا، نرحب بقرار إسرائيل بالإفراج عن بعض السجناء الفلسطينيين بوصفه أحد تدابير بناء الثقة وبادرة تعبر عن التزامها بمحادثات السلام. ومع ذلك، تشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق إزاء محنة الفلسطينيين الذين يتعرضون للسجن بشكل غير قانوني في السجون الإسرائيلية وعاشوا فترة طويلة في ظروف مروعة. وندعو مرة أخرى إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان لجميع الأسرى الفلسطينيين والالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، علينا مسؤولية التكاتف ومساعدة الطرفين بكل وسيلة ممكنة لنكفل أن تسفر المفاوضات عن نتائج إيجابية.

ومن الواضح أن نجاح المفاوضات يتطلب وضع حد فوري لأعمال العدوان التي سببها استمرار هدم المنازل وشن هجمات ما يسمى بدفع الثمن، وأعمال الحفريات غير القانونية للمواقع الدينية وتقييد حرية الحركة والتنقل. إن اعتداءات المستوطنين على المدنيين، وتدنيس المساجد والكنائس الفلسطينية وتدمير الممتلكات وقطع أشجار الزيتون تنبغي إدانتها بأقوى العبارات الممكنة، ووقف كل ذلك في نهاية المطاف.

أما فيما يتعلق بالحالة في غزة، فلا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الحصار الإسرائيلي. ويشكل الحصار والقيود المفروضة انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، ويتناقض مع إرادة المجتمع الدولي كما جرى التعبير عنها في سائر قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وذلك من بين صكوك وأُطر قانونية دولية أخرى.

ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي بالضغط على إسرائيل من خلال نشر المبادئ التوجيهية الجديدة التي تحظر على الاتحاد تقديم التمويل للكيانات المرتبطة بالمستوطنات أو الأراضي التي

احتلتها إسرائيل منذ حرب عام ١٩٦٧. وكما هو معلوم جيدا، فإن القرار يتماشى مع موقف الاتحاد الأوروبي بشأن المستوطنات وينبغي أن يكون إشارة واضحة إلى إسرائيل أن المستوطنات ليست غير مشروعة فحسب، بل يمكن أن تؤدي أيضا إلى الإجراءات الجزائية من الدول والمنظمات الملتزمة بالقانون. ونأمل أن تنظر البلدان والمنظمات الأخرى أيضا في ممارسة الضغط على إسرائيل وذلك لإجبارها على التخلي عن سياستها الرجعية المتمثلة في بناء المستوطنات.

وتشعر جنوب أفريقيا بقلق بالغ إزاء الحالة في سوريا، وتأمل في إيجاد حل قريبا قبل قتل المزيد، أو جرحهم أو تشريدهم. ونود أن نؤكد قلقنا إزاء محنة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، الذين ترك بعضهم البلد الآن بسبب استمرار أعمال العنف. ومن المشجع أنه، على الرغم من المصاعب التي تحيط باللاجئين، فاز مؤخرا لاجئ فلسطيني بمسابقة غنائية تسمى ”الآراب أيدول“. وهذا أحد الإنجازات التي تشهد على قدرة الروح الإنسانية. ونرحب ترحيبا حارا بقرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بتعيين محمد عساف سفير الأونروا الإقليمي للاجئين الفلسطينيين. وينبغي لذلك أن يشجع الفلسطينيين على مواصلة نضالهم حتى يتكمل تحررهم.

أخيرا، لقد احتفلنا في الأسبوع الماضي باليوم الدولي لنيلسون مانديلا، وتأمَّلنا في حياة الرئيس مانديلا، الذي كرَّس نفسه لحرية شعبه وحرية الفلسطينيين. وأعتقد أنه سيكون من اللائق لي أن اختتم كلمتي بحكمته على صعيد القضية الفلسطينية: ”إننا ندرك تماما أن حريتنا لا تكتمل بدون حرية الفلسطينيين“. لذا، دعونا نعمل معا لتحرير الفلسطينيين من قيود الاحتلال، وإعادتهم إلى أرض الحرية الموعودة التي يتوقون إليها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة قطر.

السيد آل – ثاني (دولة قطر): سيدتي الرئيسة، أشكركم على عقد هذه الجلسة، وأشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

على الرغم من مرور أكثر من ستة عقود على النزاع العربي الإسرائيلي، وبذل الكثير من الجهود وطرْح العديد من المبادرات الرامية للوصول إلى حل شامل ودائم لهذا النزاع، فإنّ المواقف الأحادية الجانب بمواصلة الاستيطان غير المشروع، ومحاولة تغيير الطابع الديمغرافي للأرض الفلسطينية، لا سيما تهويد القدس الشريف، ومواصلة اعتقال الفلسطينيين، وفرض الحصار الظالم على قطاع غزة، وإجراءات خنق الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة عدم تحويل أموال الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وغيرها من الإجراءات غير القانونية، تُفرِغ الجهود الدولية من محتواها وتُعيدنا في كل مرة إلى نقطة الصفر، مع كل ما يحمله ذلك من إشاعة التوتر في المنطقة، ومضاعفة أخطار الصراعات المتزايدة وانعكاساتها، ليس على منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل على العالم أجمع.

وفي إطار نهج بلدي للتفاعل والتعاون مع الجهود الدولية والثنائية للتوصل إلى سلام عادل وشامل للنزاع، يراعي مصالح الأطراف المعنية ويُفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري المحتل، وما تبقَّى من الأراضي اللبنانية المحتلة، نرى في الجهود الجارية حاليا من جانب الولايات المتحدة لكسْر حالة الجمود في المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل، تأكيدا على توجُّه المجتمع الدولي لاعتماد الحوار واحترام قرارات الشرعية الدولية. وهذا ما أكّدته مبادرة السلام العربية، التي جدَّد دعمها مؤتمر القمة العربية الذي عُقِد في الدوحة في آذار/مارس الماضي، وسعى مع المجتمع الدولي إلى إنجاحها.

ونحن نغتنم هذه المناسبة للتأكيد على أننا لا ندَّخر جهدا لدعم الجهود الدولية في هذا الشأن، ونتطلّع إلى دعم المجتمع الدولي لئلا نضيع الفرصة التي تبدو سانحة وواعدة في خضمّ الأحداث المعقَّدة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بقرار الاتحاد الأوروبي منع تقديم مساعدات مالية للمنظمات الإسرائيلية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم الاعتراف بأية تغييرات في حدود ما قبل عام ١٩٦٧. فهذا إجراء واضح وصريح لدعم قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي بشكل عام، وهو دليل على رفض الاستيطان غير المشروع، وكل ما يهدد فرص تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وندعو في هذا الصدد بقية الدول إلى أن تحذو حذو الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

وعند الحديث عن الحالة في الشرق الأوسط، نرى أنّ الوضع القائم في سوريا يشكِّل تهديدا وتحديا للمجتمع الدولي، لأنه، في حال إصرار النظام السوري على اعتماد الحل الأمني وإرهاب الدولة، وفي ظل إخفاق المجتمع الدولي في إيجاد حل نهائي وسريع لما يجري، سُيفضي إلى انزلاقات خطيرة تهدد سيادة سوريا وسلامة أراضيها ووحدة شعبها بأفدح العواقب. كما تهدد أمن واستقرار الدول المجاورة والسلم والأمن الدوليين.

لقد جعل النظام السوري من الشعب السوري رهينة ووقودا لاستمرار بقائه، غير مكترث بالنتائج الوخيمة المترتبة على سياسته هذه، معوِّلا في ذلك على الانقسام الراهن في مجلس الأمن. أمّا وقد تجاوز عدد ضحايا المدنيين الأبرياء الـ ١٠٠ ٠٠٠، فضلا عن ملايين اللاجئين والنازحين، والتدمير المنهجي للمنازل والمرافق وغيرها، والانتهاكات التي يعجز المرء عن حصرها، فإنّ مجلس الأمن مُطالَب باتخاذ إجراءات سريعة وفعالة، انطلاقا من مسؤوليته التي حددها الميثاق.

إنّ المجتمع الدولي، ممثَلا بالأمم المتحدة، أصدر قرارات عديدة تناولت جميعها الانتهاكات التي تُرتَكَب ضد الشعب السوري. لذا، فإنّ العالم يشعر بالإحباط والحيرة، وهو يتساءل إلى متى سيواصل النظام آلة القتل والتدمير والتشريد ضد المدنيين الأبرياء، ولماذا يتم تجاهُل قرارات المجتمع الدولي بشأن الحالة في سوريا.

إنّ استعراضا موضوعيا لما ورد في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وهي أكثر من ١٥ قرارا، يكشف حجم تنوّع الانتهاكات ضد الشعب السوري، ويؤكد بشكل لا لبس فيه المدى الذي بلغته تلك الانتهاكات، وأنّ النظام لا يتورَّع عن استخدام جميع الوسائل من أجل بقائه، حتى لو كان ثمن ذلك دماء الشعب السوري بأكمله، وتعريض السلام والأمن في المنطقة والعالم للخطر.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة منذ تأسيسها بدور إنساني تفخر به في العديد من الحالات المعروفة على المستوى الدولي. فقد تحرك مجلس الأمن فورا ليضع حدا للانتهاكات الكثيرة. لذا، فإنّ الشعب السوري بأطفاله ونسائه وشيوخه وكل ضحايا النزاع، يتطلع بفارغ الصبر إلى قرارات وإجراءات فعّالة من جانب مجلس الأمن، لإيجاد حل نهائي ومنصف، يستند إلى القانون الدولي وإلى أُطُر قرارات الشرعية الدولية، وتقديم المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات إلى العدالة، وتمكين السوريين من تحديد مصيرهم ورسم معالم مستقبلهم بعد هذه المعاناة الطويلة.

إنّ المجتمع الدولي يأمل بأن يتم التعامل مع الانتهاكات حيثما وقعت بالاستناد إلى المعايير الدولية. وهنا تأتي مسؤولية مجلس الأمن عن التدخل أينما تقع تلك الانتهاكات لوضع حد لها، احتراما للشرعية الدولية وكرامة الإنسان.

والانتهاكات والفظائع التي يرتكبها النظام السوري يوميا تدعو كل إنسان منصف إلى التساؤل عمّا إذا كان هذا النظام يؤمن بميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ولماذا يُصِر على سياسته القمعية وغير

المسؤولة، التي تتناقى مع الشرائع الوضعية والسماوية؟ وإزاء ذلك، ألا ينبغي أن يكون للأمم المتحدة موقف حازم لمساعدة الشعب السوري، ومحاسبة المسؤولين عن معاناته الطويلة وآلامه؟ وهل يتحمّل الضمير الإنساني استمرار السكوت على هذه الفظائع؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد دانابالا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أنضمّ إلى المتكلمين الآخرين في توجيه التحية لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة. ووفد سري لانكا يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وبحسب الإحصاءات الأخيرة التي أصدرها الفريق القُطري التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هناك حاجة إلى تدابير فورية لتخفيف المعاناة الإنسانية في المنطقة.

وإذا استمرت الممارسات غير الأخلاقية، يمكن أن يتقلص احتمال التوصل إلى حل قائم على أساس وجود دولتين.

ويشكل استمرار بناء المستوطنات أحد أسباب تعطيل عملية السلام. فالأنشطة الاستيطانية أحد عوامل تكرار وقوع أعمال العنف في المنطقة. ودعا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا إلى تجميد النشاط الاستيطاني.

وتؤدي القيود المفروضة على الواردات والصادرات بسبب الحصار المضروب على غزة إلى خنق النمو الاقتصادي. ويلزم رفع تلك القيود في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، إذ أن ذلك سيسهم بقدر كبير في النهوض الاقتصادي لغزة وفي رفاه سكانها.

كما تؤيد سري لانكا أعمال وكالات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يواصل إمداد أغلبية السكان في غزة بالمواد الضرورية الأساسية. ومع ذلك، فإن النتائج الإيجابية لجهود الوكالات ستحبط ما دام الحصار ما زال قائما. ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في غزة، من الضروري تفكيك الحصار.

ولا بد أن يهيئ كلا طرفي النزاع البيئة اللازمة لتسهيل إحلال السلام. وتقوم حاجة عاجلة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة المتبادلة لدعم الجهود الرامية إلى استئناف الحوار والمفاوضات الجوهرية. وعلى إسرائيل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من الأعمال التي تخالف قواعد القانون الإنساني الدولي وممارساته الراسخة. وينبغي ألا يعتبر تجميد الاستيطان شروطا مسبقة بحجة أن الاستيطان كان مقبولا في الاتفاقات السابقة. ولا بد من مراعاة الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. ونناشد كلا الطرفين ممارسة اقصى درجات ضبط النفس من أجل سلامة المدنيين ومن أجل الهدف الأسمى لتحقيق السلام.

ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي منخرطا في البحث عن حل عادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط. وفي الآونة الأخيرة استضافت حكومة الصين اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي عقد تحت إشراف اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتؤيد سري لانكا تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في اقامة الدولة وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

وتثلج صدرنا جهود وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، التي بذلت في الأشهر الأخيرة لإحياء عملية السلام، ونناشد كلا الطرفين إبداء حسنة النية والانخراط في تدابير لبناء الثقة بغية تمهيد الطريق لعقد المفاوضات من جديد. كما نسلم بان جدوى الحل القائم على وجود دولتين ستتوقف على الوحدة السياسية والنهوض الاقتصادي للشعب الفلسطيني، ونحن على ثقة بان الجهود الفلسطينية لتحقيق المصالحة الداخلية ستستمر. والتقدم الذي احرزته السلطة الفلسطينية جدير بالثناء عليه.

وتؤيد سري لانكا طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ويحدونا الأمل في أن يضطلع مجلس الأمن بدور بناء بصورة اكبر في جعل ذلك واقعا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا.

السيد فاليرو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويدين بلدنا الانكار المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف من جراء الاحتلال العسكري الإسرائيلي لدولة فلسطين، والتدابير غير القانونية التي تتخذها الدولة القائمة بالاحتلال، مما ينجم في وقوع الخسائر بين المدنيين والحرمان الإنساني والاجتماعي – الاقتصادي وتدمير المؤسسات الفلسطينية والممتلكات والبنية الأساسية وموارد الأراضي والمياه وتفتيت اراضي فلسطين.

وترفض فنزويلا على وجه الخصوص بناء المستوطنات وبناء الجدار الفاصل واستخدام القوة المميتة ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم المتظاهرون العزل من السلاح، واحتجاز السجناء السياسيين وإساءة معاملتهم، وفرض حصار على قطاع غزة، وإقامة المئات من نقاط التفتيش في الضفة الغربية. وعلى نحو مماثل، نرفض احتجاز الإيرادات الفلسطينية وغيره من التدابير المختلفة الرامية إلى عزل القدس الشرقية وتغيير طابعها التاريخي.

إن دولة إسرائيل ظلت منذ عام ١٩٤٧ تتجاهل بصورة منهجية قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو إلى حل قائم على وجود دولتين. وتتجاهل إسرائيل مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي.

ويؤيد بلدنا أي إجراء تتخذه دولة فلسطين بهدف اغتنام الفرصة التي تتيحها لها الأمم المتحدة ويؤكد بلدنا مجددا على دعمه الكامل لرغبة فلسطين في أن تكون دولة عضوا كاملة العضوية في المنظمة.

وتنتظر فنزويلا بفارغ الصبر استئناف الحوار السياسي بين دولة فلسطين وإسرائيل وتكرر دعوتها للدولة القائمة بالاحتلال إلى إنهاء السياسات التي تعترض طريق تحقيق ذلك الهدف.

وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى التوصل إلى حل ثنائي، بإنشاء دولة فلسطينية متصلة الأراضي ولديها مقومات البقاء من الناحية الاقتصادية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

وترى حكومة فنزويلا أنه يجب احترام الجمهورية العربية السورية وأنه لا سبيل لتسوية النزاع في ذلك البلد إلا من خلال الحوار السياسي بين السلطات السورية والمعارضة، وهو ما يعتبره الشعب السوري نفسه البديل الوحيد.

وتعرب فنزويلا عن استيائها لكونه يجري توريد الأسلحة من الخارج للجماعات المتورطة في الأنشطة الإرهابية وترفض المشاركة في أي حوار سياسي.

ويرفض بلدي أي تدخل اجنبي انتهاكا لسيادة الجمهورية العربية السورية وحرمة اراضيها واستقلالها السياسي.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد ويسلدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، نشيد بكم وببعثة الولايات المتحدة على قيادتكم المحنكة والفعالة للمجلس خلال شهر تموز/يوليه.

وقررت كوستاريكا أخذ الكلمة في هذه الجلسة لأننا نرى انها تعقد في لحظة هامة ومؤاتية بشكل خاص بالنسبة للشرق الأوسط. ويدل على الاهتمام الذي نوليه لهذه المناقشة مدة الساعات الخمس التي قضيناها هنا لنستمع للمتكلمين. وخلافا للأشهر السابقة، يوجد اليوم بارقة أمل صغيرة بأنه ربما

يتم التوصل إلى حل عن طريق التفاوض للنزاع الطويل والمعقد بين دوليتي إسرائيل وفلسطين، لما له من تداعيات واضحة على بقية المنطقة.

ومع أن عملية المفاوضات النهائية لا تزال في مراحلها الابتدائية وما زالت هناك العديد من الصعوبات، لا بد أن نؤكد على الدور البناء والمتفاني بصورة منهجية الذي يضطلع به وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري. ويستحق شعورنا بالامتنان التزامه وجهوده الفعالة.

إن كوستاريكا، باعتبارها بلدا محبا للسلام ومنزوع السلاح طوعا منذ اكثر من ٦٠ عاما، تؤمن ايمانا جازما بالحل السلمي للنزاع بين الشعوب والدول، في إطار القانون الدولي والدبلوماسية المتعددة الأطراف. ولذلك شعرنا بالسرور من الاعلان الصادر الأسبوع الماضي فيما يتعلق ببدء المحادثات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي التي تهدف إلى إرساء الأساس للمفاوضات المباشرة المفضية إلى تحقيق الهدف المقبول للمجتمع الدولي، أي، التعايش السلمي بين دولة فلسطينية مستقلة ولديها مقومات البقاء ودولة إسرائيل.

ونحن نعلم أنه هذه ليست سوى خطوة اولى. فالطريق نحو المستقبل زاخر بالصعوبات والعقبات. ومن المؤكد سيكون هناك من يسعون لفرض اهدافهم الشاذة أو آرائهم الاقصائية أو تعصبهم الذي عفا عليه الزمن او تطرفهم، الذي لا يرفض المصالحة ويمنع إحراز التقدم في هذه العملية الصعبة فحسب، بل أيضا يقوم على أساس رؤى بالية وعقيمة وظالمه لكلا الشعبين.

إن كوستاريكا ليس لديها أوهام خاطئة حول هذه العملية التفاوضية الناشئة، ولكننا نؤمن بالقدرة الإبداعية للحكم السليم والواقعية والمثابرة البشرية. نعتقد أن التاريخ يكتب، أولا وقبل كل شيء، بفضل إرادة الأفراد. من خلال تلك العزيمة، وضمن معايير واقعية، يمكن للعمل الإنساني أن يغير مجرى الأحداث. ذلك ما نشهده الآن بوصفه أمرا محتملا في هذا الصراع الطويل والمؤلم. ومن الضروري استبدال منطق المواجهة، واللوم والحرب بحسن النية والعزيمة والنية الحسنة والسلام. وسوف يحول منطق السلام المواجهة إلى البحث عن أرضية مشتركة، والمطالب إلى مقترحات والكراهية إلى أمل في الغد. نعتقد أن القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية، والذين يشتركون في مساعدتهما على الاضطلاع بمسؤولياتهما الجسيمة، سيكون لديهما الشجاعة للمضي قدما كلما كان ذلك ممكنا للتغلب على خلافاتهما. ولن يحقق أي من الطرفين كل ما يصبو إليه، ولكن ثمة فرصة للجميع لتحقيق الحد الأدنى الذي يتطلعون إليه وللطرفين لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في السلام والتعايش.

ينبغي لمجلس الأمن، والأمين العام والأمم المتحدة بأسرها العمل بحيث يمكن للقادة مساعدة شعوبها على الفهم بأن التنازلات لا تعني الهزيمة، بل إنها الإسمنت الذي يربط بين أجزاء البناء الذي إذا ما اكتُمل، سيصبح مكانا يعيش فيه كل شعب في محيط أكثر أمنا وسلاما. من أجل حل هذا النزاع، يجب عزل المتطرفين وتعزيز القوى المعتدلة في كلا الجانبين. علينا بوصفنا منظمة وبلدانا أن نكون على أهبة الاستعداد للتعاون في ذلك المسعى. وكوستاريكا على استعداد للمشاركة في تلك المهمة، مهما كانت مساهمتنا صغيرة. نحن لسنا أصحاب مصلحة في هذا الجهد، ولكن بوصفنا دولة محبة للسلام، وصديقة لإسرائيل وفلسطين، ومجتمعا اعتاد على التعايش السلمي، ندعو الطرفين إلى بذل قصارى جهودهما من أجل السعي بلا كلل إلى إيجاد حلول عادلة وقانونية لخلافاتهما، والعمل مع أي طرف يمكن أن يساعدهما عند الضرورة من أجل الخروج من الطريق المسدود.

نعتقد أننا سنعود عاجلا وليس آجلا إلى هذه القاعة، ليس من أجل الدعوة إلى التسامح والعقلانية، بغية الشروع في عملية التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولكن

للاحتفال بالاتفاقات المبرمة ونهاية الصراع، والبدء بمناقشة خطط لإقامة علاقات متناغمة بين شعبيهما.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة آيسلندا.

السيدة غونارسدوتير (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): قالت وكيلة الأمين العام فاليري آموس في إحاطتها الإعلامية التي قدمتها في وقت سابق هذا الشهر عن الحالة في سوريا، ”إننا لا نشهد دمار بلد فحسب، بل دمار شعبه أيضا“ (S/PV.7000، صفحة ٢). وبالنظر إلى مقتل ١٠٠ ٠٠٠ وفرار الملايين من العنف الذين أصبحوا لاجئين أو مشردين داخليا، ومع انهيار التعليم الحيوي والخدمات الصحية، لا يمكن وصف الحالة الراهنة إلا بأنها مأساة. يجب على الحكومة السورية، جنبا إلى جنب مع جميع الأطراف الأخرى في الصراع، أن تتقيد تقيدا صارما بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال توفير إمكانية الوصول الفوري إلى المساعدات الإنسانية.

نناشد بشدة مجلس الأمن تجاوز خلافاته الداخلية، والتركيز على ممارسة دوره القيادي لتعزيز التوصل إلى حل سياسي وسلمي للحرب الأهلية في سوريا. وقد أظهرت الأطراف أنها لن تلقي السلاح بدون تدخل خارجي، ولا يزال يتعين على المجلس أن يظهر أنه يبذل كل ما في وسعه لمنع وقوع المزيد من المآسي الإنسانية. قبل تصاعد النزاع بشكل أكبر، مع عواقب أكثر خطورة على السلم والأمن الإقليميين، نرجو من المجلس القيام بعمل حيال ذلك النزاع.

في غضون ذلك، نرحب بالإحاطة الإعلامية التي سيدلي بها السيد بنهيرو رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، في الجمعية العامة يوم الاثنين المقبل. وما دام المجلس عاجزا عن الارتقاء إلى مستوى المسؤولية فيما يتعلق بالصراع، من المهم انخراط جميع الدول الأعضاء فيما يخص هذه المسألة. قال الأمين العام بان كي – مون في وقت سابق من هذا الشهر، عندما زار ريكيافيك وتكلم في جامعة أيسلندا ”الشعب السوري بحاجة إلى إحلال السلام، ولكن كل ما لديه في الوقت الراهن هو المحادثات تلو المحادثات. يجب علينا أن نفعل أفضل من ذلك حقا يجب أن نفعل أفضل من ذلك“.

احتفلنا خلال الأسبوع الماضي، باليوم الدولي لمانديلا من أجل الإشادة بإرث نيلسون مانديلا وما يرمز إليه. قال السيد مانديلا ذات مرة بأننا لسنا أحرارا حقا إذا ما صادرنا حرية شخص آخر، تماما كما أننا لسنا أحرارا عندما تصادر حريتنا.

أنتقل الآن إلى القضية الفلسطينية. حيث يؤثر الاحتلال على جميع الفلسطينيين وكذلك الإسرائيليين. فهم يتأثرون بطرق مختلفة، حيث أن بعضهم محتل والآخر خاضع للاحتلال، ولكن كلاهما متأثر على حد سواء. حيث أن أمن الفلسطينيين متأثر إلى حد كبير، ليس فقط في صفوف الشباب، ولكن أيضا في صفوف الذين يعيشون الآن في أماكن قريبة من المستوطنات، مع تزايد عنف المستوطنين بشكل متزايد تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويتأثر أيضا أمن الإسرائيليين، بما في ذلك من خلال إطلاق الصواريخ من غزة، دون تمييز وفي انتهاك واضح للقانون الدولي، مما يهدد ويرهب السكان المدنيين في جنوب إسرائيل.

إن آيسلندا تؤمن بالتوصل إلى حل سلمي للصراع، ونحن نعتقد أنه من الملح والممكن توصل الطرفين إلى اتفاق. لذلك، نرحب كثيرا بالالتزام المتجدد من جانب الولايات المتحدة بإحياء عملية السلام. ونرحب أيما ترحيب بإعلان وزير الخارجية، كيري، يوم الجمعة الماضي عن أنه تم التوصل إلى اتفاق يضع أساسا لاستئناف مفاوضات مباشرة بخصوص الوضع النهائي. ونأمل أن تفضي المفاوضات في هذا الوقت إلى قيام دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وهو السبيل الوحيد للمضي قدما للطرفين والوسيلة الوحيدة التي

يمكن من خلالها تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها، حتى يتم في الواقع التوصل إلى اتفاق، ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل قصارى جهوده لمنع الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان على أرض الواقع، ومعالجتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ليون غونزالفيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وبصفتنا الوطنية، نود أن نبرز بعض الجوانب الهامة للموضوع الذي نناقشه اليوم.

يعقد مجلس الأمن مرارا وتكرارا، هذه المناقشات حول الشرق الأوسط من دون إحراز أي تقدم. ومن المؤسف أن الحالة في المنطقة بشكل عام والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس بشكل خاص، لا تزال من دون حل. كما لا تزال المنطقة تتسم بعدم الاستقرار وانعدام الأمن. والمشكلة السياسية الرئيسية في الشرق الأوسط تتمثل في العدوان المنهجي الذي تشنه إسرائيل، الدولة المحتلة، على فلسطين. ومن المُلح أن يتولى مجلس الأمن دوره المتوخى بوصفه مدافعا عن السلام والأمن الدوليين، ويتخذ خطوات عملية ملموسة لحمل إسرائيل على وضع حد لانتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني.

وسلوك إسرائيل يتناقض بشكل متعمد مع قرارات الأمم المتحدة، ويشكل تهديداً للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وانتهاكاً لحقوق الإنسان لشعب بأكمله. والاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية ما زال يمثل العقبة الرئيسية للتوصل إلى حل سلمي عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ولا يمكن أن يتحقق السلام في الشرق الأوسط طالما استمرت أعمال العدوان هذه وما لم تؤخذ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الحسبان.

لقد اتخذت الجمعية العامة خطوة لا سابق لها عندما منحت فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة. واتساقاً مع موقفها التاريخي الداعم لقضية الشعب الفلسطيني دفاعاً عن حقوقه، أيدت كوبا ذلك القرار. والوفد الكوبي يكرر تأييده لانضمام فلسطين كدولة عضو كاملة العضوية في الأمم المتحدة. وعلى مجلس الأمن أن ينظر في الطلب الذي تقدمت به فلسطين في عام ٢٠١١ للحصول على اعتراف الأمم المتحدة بها كدولة عضو، وأن يوافق على هذا الطلب دون إبطاء.

إن الأوضاع الراهنة في المنطقة متوترة وملتهبة. وتشير التقارير إلى تدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة، مما يزيد من تعقد الأحوال المعيشية لسكانها بعد تشديد الحصار على تلك المنطقة. وتزداد معاناة الشعب الفلسطيني نتيجة العدد المتزايد من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، والصعاب والآلام التي يكابدها السجناء الفلسطينيون، ومنع وصول البضائع والمساعدات الإنسانية والوقود إلى قطاع غزة. والسبيل الوحيد للشروع في عملية سياسية ذات مغزى تفضي إلى إحلال السلام في المنطقة هو من خلال وضع حد لسياسة الاستيطان وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين ورفع الحصار عن قطاع غزة.

وكوبا ستواصل دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع والعادل من أجل تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. وكوبا تطالب إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي والانسحاب من جميع الأراضي العربية التي تحتلها. ومرة أخرى، تكرر كوبا دعمها لإحلال السلام العادل والدائم بين شعوب الشرق الأوسط كافة.

وما فتئت كوبا تتابع عن كثب الحالة في سوريا وتداعياتها الدولية. ويقلقها أن أولئك الذين يسعون إلى تغيير النظام يطالبون باستخدام القوة والعنف عوضاً عن تشجيع الحوار والمفاوضات. ومن واجب المنظمة هذه تدعيم السلام لا العنف، والحيلولة دون زعزعة الاستقرار وليس الإسهام في تمويل أو تسليح أو تدريب من من يريدون زعزعة استقرار البلد؛ وحماية الأبرياء وليس استخدامهم أو التلاعب بهم خدمة لمآرب جيوسياسية. وتلك مسؤولية المنظمة ككل أيضاً.

وكوبا ترفض مناورات منظمة حلف شمال الأطلسي للحصول على موافقة مجلس الأمن على مهاجمة سوريا. وترفض أيضاً تواطؤ وسائط الإعلام في تشويه الحقائق وعدم المساءلة عن عواقب أعماله. فنشوب حرب أهلية في سوريا أو تدخل قوات أجنبية ستكون له تبعات كارثية على السلام والأمن الدوليين، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط الملتهبة.

وكوبا تشعر بالقلق إزاء سقوط أرواح بريئة في سوريا وأي مكان آخر في العالم. وهي تدين كافة أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء التي يرتكبها المنخرطون في هذا النزاع وغيره. وهي ترفض استخدام الحاجة إلى حماية الأرواح البشرية ذريعة للتدخل الأجنبي، سواء كان مباشراً أو من خلال مجموعات مسلحة غير نظامية، بما في ذلك المرتزقة، فهي إنما تبث الدمار والقتل. ونؤكد على حق الشعب السوري في ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير والاستقلال، دون تدخل خارجي من أي نوع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بيرو.

السيد رومان موري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أثني عليكم، سيدتي، على عقد مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونحن ممتنون أيضاً للسيد روبرت سيري، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

منذ عام ١٩٤٧، الذي انضمت فيه بيرو للجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، وقد اتخذت موقفاً واضحاً وثابتاً بشأن قضية فلسطين، يتسق مع قواعد ومبادئ القانون الدولي، وخاصة حق الشعوب في تقرير المصير. ولذلك، تدرك بيرو الحاجة إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٣)، الذي يرسي الأساس لإقامة دولتين في الأراضي الفلسطينية، إحداهما عربية والأخرى يهودية، تتعايشان في سلام داخل حدود آمنة معترف بها بشكل تبادلي، بعيداً عن التهديد أو أعمال القوة.

وإدراكاً لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة، واقتناعاً بأن إقامة دولة فلسطينية أساسي لإيجاد حل سلمي دائم للنزاع، فقد اعترفت بيرو بفلسطين كدولة وأيدت القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، ومنها قرار الجمعية العامة التاريخي ١٩/٦٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي شاركت في تقديمه، ويمنح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو في المنظمة. واتساقاً مع نفس هذه المبادئ، صوتت بيرو لصالح طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ومن نفس المنطلق، وكعلامة على احترام حل الدولتين، تعترف بيرو أيضاً بحق دولة إسرائيل الثابت في التطور بسلام ووئام مع جيرانها، داخل حدود آمنة وبعيداً عن أي تهديد ضد مواطنيها. وبيرو تدين بشدة أيضاً أي عمل من أعمال العدوان ضد إسرائيل. ومع ذلك، وفي حين أنها تقر بحق إسرائيل في المحافظة على وجودها وأمنها، فإن هذا الحق يجب أن يتقيد بحقوق الإنسان وأن يكون التمتع به داخل حدود مرسومة ومعترف بها دولياً.

ووفدي يشدد على أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة أمر غير مقبول، بموجب القانون الدولي، مما يبطل أي عمل تقوم به إسرائيل لفرض قوانينها وتشريعاتها وإدارتها. وبموجب أحكام العديد من قرارات الجمعية العامة، تدعو بيرو إلى

الإنهاء الفوري للأنشطة الاستيطانية وعمليات الهدم والطرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

واتساقاً مع التزامها التقليدي الثابت بتسوية النزاعات سلمياً، تؤكد بيرو مجدداً دعمها الكامل لإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا نتيجة لمفاوضات مباشرة بين الأطراف وعلى أساس الامتثال الكامل من جانب كل المعنيين بالتزاماتهم بموجب مرجعيات مدريد وخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية وغيرها من الاتفاقات، في ظل احترام كامل للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، ترحب بيرو بمبادرة وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري الرامية إلى إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، إلى جانب أي مبادرات سلام أخرى يمكن أن تفضي إلى تنفيذ حل الدولتين بعد ٦٥ عاما من مولده الأول.

في الختام، يعرب وفد بلدي عن قلقه البالغ إزاء تصاعد الصراع في سوريا، الذي – وفقا لتقارير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان – أودى بحياة أكثر من ٩٠ ٠٠٠ شخص، وشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتدين بيرو جميع أشكال العنف أيا كان مرتكبوها، وتعرب عن القلق إزاء مظاهر الطائفية في النزاع. وندعو المجتمع الدولي إلى حث الأطراف على الشروع في حوار سياسي شامل ومن دون أي شروط مسبقة، إذ أن من شأن الحوار أن يعزز عملية الانتقال السياسي في سوريا على أساس خارطة الطريق الواردة في بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقديرنا لوفد الولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية التي تتيح للمجلس تقييم التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك دولة فلسطين. وأود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيري، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

نرحب بجهود الولايات المتحدة، بما في ذلك الزيارات التي قام بها وزير الخارجية جون كيري، لعودة إسرائيل وفلسطين إلى الاشتراك في محادثات مباشرة. ونأمل أن يؤدي الإعلان الذي صدر مؤخرا بشأن اعتزام الجانبين استئناف المحادثات المباشرة – بعد أطول فترة من الجمود منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو – إلى نتائج ملموسة. وفي ذلك السياق، من الضروري التصدي لمسألة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية المستمرة دون هوادة والتي لا تزال تشكل عقبة خطيرة. فتلك الأنشطة ليست غير شرعية فحسب، بل تشكل أيضا تهديدا خطيرا لحل الدولتين. ونشارك الآخرين في حث إسرائيل على وقف الأنشطة الاستيطانية.

لا يزال الحصار المفروض على غزة مستمرا أيضا، ويؤثر سلبا على توفير الخدمات الأساسية والأنشطة الاقتصادية وتطوير الهياكل الأساسية. وإذ نقدّر التدابير التي اتخذتها إسرائيل فيما يتعلق بالسماح بتدفق السلع الأساسية إلى غزة، فإن تلك التدابير لا يمكن أن تكون بديلا عن رفع الحصار.

وما تزال السلطة الفلسطينية تواجه إحدى أسوأ أزماتها المالية، الأمر الذي يهدد بتقويض التقدم المحرز في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية. من المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعم الاحتياجات المالية للسلطة الفلسطينية.

إن الهند بصفتها عضوا في المجلس في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ فقد أيدت طلب فلسطين نيل العضوية الكاملة والمتساوية في الأمم المتحدة. واستمرارا لذلك التأييد، شاركت الهند في تقديم قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ في تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠١٢، الذي ارتقى بمركز فلسطين إلى الدولة المراقبة غير العضو. وما زالت الهند تشارك السلطة الفلسطينية في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك من خلال توفير المنح المباشرة للميزانية، ومشاريع وبرامج التدريب بقيادة منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

تواصل الهند أيضا تأييدها الثابت للتوصل إلى حل تفاوضي للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، على نحو يسفر عن إقامة دولة فلسطين موحدة مستقلة وذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء، وتعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل، على النحو الوارد في سائر قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده من أجل التوصل إلى حل مبكر للصراع.

قبل أن أختتم بياني، أعرب عن قلقنا البالغ إزاء تدهور الحالة في سوريا. ونتطلع إلى عقد ”مؤتمر جنيف الثاني“ في وقت مبكر، الذي ينبغي أن يساعد على الشروع في حوار سياسي شامل – بقيادة سورية – من شأنه أن يحل الأزمة الحالية ويفي بالتطلعات المشروعة لجميع شرائح المجتمع السوري. ولن يؤدي المزيد من إضفاء الطابع العسكري على الصراع إلا إلى تفاقم الصراع. وعليه، يجب تفاديه من جانب جميع الأطراف المعنية الداخلية والخارجية على حد سواء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد روبرت سيري للرد على التعليقات.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزا. فقد أجرينا مناقشة أخرى طويلة، غير أنها في رأيي بناءة نسبيا حيث أتيح فيها لجميع المتكلمين تقريبا تسجيل دعمهم القوي للجهود الهامة التي تقودها الولايات المتحدة بغية استئناف مفاوضات مجدية، وليس لإجراء المحادثات بحد ذاتها فحسب، كما أشار بعض المتكلمين. وشدد جميع المتكلمين تقريبا على إلحاحية الحالة وعلى ضرورة أن توفر هذه الجهود أفقا سياسيا مباشرا يتسم بالمصداقية، من أجل تحقيق حل الدولتين على أساس دائم وفي الأجل الطويل.

ويعني ذلك أننا نسير نحو فترة أخرى هامة، وأود أن أؤكد للمجلس دعم الأمين العام ودعمي للجهود الهامة الجارية. وأود أن أؤكد – في ضوء بعض البيانات – أن دعمنا سيشمل تقديم إحاطات إعلامية – على النحو المطلوب – تتسم نزيهة متوازنة وواقعية بشأن ما يتفق الجميع على أنه حالة بالغة التعقيد في الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على توضيحاته.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.